



كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

القسم : علوم التسيير

التخصص: محاسبة و تدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر LM D  
تحت عنوان

**التصنيف و التقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة**  
وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية للمحاسبة و التقارير  
المالية  
- دراسة ميدانية -

تحت إشراف الأستاذة:  
بوسبعين تسعديت

من إعداد الطالبة:  
خليفي سعاد

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ 12 جوان 2013  
أمام اللجنة المكونة من:

أ- مرزوق فريدة.....رئيسة

أ- بوسبعين تسعديت.....مشرفة

أ- حماد خديجة.....ممتحنة

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي خلق الكون ونظمه، وخلق الإنسان وعلمه وكرمه، وسن الدين ونظمه ووضع البيت وحرمة، ونادى موسى وكلمه، وأرسل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالحق وعلمه، سبحانه ما أعلى مكانه وأعظمه وما أكثر جوده وكرمه، فشكرا لله أولا ولرسوله المصطفى...

فليس عندي شيء، ولا مني شيء، ولا لي شيء، فالفضل والمنة والحمد لله وحده.

وصلى الله على نبيه المختار المبعوث رحمة للعالمين بن عبد الله القائل:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أولا أشكر وأقر بالجميل على من كانوا سببا في وجودي، أبي رحمه الله وأمي حفظها الله، على ما منحاه لي من حبه وحنان، دعم ودعاء، تربية ورعاية دون قيد أو شرط.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من حمل القلم وبه علم وفهم وأثار دروب

الجميل بعلمه وتكريم، إلى الأستاذة الفاضلة "بوسبعين تسعديت" حفظها الله التي لم

تبخل عليا لا بالوقت ولا بتوجيهاتها وبنصائحها القيمة، كما لا يفوتني شكر جميع الأساتذة

الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل كل باسمه ولجنة المناقشة التي خصت جزءا من

وقتها لمناقشة هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في هذا العمل

ليرى النور سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

شكرا جزيلاً.

سعاد.

## الفهرس العام

شكر وتقدير

الفهرس العام

قائمة

I.....المختصرات

II.....قائمة الجداول

III.....قائمة الأشكال

مقدمة

أ- ج.....عامة

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

02.....تمهيد الفصل

03.....المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات المالية

03.....المطلب الأول: قراءة تقديمية للأدوات المالية

06.....المطلب الثاني: العرض، الاعتراف والقياس للأدوات المالية

08.....المطلب الثالث: الإفصاح عن الأدوات المالية

11.....المبحث الثاني: التكلفة التاريخية كأساس للقياس للأدوات المالية

11.....المطلب الأول: تعريف التكلفة التاريخية

13.....المطلب الثاني: مبررات ومزايا التكلفة التاريخية

15.....	المطلب الثالث: عيوب التكلفة التاريخية.....
16.....	المبحث الثالث: القيمة العادلة كأساس للتقييم.....
16.....	المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة.....
19.....	المطلب الثاني: أهمية القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية.....
21.....	المطلب الثالث: مقومات، مبررات وعيوب القيمة العادلة.....
24.....	خلاصة الفصل.....
	الفصل الأول: تصنيف الأدوات المالية
26.....	تمهيد الفصل.....
27.....	المبحث الأول: التصنيف التقليدي للأدوات المالية.....
27.....	المطلب الأول: أدوات الملكية.....
34.....	المطلب الثاني: أدوات الدين.....
36.....	المطلب الثالث: الأدوات التي تجمع بين الملكية والدين.....
37.....	المبحث الثاني: التصنيف الحديث للأدوات المالية.....
38.....	المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية.....
39.....	المطلب الثاني: أنواع المشتقات المالية.....
46.....	المطلب الثالث: مخاطر التعامل بالمشتقات المالية.....

المبحث الثالث: التصنيف وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية..48	
المطلب الأول: تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....48	
المطلب الثاني: تصنيف الأدوات المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.....51	
المطلب الثالث: إعادة تصنيف الأدوات المالية.....53	
خلاصة الفصل:.....55	
الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة	
تمهيد الفصل:.....57	
المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.....58	
المطلب الأول: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية.....58	
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للتنازل عن الأدوات المالية.....62	
المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية حول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.....62	
المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المستعملة في التحوط.....67	
المطلب الأول: الإطار العام لمحاسبة التحوط.....68	
المطلب الثاني: فعالية التحوط.....69	
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية التحوط.....72	
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف واختبارات تدني القيمة.....77	

- 77.....المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف
- 79.....المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لانخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية
- 83.....خلاصة الفصل:
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية
- 85.....تمهيد الفصل
- 86.....المبحث الأول: واقع بورصة الجزائر
- 86.....المطلب الأول: نشأة وتطور بورصة الجزائر
- 87.....المطلب الثاني: الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر
- 89.....المطلب الثالث: جهود الدولة لتشجيع المؤسسات لدخول البورصة
- 91.....المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- 91.....المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة
- 92.....المطلب الثاني: الإحصائيات الخاصة بمجتمع وعينة الدراسة
- 93.....المطلب الثالث: أقسام الاستبيان
- 94.....المبحث الثالث: تحليل الاستبيان
- 94.....المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة للمحور الأول
- 96.....المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة للمحور الثاني

108.....: خلاصة الفصل

110.....: الخاتمة العامة

الملخص.

المراجع.

الملاحق.

## قائمة المختصرات

SCF	Système Comptable Fiancier	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	التقارير المالية الدولية
IASB	International Accounting Standards Bords	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial American Standards Bords	مجلس المعايير الأمريكية المالية
IVSC	International Valuation Standards Council	لجنة معايير التقييم الدولية
ISDA	International Swap Association	الجمعية الدولية لعقود المبالاة
IRS	Interest Rate Swap	مبادلة معدل الفائدة
CRS	Currency Rate Swap	مبادلة المشتقات
SPSS	Statistical Package for Social Sience	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية



## قائمة الجداول

الرقم	منوان الجدول	الصفحة
01	جدول المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	20
02	جدول المقارنة بين عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع	41
03	جدول إهلاك الأداة المالية	66
04	جدول الميزانية العامة	74
05	جدول الميزانية العامة	75
06	جدول إظهار مدى خضوع الأدوات المالية لاختبار تدني القيم	82
07	جدول الإحصائيات الخاصة بمجتمع الدراسة	93
08	جدول نتائج تحليل المتغير الأول من الاستبيان	94
09	جدول نتائج تحليل المتغير الثاني من الاستبيان	95
10	جدول نتائج تحليل المتغير الثالث من الاستبيان	95
11	جدول نتائج تحليل المتغير الرابع من الاستبيان	96
12	جدول نتائج تحليل المتغير الخامس من الاستبيان	97
13	جدول نتائج تحليل المتغير السادس من الاستبيان	97
14	جدول نتائج تحليل المتغير السابع من الاستبيان	98
15	جدول نتائج تحليل المتغير الثامن من الاستبيان	99
16	جدول نتائج تحليل المتغير التاسع من الاستبيان	99
17	جدول نتائج تحليل المتغير العاشر من الاستبيان	100
18	جدول نتائج تحليل المتغير الحادي عشر من الاستبيان	101
19	جدول نتائج تحليل المتغير الثاني عشر من الاستبيان	101
20	جدول نتائج تحليل المتغير الثالث عشر من الاستبيان	102
21	جدول نتائج تحليل المتغير الرابع عشر من الاستبيان	103
22	جدول نتائج تحليل المتغير الخامس عشر من الاستبيان	103
23	جدول نتائج تحليل المتغير السادس عشر من الاستبيان	104
24	جدول نتائج تحليل المتغير السابع عشر من الاستبيان	105
25	جدول نتائج تحليل المتغير الثامن عشر من الاستبيان	105
26	جدول نتائج تحليل المتغير التاسع عشر من الاستبيان	106
27	جدول نتائج تحليل المتغير العشرون من الاستبيان	106

## قائمة الجداول

---

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	أنواع عقود الخيار	01
44	أنواع عقود المبادلة	02
45	أنواع العقود المستقبلية	03
53	تصنيف الأدوات المالية	04
94	تمثيل المتغير الأول من الاستبيان	05
95	تمثيل المتغير الثاني من الاستبيان	06
95	تمثيل المتغير الثالث من الاستبيان	07
96	تمثيل المتغير الرابع من الاستبيان	08
97	تمثيل المتغير الخامس من الاستبيان	09
97	تمثيل المتغير السادس من الاستبيان	10
98	تمثيل المتغير السابع من الاستبيان	11
99	تمثيل المتغير الثامن من الاستبيان	12
99	تمثيل المتغير التاسع من الاستبيان	13
100	تمثيل المتغير العاشر من الاستبيان	14
101	تمثيل المتغير الحادي عشر من الاستبيان	15
101	تمثيل المتغير الثاني عشر من الاستبيان	16
102	تمثيل المتغير الثالث عشر من الاستبيان	17
103	تمثيل المتغير الرابع عشر من الاستبيان	18
104	تمثيل المتغير الخامس عشر من الاستبيان	19
104	تمثيل المتغير السادس عشر من الاستبيان	20
105	تمثيل المتغير السابع عشر من الاستبيان	21
105	تمثيل المتغير الثامن عشر من الاستبيان	22
106	تمثيل المتغير التاسع عشر من الاستبيان	23
106	تمثيل المتغير العشرون من الاستبيان	24

مقدمة عامّة

توجه العالم نحو توحيد الأنظمة المحاسبية وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة أدى هذا إلى ظهور الأسواق المالية العالمية (البورصات) أين يتم التعامل بالأوراق المالية، ومع وجود شركات ذات عجز مالي وأخرى ذات فائض مالي ظهرت ضرورة التعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها (سندات، أسهم ومشتقات) وقد أدى التعامل بهذه الأدوات إلى تبويبها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية سواء للمصدر أو المشتري، وذلك بتصنيفها حسب الحاجة، فهناك أوراق استدانة وأوراق تثبت حق الملكية بمعنى أن هناك أداة تمثل أصلا في المؤسسة وأخرى تمثل التزاماتها، وكل هذا وذاك أدى إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن بين ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة، ونتيجة لذلك فقد بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع وفقا للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات المنشورة.

هذا وقد أصدرت الجهات المهنية المختصة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية الأسس التي تتطلب الاعتراف ببعض التغيرات التي تطرأ على الأدوات المالية حيث أصدر مجلس المحاسبة الدولي (International Accounting Standard Bourde) (IASB) في 1995 معياري المحاسبة الدوليين (IAS International Accounting Standard) رقم 32: الأدوات المالية العرض والإفصاح وفي 1999 المعيار رقم 39: الأدوات المالية الاعتراف والقياس ومؤخرا معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reportant) (International Accounting Standard) IFRS7 الذي يشمل الإفصاح وتلاه المعيار IFRS9 في 2010/9 وقد جاء لتعويض المعيار رقم 39 تدريجيا، وفي بداية سنة 2013 تم إصدار وتطبيق المعيار IFRS13.

والجزائر وبعد إبداء رغبتها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفتح أبواب للاستثمارات الأجنبية كان عليها أن تحذو حذو الدول المتطورة وتتجه نحو المعايير المحاسبية الدولية لينتج عن ذلك النظام المحاسبي المالي الجديد (Système Comptable Financier) القائم على مبادئ المحاسبة الدولية بدلا من المخطط المحاسبي الوطني، وفيما يخص الأدوات المالية فإن النظام المالي استوحى طريقة تقييمه من معايير المحاسبة الدولية التي تدعو للتقييم بالقيمة العادلة، إلا أن SCF ترك مجالا للشركات الكبرى حرية الاختيار في تقييمها بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم التطرق إلى موضوع الأدوات المالية من حيث تصنيفها وتقييمها، ومن أجل معالجة هذا الموضوع فإن الإشكالية التي تتم مناقشتها هي:

(1) الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS من حيث التصنيف والتقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية؟

(2) الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم الأدوات المالية وما هي أهم المصطلحات المرتبطة بها؟
- 2- ما هي أهم الفروقات في التقييم بالتكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأدوات المالية؟
- 3- إلى أي مدى يتوافق النظام المحاسبي المالي في تصنيف وتقييم الأدوات المالية بالمعايير الدولية IAS/IFRS؟
- 4- ما هو واقع التصنيف والتقييم والتعامل بالأدوات المالية في الجزائر خاصة في السوق المالية؟

(3) الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تطرح الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة:

- يختلف مفهوم الأدوات المالية بين التزام مالي وأصل مالي وحق ملكية وعلى أساس اختلافها تختلف أنواع كل منها وطرق معالجتها المحاسبية.
- تعتمد المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي تطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية بدلا من التكلفة التاريخية.
- النظام المحاسبي المالي استوحى مبادئه من المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية مما يعني أنه ليس هناك فرق في التصنيف.
- التعامل بالأدوات المالية في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى وهناك صعوبات تواجه المؤسسات فيما يخص شروط الاندراج في البورصة.

(4) دوافع اختيار الموضوع:

- كون الموضوع في تخصص محاسبة وتدقيق.
- رغبة الباحث في التعرف على حيثيات وجوانب الموضوع وواقع التعامل بالأدوات المالية في الجزائر.

- حداثة الموضوع محليا وقلة الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع.

## (5) أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع القيمة العادلة موضوعا معاصرا في التطبيق وخاصة لبنود الاستثمارات في الأدوات المالية التي تعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية، لذا تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال إظهار كيفية تصنيف هذه الأدوات سواء وفقا للنظام المحاسبي المالي أو وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وكيفية التقييم وفقا للقيمة العادلة.

## (6) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مبدأ القيمة العادلة والتعرف على مزاياها وعيوبها، والأسباب التي أدت للدعوة للتخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية والاتجاه نحو القيمة العادلة، كما تهدف إلى تحديد مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من حيث التصنيف، كما تهدف الدراسة لإظهار مدى تطبيق مبدأ القيمة العادلة على مستوى المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة.

## (7) المنهج المتبع:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهجين، الوصفي فيما يخص الجانب المتعلق بتعريف وتصنيف الأدوات المالية، والمنهج التحليلي في الجانب المتعلق بتقييم الأدوات المالية والدراسة التطبيقية.

## (8) الدراسات السابقة:

- دراسة حواس صلاح 2008 أطروحة دكتوراه (التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعيات المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في الأسواق المالية، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

- دراسة خالد عبد الرحمن جمعة يونس بفلسطين 2011 رسالة ماجستير (أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد السهم)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على كل من عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح. إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق لموضوع التصنيف وفقا للنظام المحاسبي المالي.

- دراسة عمرو حسن إبراهيم 2011 بمصر رسالة ماجستير ( دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية) حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، كما تهدف إلى دراسة وتحليل أسباب توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستخدام نموذج القيمة العادلة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها عالجت الأدوات المالية من جانب تصنيفها وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وكذا معالجتها المحاسبية وفقا لمبدأ القيمة العادلة.

## 9) حدود الدراسة:

بالنسبة للدراسة الميدانية فقد شملت الحدود المكانية المؤسسات ذات الصلة بالموضوع، حيث تمت الدراسة في كل من المؤسسات المدرجة في البورصة وكمثال عنها فقد تم اختيار مؤسستي سوناطراك روية، والمؤسسات المالية حيث تمت الدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي، وشملت الدراسة أيضا بورصة الجزائر. ومن الناحية الجغرافية فقد كان مكان تواجد العينة على مستوى الجزائر العاصمة. ومن الناحية الزمنية اهتمت الدراسة بالمعلومات المتعلقة بتصنيف وتقييم الأدوات المالية في الجزائر على مدى فترة الدراسة.

## 10) هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من أربعة فصول هي:

**الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية** يتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للأدوات المالية وذلك من خلال إبراز ماهية الأدوات المالية وعرض مختلف معايير المحاسبة المالية (IAS32/39) والتقارير المالية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية (IFRS7/9/13)، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى التكلفة التاريخية كأساس للتقييم وذلك من خلال تعريف التكلفة التاريخية، مبررات ومزايا التكلفة التاريخية وعيوب التكلفة التاريخية، وفي المبحث الثالث تم التعرف على القيمة العادلة كأساس للتقييم وذلك من خلال إبراز مفهوم القيمة العادلة، أهمية القياس بالقيمة العادلة ومقومات، مبررات وعيوب القيمة العادلة.

**الفصل الأول: تصنيف الأدوات المالية** حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى التصنيف التقليدي للأدوات المالية من خلال عرض أدوات الملكية (الأسهم) وأدوات الدين (السندات) والأدوات التي تجمع بين الملكية والدين، وفي المبحث الثاني تم التطرق التصنيف الحديث للأدوات المالية (المشتقات المالية) من خلال إبراز مفهوم المشتقات المالية وأهمية التعامل بها، أنواع المشتقات المالية ومخاطر التعامل بالمشتقات المالية، وفي المبحث الثالث يتطرق إلى التصنيف



وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من خلال التصنيف وفق النظام المحاسبي، التصنيف وفق معايير المحاسبة الدولية وإعادة تصنيف الأدوات المالية.

**الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية** حيث يتم عرض المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من خلال القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية، المعالجة المحاسبية للتنازل عن الأدوات المالية وأمثلة تطبيقية للقياس الأولي واللاحق والتنازل عن الأدوات المالية، وفي المبحث الثاني محاسبة الأدوات المالية المستعملة في التحوط من المخاطر (محاسبة المشتقات المالية) من خلال الإطار العام لمحاسبة التحوط، فعالية التحوط والمعالجة المحاسبية لعملية التحوط، أما المبحث الثالث المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف واختبارات تدني القيمة من خلال المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف، المعالجة المحاسبية لانخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية.

**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية** حيث يتم عرض واقع بورصة الجزائر من خلال إظهار نشأتها وتطورها والهيئات المنظمة لها وجهود الدولة لتشجيع المؤسسات لدخول البورصة، هذا بالنسبة للمبحث الأول أما المبحث الثاني فيعرض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة والإحصائيات الخاصة بمجتمع وعينة الدراسة وإظهار أقسام الاستبيان، وفي المبحث الثالث يتم عرض نتائج تحليل الاستبيان وذلك من خلال إظهار نتائج تحليل المحور الأول وإظهار نتائج تحليل المحور الثاني.

الفصل التمهيدي  
الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

### تمهيد الفصل:

تعتبر الأدوات المالية من أهم الوسائل المتعامل بها في السوق المالي، ومن أجل البدء في دراسة موضوع الأدوات المالية لا بد من تمهيد للدخول في الموضوع، وذلك من خلال قراءة تمهيدية يتم من خلالها عرض وتعريف أهم المصطلحات المتعلقة بالأدوات المالية، حيث تم تعريف الأصل المالي، الالتزام المالي وحق الملكية، كما تم التطرق إلى المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية الدولية ذات الصلة بالموضوع، ومن خلال هذا الفصل أيضا تم التعرض لمبدئي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأسس لقياس الأدوات المالية.

ويتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث، يعالج الأول الإطار النظري للأدوات المالية حيث يشمل ثلاثة مطالب هي على التوالي: قراءة تقديمية للأدوات المالية، العرض والاعتراف والقياس للأدوات المالية، الإفصاح عن الأدوات المالية. بينما يعالج المبحث الثاني التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأدوات المالية من خلال ثلاثة مطالب هي: مفهوم التكلفة التاريخية، مبررات ومزايا التكلفة التاريخية، عيوب التكلفة التاريخية. في حين يعالج المبحث الثالث القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في ثلاثة مطالب هي: مفهوم القيمة العادلة، أهمية القياس بالقيمة العادلة، مقومات ومبررات وعيوب القيمة العادلة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات المالية

باعتبار الأدوات المالية من أهم وسائل المتعامل بها في الأسواق المالية، وفيما يلي طرح لأهم المصطلحات المتعلقة بها، وطرق عرضها، قياسها والإفصاح عنها.

## المطلب الأول: قراءة تقديمية للأدوات المالية

تعرف الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية كما يلي:

### 1-تعريف الأداة المالية:

- الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى .  
(1)

- الأداة المالية عقد يمنح ارتفاعا لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى.(2)

**1-1-أداة حق الملكية:** هو عقد يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها.

أي أن:

حقوق الملكية = إجمالي الأصول - إجمالي المطلوبات

ومثالا على أدوات حقوق الملكية ما يلي:

- الأسهم العادية (التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها).
- الأسهم الممتازة (التي لا يمكن استردادها من قبل حاملها و قد تقدم توزيعات أرباح غير محددة لحاملها).
- الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة (التي تسمح لحاملها بالاكتتاب أو شراء عدد ثابت من النقد أو أصل مالي آخر).

### 1-2الأصل المالي: هو الأصل الذي يكون:

- نقدية .
- أداة حق ملكية .

<sup>1</sup>:محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، 2008، ص:528.

<sup>2</sup>:خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، المشاركة، اثرء للنشر و التوزيع، 2007، ص:270.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- حق تعاقدى:
  - لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة.
  - عقود سيتم إطفائها أو عقد يتم إطفائه بموجب أدوات حقوق الملكية المنشأة والتي تكون:
  - ليست أدوات مشتقة مالية بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة لاستلام عدد من أدوات حقوق ملكية المنشأة أو قد تضطر لذلك.
  - مشتقة سيتم إطفائها أو قد يتم إطفائها ليس بمبادلة مقدار ثابت من النقدية أو أصل مالي آخر، بل بعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية.<sup>(1)</sup>
- ومن أمثلة الأصول المالية:
  - النقد.
  - الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.
  - الذمم المدينة.
  - القروض والسلف الممنوحة للغير.
  - الاستثمارات المالية في السندات.
  - الأصول المالية المشتقة.
  - الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي.
- ومن بين البنود التي قد تبدو أصولاً مالية إلا أنها ليست كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي باستلام نقد أو أصل مالي آخر نذكر:
  - أصول غير متداولة مثل المباني، العقارات.
  - أصول غير ملموسة مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

<sup>1</sup>:خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 270.

- المصاريف المدفوعة مسبقاً: ترتبط هذه الأصول بالحصول على بضائع أو خدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي إلى نشوء حق مالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر.

### 1-3 الالتزام المالي:

هو التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

أو:

- عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة.

وتشمل هذه العقود:

- عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها.
- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة، ومن أمثلتها نذكر:
- الذمم الدائنة.
- القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى.
- السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة.
- الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي.
- الالتزامات المالية المشتقة.
- الالتزامات التعاقدية لتسليم الأسهم المتعلقة بالمنشأة نفسها التي مبلغ محدد من النقد.
- بعض المشتقات على حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة (أسهم المنشأة والتي حددت قيمتها لتتجاوز بشكل كبير قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر).

ومن بين البنود التي تبدو التزامات مالية إلا أنها ليست كذلك منها: (1)

<sup>1</sup>: محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص: 531.

• الإيرادات المؤجلة: ترتبط بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر.

• مخصص ضمانات البضاعة: ترتبط هذه المخصصات بالتزام تقديم خدمات مستقبلية لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدي بدفع نقدية أو أصل مالي آخر.

التزامات ضريبة الدخل: لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات القانون، الالتزامات الإستنتاجية لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عنها عقود مع الغير وتعالج بموجب المعيار الدولي رقم 37.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: العرض، الاعتراف والقياس للأدوات المالية (IAS 32، IAS 39)

يتم عرض وقيا الأدوات المالية والاعتراف بها وفقا لما يلي:

1) العرض وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS32: ويتضمن هذا المعيار

#### 1-1) هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمنشأة أو أدائها، وكذلك تدفقاتها النقدية. كما يقدم المعيار توصيفات لمتطلبات عرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية أو خارجها، كما يعالج المعيار كيفية تبويب الأدوات المالية إلى مطلوبات وحقوق ملكية وتبويب ما يتعلق بها من فوائد وكذلك توضيح الأحوال التي يجب فيها عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

#### 1-2) نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أو غير مثبتة في الدفاتر وذلك فيما عدا:

- الحصص في الشركات التابعة كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون.
- الحصص في الشركات الزميلة، عرفت في المعيار الثامن والعشرون.
- الحصص في المشروعات المشتركة، عرفت في المعيار الواحد والثلاثون.

<sup>1</sup>: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 531.

- المطلوبات الناتجة عن المزايا المتعلقة بكافة خطط تقاعد العاملين، عرفت في المعيار التاسع عشر.
- الالتزامات الناتجة عن العقود التأمينية.

### (2) الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق المعيار IAS39:

ويتضمن هذا المعيار ما يلي:

#### (1-2) هدف ونطاق المعيار:

هدف هذا المعيار تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها.

كما يجب على المؤسسات أن تطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا:

- الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها وفق المعيار الدولي السابع والعشرون.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار السابع عشر.
- موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي يطبق عليها المعيار التاسع عشر.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين كما هي معرفة في الفقرة الثالثة من المعيار الثاني والثلاثون.
- أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المؤسسة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمؤسسة المقدمة للتقارير.
- عقود الضمانات المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات ما لم يتم المدين بالدفع عند الاستحقاق.
- عقود العوض المحتمل في عملية دمج المؤسسات.
- العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى.<sup>(1)</sup>

#### (2-2) الاعتراف والقياس:

تعتبر عملية الاعتراف بالأدوات المالية بأنها العمليات المتعلقة بالإقرار بالأداة المالية وإثباتها في السجلات وإظهارها في القوائم المالية وذلك من خلال إتباع إستراتيجية خاصة في تصنيفها أي حسب نية المؤسسة من

<sup>1</sup> : [www.IASB.Org/ias39](http://www.IASB.Org/ias39). Consulté le 13/02/2013 à 14 : 30.



اقتنائها، وفي هذا الصدد بين المعيار التاسع والثلاثون الكيفية التي يجب إتباعها في عملية الاعتراف بالأدوات المالية وإظهارها في القوائم المالية ذلك حسب الضوابط التالية:

• الاعتراف والإقرار المبدئي.

• الاعتراف والإقرار عند شراء الأداة المالية.

• إلغاء الاعتراف للأداة المالية.

أما قياس الأدوات المالية فهو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، وهو عملية تحديد قيم نقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية، وتختلف عملية القياس حسب حالة القياس وفئة الاستثمار التي تصنف ضمنها الأداة المالية، وفي هذا الصدد نجد هناك تقييم أولي للأداة المالية وتقييم لاحق أو نهائي للأداة المالية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7, IFRS9, IFRS13)

#### 1- معيار التقارير المالية الدولي IFRS7:

لقد تم نقل الإفصاح من المعيار الدولي IAS32 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 والآتي عرض مختصر لأهم ما ورد في هذا المعيار:

#### 2-1- الخصائص الرئيسية للمعيار:

يتطلب هذا المعيار تقديم إفصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الإفصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS32 التي تم إلغاؤها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار، كما يتطلب إفصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وذلك ب:

• الحد الأدنى للإفصاحات حول مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق.

• إفصاحات تصف أهداف الإدارة وسياساتها وعملياتها لإدارة هذه المخاطر.

• إفصاحات كمية تقدم:

• المدى الذي تكون فيه المؤسسة معرضة للمخاطر استنادا إلى المعلومات المقدمة داخليا إلى الإدارة الرئيسية في المؤسسة.

<sup>1</sup> : [www.IASB.Org/ias39](http://www.IASB.Org/ias39) consulté le 13/02/2013 à 14 : 30.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- إفصاحات حول استخدام المؤسسة للأدوات المالية وتعرضات المخاطر التي تتسبب فيها هذه الأدوات.

### 2-2- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى:

مطالبة المنشآت أن تقدم في بياناتها المالية إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسة من تقديم ما

يلي: (1)

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة .
- طبيعة ومدى المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية التي تعرضت لها المؤسسة من خلال الفترة.
- طبيعة ومدى المخاطر المعرضة لها المؤسسة في نهاية الفترة.
- كيف تقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر.

### 2-3- نطاق المعيار: تدخل في نطاق هذا المعيار:

- ينطبق على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية.
- عقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار IAS39.
- كافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلي أداة حقوق ملكية.

ويستثنى من نطاق هذا المعيار:

- المصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين.
- عقود التأمين.
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم.
- المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تلي تعريف أداة الملكية حسب

المعيار IAS32. (2)

<sup>1</sup> : [www.focus.ifrs7](http://www.focus.ifrs7) consulté le 25/02/2013 à 17:00.

<sup>2</sup> : [www.FOCUS.ifrs7](http://www.FOCUS.ifrs7) consulté le 25/02/2013 à 17:00.

## 2- معيار التقارير الدولي IFRS9

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من قبل مجلس المعايير الدولية، ليكون بديلا لأكثر المعايير جدلا وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، حيث يعرض العيار رقم 9 ثلاث متطلبات جديدة هي:

- تصنيف وقياس الأدوات المالية والالتزامات المالية.
- انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة.
- التحوط الحاسبي.

القياس:

وفق هذا المعيار وخاصة الفقرة رقم 5.1.1، الأدوات المالية يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة منقوصا منها تكاليف العملية، سوى في بعض الحالات الخاصة التي تتطلب طرق قياس أخرى غير القيمة العادلة. القياس اللاحق للأدوات المالية: وتم التطرق له في الفقرة رقم 4.1.1، ويقصد بالقياس اللاحق أنه في الوقت الذي طبقت فيه إدارة المؤسسة هذا المعيار، كان للمؤسسة أصول مالية معترف بها ومصنفة على أسس ومبادئ اعتراف وقياس سابقة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي كان مطبقا من قبل. حيث يقسم هذا المعيار جميع الأصول المالية التي عاجلها المعيار الدولي رقم 39 إلى قسمين من حيث طرق القياس، انطلاقا من كونها مصنفة ومعترف بها من قبل وقت هذا التقسيم:

- أصول مالية مقاسة بالتكلفة المهتلكة.
- أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

الأصول المالية والمتمثلة في الأدوات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق غير معنيان بالمقصود من الأدوات المالية حسب المعيار 9 IFRS على عكس المعيار رقم 39.<sup>(1)</sup>

## 3- المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13:

يجسد هذا المعيار التوجه الحديث لمجلس معايير المحاسبة الدولية بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة.

<sup>1</sup>: <http://www.iasplus.com/en/standards/standard49> consulté le 25/02/20013 à 17 :30.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

ويهدف هذا المعيار إلى إعطاء تعريف واضح ومفصل للقيمة العادلة، وتحديد إطار واحد لمعايير قياس القيمة العادلة، كما يهدف إلى تحديد متطلبات الإفصاح المتعلقة بمقياس القيمة العادلة. ويعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعة لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس.

ويتطلب من المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تحدد العناصر التالية:

- الأصل أو الالتزام المعني بموضوع القياس.
- تقديم الأساس الملائم للقياس، وهذا فيما يخص الأصول غير المالية.
- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام.
- تقييم التقنيات الملائمة للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المعلومات اللازمة في السوق الأساسي.

كما يقدم هذا المعيار ثلاثة طرق مستعملة في قياس القيمة العادلة:

- 1- **طريقة السوق:** تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والتزامات محل القياس.
- 2- **طريقة التكلفة:** تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.

- 3- **طريقة الدخل:** وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة الاستحداث<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: التكلفة التاريخية كأساس للقياس للأدوات المالية

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية في طياته النموذج التقليدي أو الكلاسيكي للقياس والتقييم، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم، مبررات ومزايا التكلفة التاريخية وعيوب التكلفة التاريخية.

#### المطلب الأول: تعريف التكلفة التاريخية

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على مفهوم التكلفة التاريخية

<sup>1</sup> : [www.focus.ifrs/ifrs13](http://www.focus.ifrs/ifrs13) consulté le 20/03/2013 à 14 :00.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- إن التكلفة التاريخية تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية والحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت والتحقق من بياناتها .

إن القاعدة الأساسية في التطبيق العلمي هي إثبات التكلفة الأصلية لكافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات بغض النظر تقلبات القيمة الاقتصادية لوحددة النقد.<sup>(1)</sup>

- كما يمكن القول أنها كل ما تم إنفاقه على كل أصل لكي يصبح هذا الأصل مشاركا في العملية الإنتاجية. أو كل ما تتكبده الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على أي شيء من الأصول .

أو سعر الاستحواذ على أصل ما ناقصا الخصومات ومضافا إليه جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الاستخدام، ومن أمثلة تلك التكاليف: مصاريف التركيب، المقل، التأمين... ومصطلح التكلفة التاريخية يطلق على المحاسبة المالية المبنية على التكلفة الأصلية، والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار.<sup>(2)</sup>

كما تعرف أيضا :

هي سعر الاستحواذ على أصل ما ناقصا الخصومات وزائد جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة الاستخدام، ولذلك يلاحظ أن سعر التسجيل في الدفاتر غالبا ما يكون أعلى من سعر الشراء للأصل، وإذا تم الاستحواذ على أصل ما من خلال التزام طويل الأجل وليس مدفوعات نقدية فإنه سوف يتم تسجيله بالقيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية، وفي حالة الاستحواذ على أصل معين مقابل تبادل أسهم فإنه سوف يسجل في الدفاتر بالقيمة السوقية العادلة للأسهم، وإذا لم تستطع المؤسسة التوصل إلى القيمة العادلة للأسهم، حينئذ يتم استخدام القيمة العادلة للأصل المستلم كأساس للتسجيل.

<sup>1</sup>:صلاح حواس،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،أطروحة دكتوراة،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2007

<sup>2</sup> : <http://www.doubleklik.com> consulté le 03/11/2012.

وقد استمرت التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الوقت هي الأساس للقياس والتسجيل في الدفاتر وذلك لأنها سهلة الفهم وموضوعية لأنها تقوم على وقائع حدثت بالفعل ولذلك تكون مؤيدة بالمستندات، وبالتالي لا تكون عرضة للاختلافات في التقدير، ويسهل التحقق منها لأنها حدثت فعلاً وتقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها.<sup>(1)</sup>

كما عرفها "كينزو" في كتابه "المحاسبة المتوسطة" بأنها سعر أو تكلفة الأصل أو الالتزام أثناء حدوثه أو حيازته وهي أداة قياس معظم الأصول والالتزامات.

وكذلك عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: مبررات ومزايا التكلفة التاريخية

هناك العديد طبعاً من مؤيدي مبدأ التكلفة التاريخية وفيما يلي عرض لأهم المبررات التي استندوا عليها، وأهم مزايا أو مبررات التكلفة التاريخية:

#### 1- المبررات: تتمثل فيما يلي

- الموضوعية: يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة تزويد الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وبهدف المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية يجب أن تكون هذه البيانات مبنية على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.
- الموثوقية: لعل أهم مبرر لمبدأ التكلفة التاريخية هو الموثوقية العالية إذا ما قارناها مع الأسس الأخرى مثل القيمة العادلة.
- اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر المكونة لإطار فكر المحاسبة المالية مثل الاعتراف بالإيرادات، فرض وحدة القياس، الحيطة والحذر، مبدأ المقابلة.

<sup>1</sup>: طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 18.

<sup>2</sup>: رشيد بوكساني، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة بعنوان مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقادات والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة، أيام 17/18 جانفي 2011، ص: 6.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- يرغب معدوا القوائم المالية والمدققون في وضع أهمية أكبر على موثوقية المقياس من أجل سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.

- يشترط مبدأ التكلفة التاريخية عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والمقياس، وهذا يدل على موضوعية وموثوقية أكبر.<sup>(1)</sup>

### 2-المزايا:

هناك العديد من الأسباب التي تدعم وجهة نظر المنادين والمؤيدين لعدالة مبدأ التكلفة التاريخية والتي تتلخص أهمها فيما يلي:

- أن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا، وليست افتراضية.
- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام، هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات.
- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاسيما فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.
- تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود.
- صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، إلا أن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقا لتكلفتها التاريخية بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة (محتملة) في الأصول والإيرادات والالتزامات.
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات: في النسق، بحيث تبقى الأصول والمطلوبات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات.
- إن مبدأ التكلفة التاريخية ينسجم مع مبدأ تحقق الإيرادات بحيث يتم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت من طرف خارجي.

<sup>1</sup>:رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص:6.

- مبدأ التكلفة التاريخية يتوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، بحيث تتم مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المحاسبية مع تكلفة الحصول على هذه الإيرادات والتي تتمثل بالمصروفات المستنفذة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
- يتناسب مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للتعبير عن الكميات والمقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: عيوب مبدأ التكلفة التاريخية

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا شك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً عن القيمة الحالية، ومنها بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية وتعددت معها الطرق، المبادئ، السياسات، البدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة، فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف الاقتصادية، ولذلك وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية الكثير من الانتقادات.

كما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات لم يعد الأمر كما كان، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا بصورة غير حقيقية عن المؤسسة مادامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل، لهذا فإن التكلفة التاريخية توحى للمسيرين، للحكومات وللجمهور بأن المؤسسات هي أكثر رخاء وازدهاراً مما هي عليه في واقع الأمر، وتفضي بالتالي أي قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخيل وتطبيق السياسات الحكومية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>:صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 108-109.

<sup>2</sup>:صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 110.



### المبحث الثالث: القيمة العادلة كأساس لتقييم الأدوات المالية

تعتبر محاسبة القيمة العادلة البديل الأمثل لمحاسبة التكلفة التاريخية الذي تنادي به المعايير الدولية للمحاسبة خاصة بعد الانتقادات التي وجهت إليها، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم، قياس، مزايا وعيوب القيمة العادلة.

#### المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة

تعددت المفاهيم والتعاريف للقيمة العادلة وفيما يلي بعض منها:

#### 1- القيمة العادلة كمصطلح:

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية markt value ، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح mark to markt كمرادف ل fair value أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة الفهم من قبل مستخدميها.

#### 2- تعريف القيمة العادلة:

مفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا ناتجا عن معايير IAS/IFRS بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلو سكسوني، ومعايير IAS/IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي.<sup>(1)</sup>

2-1- تعرف المعايير المحاسبية الأمريكية القيمة العادلة بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.<sup>(2)</sup>

أما تعريف المعايير المحاسبية الدولية، فهي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

<sup>1</sup>: محمد سفير، جمال مدات، القيمة العادلة: بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معارف، العدد 13/ ديسمبر 2012، ص: 144.

<sup>2</sup>: شعيب شنوف، المنتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة

2-2- كما عرفها Barth في كتابه: (relevance literature for financial accounting standart setting /Another view)

على أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام ما في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل.<sup>(1)</sup>

2-3- كما يمكن تعرف على أنها:

المبلغ الذي يمكن أن تتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة في إطار متوازن .

وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.<sup>(2)</sup>

كما يمكن تعريفها على أنها القيمة التي تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية.<sup>(3)</sup>

لقد ورد سابقا أن المصطلح المرادف للقيمة العادلة وذلك حسب IASB هو القيمة السوقية، فيما يلي عرض للفرق أو العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية:

وضعت لجنة معايير التقييم الدولية IVSC تعريف للقيمة السوقية بأنها المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل من مشتري وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة، وعلى حذر ودون إكراه.

<sup>3</sup>: عمرو حسن إبراهيم، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمات المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة و إدارة

الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص:10.

<sup>2</sup>: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص:11-12.

<sup>3</sup>: محمد سفير، جمال مدات، مرجع سبق ذكره، ص:144.

ويخلط الكثير من المحاسبين بين مفهومها ومفهوم القيمة السوقية، إلا أنه يمكن القول بأن مفهوم القيمة العادلة أوسع نطاقاً من مفهوم القيمة السوقية، حيث يتم تقدير القيمة العادلة وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة حسب ثلاث مستويات رئيسية كما يلي:

**المستوى الأول:** مدخلات قابلة للملاحظة (السعر المعلن في السوق النشطة):

مدخلات المستوى الأول هي الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة والتي لدى الشركة - التي تعد القوائم المالية - القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس. والسوق النشطة هي السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفاء (السوق المنتظمة).

**المستوى الثاني:** مدخلات قابلة للملاحظة (بخلاف السعر المعلن)

إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقاً للمستوى الأول فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وهي تشمل ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة، وهي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.
- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام مثل أسعار الفائدة.<sup>(1)</sup>
- المدخلات المشتقة أساساً من أو التي تؤكدتها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى (مدخلات يعزها السوق).

**المستوى الثالث:** مدخلات غير قابلة للملاحظة

مدخلات المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويجب أن تستخدم المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة وذلك فقط في المدى الذي تكون فيه المدخلات القابلة للملاحظة غير متوفرة، وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة - تعد القوائم المالية - عن الافتراضات التي ستستخدم المشاركين في سوق تسعير الأصل أو الالتزام.

<sup>1</sup>: طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة العادلة هو أن القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق سواء كان هذا السوق نشط (كفاء) أو غير نشط (غير كفاء)، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط .

- تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق، أي أنها متوقفة على حركة الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية (البورصة) بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوق الأوراق المالية.

- كما قد تتأثر القيمة السوقية بمتغيرات كثيرة قد تؤدي إلى المبالغة في هذه القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام.<sup>(1)</sup>

ومن خلال كل ما سبق يمكن استخلاص تعريف واحد وشامل للقيمة العادلة:

القيمة العادلة هي تلك القيمة أو السعر الذي يتفق عليه طرفان من أجل مبادلة أصل أو التزام ولديهما الرغبة و الدراية، أي دون إكراه، ويتم الحصول عليها من السوق النشطة (المنتظمة).

### المطلب الثاني: أهمية القياس بالقيمة العادلة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على أهم الأسباب الداعية على القياس بالقيمة العادلة. يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة .

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكية FASB المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>: عمرو حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

<sup>2</sup>: صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 113-114.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية وذلك كما يتضح في الجدول التالي من المقارنة التالية:

الجدول رقم (01)

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية

المصدر: صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة

الجزائر، 2007/2008: ص114.

بالإضافة إلى ما سبق يشير المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في الكثير من الحالات تؤدي الآتي:

1. تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
2. تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

3. توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: مقومات، مبررات وعيوب القيمة العادلة

كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية أثر كبير في إظهار معظم الأصول والخصوم بقيمتها الواقعية.

#### 1) مقومات الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للتقييم:

تقوم القيمة العادلة على مجموعة من المقومات يمكن إدراجها فيما يلي:

1- تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، ويمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:

• الحصول على الأصل نقداً وتكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه نقدية.

• الحصول على أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.

• إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

• أن تكون عملية المبادلة تمت بناءً على إزام المؤسسة، وتكون مصادر الإزام متنوعة مثل: الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل.

2- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام .

إن وجوب عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طريقة المبادلة.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>:صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، صص 113-115.

<sup>2</sup>:رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

## 2) مبررات وعيوب محاسبة القيمة العادلة:

هناك العديد من المبررات التي استند إليها المحاسبون في دعمهم لمبدأ القيمة العادلة، إلا أن هذا لا يعني أن القيمة العادلة تخلو من عيوب، ومن خلال هذا المطلب سوف يعرض أهم مبررات وعيوب هذه القيمة.

### 2-1- المبررات: تتلخص فيما يلي:

- ارتباط مجلس معايير المحاسبة الدولية بلجنة الأوراق المالية التي تريد معايير محاسبية توفر معلومات أكثر ملاءمة ومتماشية مع حالة الاقتصاد.
- يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة.
- تعتبر أداة قياس كفاءة خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات المالية (الأدوات المالية بشكل عام).
- مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.
- مرتبطة كذلك بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر كأحد المقاييس الجديدة للدخل، والذي يعطي فائدة أكثر لمستخدمي القوائم المالية خصوصا في المؤسسات المالية.
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.
- ولعل أهم سبب للتحويل إلى القيمة العادلة هو ملاءمة المعلومات المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة السوقية العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من التكلفة التاريخية.<sup>(1)</sup>

### 2-2- الانتقادات :

تتمثل الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة فيما يلي:

- يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية خصوصا في حالة ارتفاع الأسعار - هي السائدة - .

<sup>1</sup>: رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

## الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية

- اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة - أغلب الأحيان نهاية السنة المالية - والواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم إلى آخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة.
  - ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها، وهذا يؤدي إلى فقدان القوائم المالية لمصداقيتها.
  - عدم اتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية .
  - في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة.
  - تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
  - قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة. كما يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية.<sup>(1)</sup>
- بالإضافة إلى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة هناك خيارات أخرى للتقييم في ظل الإطار التصوري لمجلس IASB هي: التكلفة الجارية: تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، وتظهر الخصوم بالمبالغ النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليا.
- القيمة القابلة للتحويل: تظهر الأصول المالية بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حاليا من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء وتمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعا لمجريات العمل العادية.
- القيمة الحالية: تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالتزامات تبعا لمجريات العمل العادية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>: رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

<sup>2</sup>: محمد سفير، جمال مدات، مرجع سبق ذكره، ص: 143.



### خلاصة الفصل

لقد تم من خلال هذا الفصل عرض أهم المصطلحات المرتبطة بالموضوع وذلك من أجل تبسيط وتسهيل فهم ما تحتويه الفصول القادمة، حيث استنتجنا أن الأداة المالية تختلف بين أصل مالي والتزام مالي وأداة حق ملكية والتي تمثل صافي الفرق بين الأصل والالتزام.

كما تم عرض أهم مبدئين لقياس الأدوات المالية وهما التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ومن خلال هذا الفصل استنتجنا أن العيوب والانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية كانت السبب في ظهور مبدأ القيمة العادلة والذي تدعوا المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية إلى تطبيقه وذلك من خلال المعايير الموضوعية وهي: المعايير الدولية للمحاسبة IAS32/39 والتقارير المالية الدولية IFRS 7/9/13 . إلا ان كون مبدأ القيمة العادلة هو المبدأ الذي تعتمده المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية هذا لا يجعلها مبدأ خاليا من العيوب إذ وجهت لها العديد من الانتقادات.

# الفصل الأول تصنيف الأدوات المالية

### تمهيد الفصل

تقتني المؤسسة الأدوات المالية لأغراض مختلفة ولأهداف معينة، لذا استوجب تصنيفها وفقا للغرض المكتناة لأجله، وهذا ما سوف يتم عرضه في هذا الفصل وذلك من خلال ثلاثة مباحث هي كالتالي:

يعالج المبحث الأول التصنيف التقليدي للأدوات المالية وهذا من خلال ثلاثة مطالب هي على التوالي: أدوات الملكية (الأسهم)، أدوات الدين (السندات) والأدوات التي تجمع بين الملكية والدين. بينما عالج المبحث الثاني التصنيف الحديث للأدوات المالية وهي ما يعرف بالمشتقات المالية وذلك من خلال ثلاثة مطالب أيضا هي: مفهوم المشتقات المالية، أنواع المشتقات المالية ومخاطر التعامل بالمشتقات المالية. في حين عالج المبحث الثالث تصنيف الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال ثلاثة مطالب هي: تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي تصنيف الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وإعادة تصنيف الأدوات المالية.

### المبحث الأول: التصنيف التقليدي للأدوات المالية

لقد عرفت الأدوات المالية بأنها قيم منقولة تصدر من أشخاص معنويين سواء عموميين أو مؤسسات خاصة وتمثل هذه الأدوات إما ديناً على عاتق المصدر أو حق ملكية بالنسبة للمشتري، كما يمكن أن تقع بينهما، ومن خلال هذا المبحث يتم عرض هذه الأدوات من خلال ثلاثة مطالب وذلك كما يلي:

#### المطلب الأول: أدوات الملكية (الأسهم)

تعتبر السهم من أدوات الملكية التي تتنوع وتختلف، وتمثل أساساً في:

**1) الأسهم العادية:** يمثل هذا النوع من الأسهم مقدار الاشتراك في رأس مال الشركة المساهمة، أي هو المقدار المملوك من رأس مال الشركة، بذلك يقسم رأس المال إلى أجزاء متساوية يسمى كل جزء "سهم" والأسهم عبارة عن أوراق مرقمة ليس لها تاريخ استحقاق، تحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية (خلافاً للقيمة السوقية للسهم). وقد يكون السهم لحامله بمعنى أن الشركة المصدرة لا تعرف من بحوزته ذلك السهم في أية لحظة ولذلك فتداوله يتم بانتقاله من مشتري لآخر دون المرور بالشركة المعنية، أي بمجرد رغبة حامل الأسهم في الحصول مرة أخرى على أمواله يقوم ببيعها في البورصة، كما قد يكون السهم اسمياً أي حاملاً لاسم المالك، حيث يصبح هذا الأخير معروفاً للشركة. وعليه فإن تداوله يتطلب إعلام الشركة بالصفحة لإتاحة الفرصة لهذه الأخيرة بتسجيل العمليات في دفاترها والتي تمت على أسهمها ومعرفة الملاك الجدد الذين انتقلت إليهم الأسهم.

وعليه فإن المساهمين العاديين هم ملاك الشركة المعنية، وجاءت هذه الملكية نتيجة شرائهم لأسهمها وتحملهم للمخاطر الناتجة عنها، على الرغم من أن تلك المخاطر محدودة بمقدار مساهمتهم في رأس مال الشركة، وفي حالة تصفية الشركة بعد إفلاسها فإنهم يأتون في الدرجة الثالثة بعد الدائنين والمساهمين الممتازين من حيث استرجاع أموالهم المستثمرة.<sup>(1)</sup>

#### 1-1 خصائص الأسهم العادية: لهذه الأسهم خصائص عديدة منها:

- يتحدد عدد الأسهم العادية في القانون الأساسي للشركة، أي أكبر عدد ممكن إصداره من تلك الأسهم دون تغيير في ذلك القانون، وعادة ما تصدر الشركة عدد من الأسهم العادية أقل من ذلك العدد المحدد في القانون

<sup>1</sup>: محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، الجزء الثاني، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص: 6-14.

الأساسي حتى تترك مجالاً للتصرف في عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور، ومقابلة بعض الاختيارات والأوراق القابلة للتبديل... الخ

- إن الأسهم العادية أسهل من السندات من حيث الوصف ولكنه أصعب من حيث التحليل، كما أن للسندات في أغلب الأحيان مدة صلاحية محدودة وحد أعلى لسعر الفائدة الممنوح، على عكس الأسهم العادية التي تعتبر غير محدودة العمر ولا الأرباح.<sup>(1)</sup>
- للسهم العادي عدة قيم منها القيمة الاسمية وهي القيمة التي تظهر على قسيمة السهم المسلمة للمساهم العادي، وهي محددة في القانون الأساسي للشركة، وعادة ما تكون منخفضة مقارنة بسعر السوق مما جعل البعض يعتبرها قليلة الأهمية، لكن المهم ألا تصدر الشركة أسهمها بقيمة تزيد عن سعر البيع في السوق باعتبار أن المساهمين مسئولون أمام الدائنين بالفرق، ونظراً للأهمية الاقتصادية القليلة لهذه القيمة فقد سمحت بعض الدول كالولايات الأمريكية المتحدة للشركات بإصدار أسهم عادية بدون قيمة اسمية.
- لشركة المساهمة الحق في سحب جزء من أسهمها من التداول وذلك بشرائها من الحملة، كما يحق لأي مستثمر بقدرات استثمارية عالية أن على عدد كبير من أسهم الشركة عن طريق نشر إعلان الشراء في الجرائد ومراسلة حملة الأسهم من أجل تنازلهم عما يجوزتهم من أسهم، وهذا ما يعرف ب: tender offer، وعادة ما تتم هذه الصفقات بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في البورصة.
- يتحصل حملة الأسهم العادية على أرباح تتوقف عادة على مقدار الأرباح المحققة من قبل المؤسسة، كما أنها توزع بعد توزيع عوائد السهم العادية تتغير من سنة لأخرى، كما أنها توزع بعد توزيع عوائد الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وكذا عوائد الأسهم الممتازة.

### 1-2) حقوق المساهمين العاديين: من أهم هذه الحقوق ما يلي:

- 1-2-1) الحق في الأرباح الموزعة: يحق للمساهمين العاديين باعتبارهم ملاك الشركة الحصول على جزء من الأرباح التي حققتها شركتهم، وتمتاز هذه الأرباح بالتغير حسب النتيجة المحققة من قبل الشركة من جهة، كما أن الشركة غير ملزمة بتوزيع الأرباح سنوياً من جهة أخرى، فقد تحتفظ بجزء أو بكل الأرباح المحققة على عكس فوائد الديون التي تلتزم الشركة بدفعها بصورة منتظمة عادة ما تكون سنوية.

<sup>1</sup>: محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

**1-2-2) حق التصويت:** للمساهمين الملاك الحق في اختيار الطاقم الإداري الذي سيقود شركتهم في سوق عادة ما تسودها المنافسة الحادة، ويتم ذلك بالتصويت على أعضاء مجلس الإدارة على أساس لكل سهم صوت ويعتبر هذا التصويت ذا أهمية كبيرة بالنسبة لسير الشركة.

**1-2-3) حق الأولوية في الاكتتاب:** بمجرد إصدار أسهم عادية جديدة أو أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية فإن للمساهمين القدامى الأولوية في شرائها بنسبة ما يمتلكونه من أسهم قديمة وبذلك يسمح لهم هذا الحق بالإبقاء على نسب ما يمتلكونه من الشركة وكذا القدرة على المراقبة والسيطرة التي كانت لهم قبل ذلك الإصدار.

**1-2-4) حق حضور الجمعيات العامة:** هذه الجمعيات قد تكون عادية أو طارئة، للمساهم العادي الحق في حضور النوعين معاً، وتنعقد الجمعيات العادية غالباً كل سنة وذلك للمصادقة على الحسابات الختامية للشركة، تخصيص النتائج وتركية الإدارة أو عدم تركيتها وكذا مناقشة قضية توزيع الأرباح وبذلك يمكن للمساهمين المشاركة في تسيير شركتهم.

**1-2-5) حق بيع الأسهم:** إذا كانت الشركة مسعرة في البورصة فإنه للمساهم العادي الحق في بيع أسهمه كلها أو جزء منها في البورصة، وإذا لم تكن مسعرة في البورصة يتم البيع مباشرة وهذا لأن الأسهم عبارة عن أموال دائمة في الشركة تبقى معها مادامت قائمة وحتى يسترجع المساهم العادي أمواله عليه بيع أسهمه.<sup>(1)</sup>

**1-2-6) حق الإطلاع على وثائق الشركة:** للمساهمين العاديين الحق في الإطلاع على وثائق الشركة خاصة المحاسبية منها وقائمة المساهمين الآخرين، وفي حالة رفض الإدارة ذلك يمكن للمساهم طلب ذلك عن طريق المحكمة.

**1-2-7) حق المساهمين في موجودات الشركة بعد التصفية:** عند تصفية الشركة لأي سبب كان فإن المساهمين العاديين هم آخر من يتحصل على حقوقهم بعد أصحاب الدين والأسهم الممتازة.

**1-3) مزايا التمويل بالأسهم العادية:** إن اعتماد الشركات التمويل بالأسهم العادية يمنحها مزايا متعددة منها:

- لا تلزم الشركة بتوزيع الأرباح لحملة الأسهم إلا إذا تحققت واتخذ قرار توزيعها كلها أو بعضها.
- تعتبر الأسهم وسيلة تمويل طويلة الأجل والشركة غير ملزمة برد قيمتها، فإذا أراد حاملها التخلص منها فليس أمامه سوى عرضها في سوق المال.

<sup>1</sup> بمحفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 16-21.

### 1-4) عيوب التمويل بالأسهم العادية: كما للتمويل بالأسهم العادية مزايا فإن له عيوب منها:

- أرباح الأسهم على عكس فوائد السندات لا تعتبر من التكاليف التي تخصم قبل حساب الضريبة، ومن ثم لا يتولد عنها أي وفورات ضريبية.
- قد يترتب على إصدار أسهم جديدة دخول مساهمين جدد مما يعني نسب أكبر للأصوات في الجمعية العمومية.
- قد يتبادر إلى أذهان المستثمرين أن قرار إصدار أسهم عادية جديدة هو رد فعل لاعتقاد الإدارة أن القيمة السوقية للأصول مغال منها ومن ثم قد يحجم عنها شراء أسهم الشركة.<sup>(1)</sup>

### 1-5) الاتجاهات الحديثة للأسهم العادية: هناك أوجه حديثة للأسهم العادية منها:

1-5-1) الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية: هي أسهم تصدرها الشركات حيث ترتبط توزيعات هذه الأسهم بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج معين بالشركة، على سبيل المثال أصدرت شركة "جنرال موتورز" أسهم أطلقت عليها الفئة "E" حيث ربطت الشركة التوزيعات التي تحصل عليها هذه الأسهم بالأرباح التي يحققها قسم نظم المعلومات الإلكترونية بالشركة.

1-5-2) الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة: تسمح تشريعات بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية للمنشآت التي تباع حصة أسهمها العادية إلى العاملين بما يخصم التوزيعات لهذه الأسهم من الإيراد قبل الفائدة والضريبة ويمكن استخدام هذه الفكرة في زيادة مشاركة العاملين في ملكية شركات قطاع الأعمال العام.

1-5-3) الأسهم العادية المضمونة: هي نوع من الأسهم العادية التي تعطي لحاملها الحق في مطالبة الشركة بالتعويض إذا ما انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين خلال فترة محددة عقب إصدار السهم، وإذا لم يصل انخفاض قيمة السهم إلى الحد المنصوص عليه أو تجاوز الانخفاض هذا الحد ولكن بعد انتهاء الفترة المحددة فلا يمكن للمستثمر الحق في مطالبة الشركة بأي تعويض.<sup>(2)</sup>

2) الأسهم الممتازة: السهم الممتاز هو شكل من أشكال الملكية من ناحية قانونية وضريبية ولكنه يختلف عن السهم العادي في عدد من النقاط المهمة

- بما أن حملة الأسهم الممتازة يستلمون عائد ثابت لا يتغير فإن السهم الممتاز يشبه السند.

<sup>1</sup>: محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

<sup>2</sup>: محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 41.

- بما أن العائد ثابت لا يتغير إن السهم الممتاز مستقر نسبياً.

والسهم الممتاز هو أداة مالية وسط بين الأسهم والسندات حيث أنها تشبه السندات في حصولها على عائد محدد يسمى توزيعات ولكنها تشبه الأسهم العادية من حيث عدم المطالبة القانونية بالتوزيعات إذا لم تحقق ولكنها لا تصح على حامل السهم، ولهذا يقال السهم الممتاز يتسم بمزايا الملكية والدين في نفس الوقت.<sup>(1)</sup>

### 2-1) خصائص الأسهم الممتازة: تتمثل فيما يلي:

- لهذه الأسهم خاصية تجميع الأرباح، ويقضي هذا المبدأ بأن عدم توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة لسنة أو لأكثر يفرض على الشركة دفع تلك الأرباح المتأخرة قبل توزيع الأرباح على المساهمين العاديين.
- لهذه الأسهم أيضاً ثلاثة قيم هي اسمية موجودة على السند المقدم للمساهم، قيمة دفترية وقيمة سوقية (مثل السهم العادي).
- تتصف بإمكانية الاستدعاء والتسديد، فعلى الرغم من أن الأسهم الممتازة تمثل ملكية جزء من الشركة وليس لها تاريخ استحقاق، إلا أنه بإمكان هذه الأخيرة استرداد تلك الأسهم بالشراء من حملته أو باستبدالها بأسهم عادية إذا ما رغبوا في ذلك.
- تمتاز الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية بأولويتها في الحصول على الأرباح ولكنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأسبقية في ذلك بعد حاملي السندات.
- تتصف هذه الأسهم في بعض الأحيان بخاصية المشاركة أي أنه بعد حصول الأسهم الممتازة على نسب الأرباح المتفق عليها في عقد الشركة وبعد حصول المساهمين على نفس النسبة أو أي نسبة محددة مسبقاً للسهم الممتاز الحق في المشاركة في بقية الأرباح إلى جانب المساهمين العاديين.
- تعتبر هذه الأسهم وسيلة لتمويل الشركة دون تدخل المساهمين في إدارتها لأنه لا يحق لهم التصويت في معظم الحالات.

### 2-2) مزايا التمويل بالأسهم الممتازة:

هناك العديد من المزايا منها:

- السهم الممتاز يعتبر مصدر دائم للتمويل لا يتطلب إعادة تسديد قيمته بتاريخ معين كالسند.

<sup>1</sup>: طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 14.



- إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يساهم في تخفيض الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة، ويترتب على زيادة المقدرة الإقتراضية للشركة.
- لا يحق لحملة الأسهم الممتازة التصويت أو الاشتراك بالإدارة مما يضمن بقاء السيطرة لحملة الأسهم العادية، وهذه الصفة تشبه السندات.

### 2-3) عيوب التمويل بالأسهم الممتازة: من عيوب الأسهم ما يلي:

- تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة قد تكون أعلى بكثير من التمويل بالدين، إذا أخذت بعين الاعتبار أن الأرباح الموزعة على الأسهم الممتازة لا يتم طرحها كتكلفة لأغراض الضريبة وبالتالي لا ينتج عن ذلك أي وفورات ضريبية.
- حاملو الأسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر أكبر من تلك التي يتعرض لها المقترضين وبالتالي يطلبون عائداً أكبر.<sup>(1)</sup>

### 2-4) أنواع الأسهم الممتازة: من أهم أنواع الأسهم الممتازة ما يلي:

2-4-1) أسهم ممتازة من ناحية الدخل: هي أكثر أنواع الأسهم الممتازة شيوعاً، حيث يكون لحملة هذه الأسهم أسبقية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة وذلك قبل حملة الأسهم العادية، وليس المقصود بذلك أنه إذا حققت الشركة أرباح وتقرر توزيع جزء منها على المساهمين فيجب أن يوزع على حملة الأسهم الممتازة أولاً نصيبهم من الأرباح المقررة لهم قبل أن توزع أي أرباح على حملة الأسهم العادية، إن حدث مثلاً أن الأرباح الموزعة كانت من نصيب الأسهم الممتازة فإن حملة الأسهم العادية لن يحصلوا على شيء في هذه الحالة.

2-4-2) الأسهم الممتازة من ناحية الأصول: هي أحد أنواع الأسهم الممتازة والتي يكون لحاملها أسبقية على حملة الأسهم العادية في اقتسام أصول وموجودات الشركة في حالة التصفية وبذلك يسترد حملة الأسهم الممتازة من هذا النوع القيمة الاسمية لأسهمهم من قيمة موجودات وأصول الشركة، وما يتبقى من تلك الأصول يقسم بين حملة الأسهم العادية.

2-4-3) أسهم ممتازة من ناحية حق التصويت: في الغالب ليس للأسهم الممتازة الحق في التصويت في الجمعيات العامة، غير أنه قد يحدث أن يعطي حملة الأسهم الممتازة الحق في حضور الجمعيات العامة وقد يعطي لحملة الأسهم

<sup>1</sup> طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المتأزاة الحق في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، وقد يكون الامتياز في شكل حق الاعتراض على قرارات الجمعية العامة.

**2-4-4) أسهم متأزاة من ناحية حق التحويل:** يطلق على هذا النوع من الأسهم، الأسهم المتأزاة القابلة للتحويل، حيث يكون الحق لحملة هذه الأسهم تحويل أسهمهم إلى أوراق مالية من نوع آخر في المستقبل كأن يكون لهم الحق في تحويل أسهمهم المتأزاة إلى أسهم عادية.

**2-4-5) الأسهم المضمونة:** قد تضمن بعض الشركات نسبة معينة من الأرباح للأسهم التي تصدرها ويطلق على الأسهم المتأزاة التي تتضمن هذا الشرط اسم الأسهم المضمونة.

**2-4-6) أسهم قابلة للسداد:** يطلق عليها أيضا الأسهم المتأزاة القابلة للاستدعاء حيث تقوم بإصدار هذه الأسهم وتحتفظ بحق سداد قيمة هذه الأسهم لأصحابها بعد فترة زمنية معينة، وعادة ما يكون لحملة هذه الأسهم نسبة محددة من الأرباح وتكون هذه النسبة عالية نسبيا، ولذلك فبمجرد أن يتحسن المركز المالي للشركة تنتهز الشركة هذه الفرصة وتقوم بسداد هذه الأسهم لأصحابها للتخلص من النسبة العالية من الأرباح التي تدفعها لحملة هذه الأسهم.<sup>(1)</sup>

**2-5) الإتجاهات الحديثة في الأسهم المتأزاة:** تتمثل في :

**2-5-1) الأسهم المتأزاة ذات التوزيعات المتغيرة:** عادة ما تكون التوزيعات التي يحصل عليها حملة الأسهم المتأزاة ثابتة، حيث تحدد بنسبة من القيمة الاسمية للسهم، وفي عام 1982م ظهرت فكرة ربط توزيعات الأسهم بالعائد على نوع من أنواع السندات الحكومية، حيث يتم تحويل نسبة التوزيعات لهذه الأسهم على أساس التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة لهذه السندات، ويقلل هذا التحديث من مستوى المخاطر التي يواجهها المستثمر.

**2-5-2) الأسهم التي تمنح لحاملها الحق في التصويت:** الشائع أن أصحاب الأسهم المتأزاة لا يحق لهم التصويت، إلا أن النظام الداخلي لبعض الشركات قد يمنح حاملي الأسهم المتأزاة الحق في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الجمعيات العمومية خاصة حين يتعلق الأمر بالقرارات الخاصة بالتوزيعات.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>: محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.

<sup>2</sup>: سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009. ص: 17.

### المطلب الثاني: أدوات الدين (السندات)

وهي تمثل ديناً على الشركة، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم عرض بعض المفاهيم التي تخص السندات.

#### 1) تعريف السندات:

تعرف السندات بأنها ورقة مالية ذات قسيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائد وفقاً لشروط الإصدار. وبهذا المعنى يعتبر السند أداة تمويل طويلة الأجل تصدر في سوق رأس المال.<sup>(1)</sup>

والسندات هي أوراق مالية ذات قيمة معينة، وهي أحد أوعية الاستثمار، والسند عادة تعلن عن أن المالك دائن للجهة المصدرة للسند سواء حكومة أو شركة، وعادة ما تطرح هذه السندات للبيع في سوق المال لتحصيل مبلغ مطلوب لمشروع خاص أو لهدف محدد، وتقدم السندات للبيع وتطرح في الأسواق على أساس أن قيمة السند مبلغ محدد، وهو مبلغ كبير في السندات الحكومية وغالباً ما يبدأ من خمسة آلاف دولار، وفي الشركات يبدأ من ألف دولار.<sup>(2)</sup>

السند ورقة مالية تمثل قرضاً طويل الأجل أو متوسط الأجل، ولحامله الحق في الحصول على فائدة سنوية طوال مدة القرض، وعادة ما تكون نسبة الفائدة ثابتة.<sup>(3)</sup>

#### 2) خصائص السندات: كما هو الشأن بالنسبة لبقية الأوراق المالية إن للسندات خصائص مميزة أهمها:

- السندات أداة دين وحامله يرتب على الشركة حق دائنيها، ويكون لحامل السند الأولوية عن حامل السهم في استيفاء حقوقه سواء من أرباح الشركة أو من الأصول في حالة الإفلاس.
- السندات أداة استثمارية ثابتة الدخل لأن حاملها يتقاضى فائدة سنوية ثابتة، بينما يتغير الدخل السنوي لحامل السهم العادي والسند في ثبات دخله يشبه السهم الممتاز.
- محدودية الأجل حيث دائماً يصدر السند بأجل محدد يستحق بتاريخه، ويسجل هذا التاريخ في عقد الإصدار. ويعتبر أجل السند عنصراً هاماً في تحديد معدل فائدة السند وكذلك السعر السوقي له.

<sup>1</sup>: رسيمة أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعتمد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 108.  
<sup>2</sup>: <http://www.nuqudy.com/201011221665/learning/Municipal-bonds-monolines-BAB>. consulté le 29/12/12, 20:09.

<sup>3</sup>: رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص: 61.

- قابلية السند للتداول وهذه الخاصية تشبه خاصية تداول السهم إذ تساهم في توفير سيولة إضافية للسندات طويلة الأجل في السوق الثانوي.<sup>(1)</sup>

### (3) أنواع السندات: هناك عدة أنواع للسندات منها:

**3-1) سندات المعدل الثابت:** هي السندات التي تؤدي إلى استحقاق القيمة بنفس القدر خلال العمر الكلي للسند بغض النظر عن اتجاه الأسعار حيث تتم عملية السداد وهذه السندات تعطي حامل السند معرفة أكيدة لمبلغ الكوبون الدقيق الذي لا يتغير ومن ثم يحدد الحصيلة على الاستثمارات

واتساع تقلبات الأسعار في سندات المعدل الثابت تكون نتيجة لعملية الاستحقاق، وبصورة عامة كلما كان موعد السداد متأخراً كلما كان أكثر تفاعلاً في اتجاه واحد أو في اتجاه آخر مع الاختلافات التي تحدث في معدلات السوق، ومن ثم يتم استخدام سندات المعدل الثابت كوسيلة استثمارية في حالة إذا تم الاحتفاظ بالسند حتى وقت الاستحقاق، مما يؤكد الربح الأكيد لحامل السند.

**3-2) السندات ذات المعدل المتنوع:** يكون الكوبون في هذه السندات غير ثابت عند الإصدار حيث يضع المصدر وسيلة لحساب الربح والتي ترتبط بمؤشرات أسواق السندات أو أسواق المال، ويمكن أن يقع الاختيار على مؤشر اقتصادي مثل التضخم، ويشار إلى هذه السندات على أنها سندات ذات مؤشرات وليست سندات ذات معدل متنوع، ويمكن أن يتم دفع المعدلات المتنوعة بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية. والفترة التي تمر بين الكوبونين هي فترة المرجعية والإشارة ويمكن حساب الكوبونات في بداية هذه الفترة أو عند قروض معدل إعادة التحديد أو في نهاية هذه الفترة، ويكون ذلك اعتماداً على مؤشر المرجعية وذلك في حالة المعدلات المتنوعة الصافية، وفي كلتا الحالتين إذا ارتفع مؤشر المرجعية في فترة الإشارة فإن الكوبون المستحق سوف يزيد، ومن ثم يمكن للسندات ذات المعدل المتنوع أن تكون أداة توفر الحماية ضد الارتفاع في معدل الفائدة .

**3-3) السندات التي تحتوي على مؤشرات:** تعتبر أكبر مشكلة تواجه حاملي السندات هي التضخم خاصة عندما تكون سندات ذات معدل ثابت ويقلل معدل التضخم من القدرة الشرائية بينما يكون الدخل المستمد من كوبونات السند ثابت، ومن ثم يجب تقييم حصيلة السند عن طريق معادله الحقيقي، ويتم حسابه بسهولة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل حصيلة السند} - \text{معدل التضخم} = \text{المعدل الحقيقي.} \quad (2)$$

<sup>1</sup>: وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار بداية، عمان، 2009، ص: 108.

<sup>2</sup>: <http://www.broonzayah.net>, consulté le 29/12/12/ à 20:20.

3-4) السندات الخالية من الكوبونات: هي سندات لا يوجد فيها كوبونات حتى تاريخ الاستحقاق ويتم تسديدها بقيمتها الحقيقية ومن ثم يتم التعبير عن السعر كنسبة مئوية من القيمة الحقيقية.

### المطلب الثالث: الأدوات التي تجمع بين الملكية والدين

تجمع هذه المنتجات بين خصائص الأسهم التي تمثل امتلاك جزء من المؤسسة وخصائص السندات التي تمثل ديناً عليها، وفيما يلي عرض لأهمها:

1) **سندات المساهمة:** تصدر هذه المشتقات لأغراض مختلفة منها: تمويل الصادرات والواردات، الاستثمار في ميدان السكن، تمويل الشركات العمومية، كما هو الحال في بعض الشركات الجزائرية، الشركات التجارية، البنوك وغيرها من المؤسسات المؤهلة والمرخصة بجمع المدخرات من الجمهور (بما في ذلك المؤسسات المختصة).

تختلف خصائص هذه الشهادات بعض الشيء من بلد لآخر، فبينما نرى أن حاملها في الولايات المتحدة الأمريكية يحصل على فائدة ثابتة إضافة إلى الأصل الذي يسدد في آخر الفترة (عند الاستحقاق) منقوصاً من ذلك بعض المصاريف، نجد حاملها في فرنسا يحصل على فائدة فقط وأن تاريخ الاستحقاق غير موجود، أي هي ضمن الديون الأبدية، ربما لهذا السبب نجد بعض الكتاب الفرنسيين يعتبرونها بمثابة (أموال شبه خاصة) أما عن الفوائد فهي مقسمة إلى جزأين، الأول ثابت والآخر متغير حسب النتائج المحققة من قبل المصدر.<sup>(1)</sup>

لقد قلد المشرع الجزائري نظيره الفرنسي عند وضع خصائص هذا النوع من الأوراق المالية، فجعلها غير قابلة للتسديد ويستفيد حاملها من عوائد جزء منها متغير والآخر ثابت إذ قال «...لا تكون هذه السندات قابلة للتعويض إلا في حالة تصفية الشركة أو بناء على مبادرة منها ضمن الشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار...». على العموم هي قيم قابلة للتداول، تحمل قيمة اسمية وليس لحاملها الحق في التصويت.

2) **السندات بقسيمات الاكتتاب في الأسهم:** وهي من بين الأوراق التي تجمع بين صفات الأسهم وصفات السندات، لحاملها الحق في الاكتتاب في أسهم الشركة بحيث أن تسليمه قسيمة من تلك القسيمات التابعة لسنداته يؤهله للاكتتاب في سهم أو عدد من الأسهم بسعر محدد وفي فترة زمنية محددة مسبقاً. يمكن فصل القسيمات (المعروفة باسم warrants) في حد ذاتها عن السندات وبيعها في البورصة شأنها في ذلك شأن الأوراق المالية المتداولة هناك، بالإضافة إلى ذلك يحتفظ حامل السندات بقسيمات الاكتتاب في الأسهم بحقه كحامل للسندات المعنية.

<sup>1</sup> : <http://www.broonzyah.net>, consulté le 29/12/12/ à 20 :20.

انطلاقاً من خصائص هذه الأوراق يمكن القول أن حاملها سيصبح في فترة قادمة من المساهمين العاديين للشركة أي من ملاكها، وأكثر من هذا يحتفظ بصفته كدائن بالنسبة للشركة (حامل للسندات) وعليه فإن الغرض من التمويل بإصدارها هو الاستدانة على الأمد الطويل ثم الحصول على أموال خاصة عن طريق اكتتاب حملتها في الأسهم بعد ذلك، ومادامت هذه القسيمات هي السبب في الاكتتاب في أسهم الشركة فلا شك أن سعرها يتوقف إلى حد كبير على أسعار تلك الأسهم ويرتبط بها كثيراً.

**3) شهادات الاستثمار:** تشبه هذه الأوراق المالية الأسهم العادية فيما يخص القيمة الاسمية، كما أن لحملتها نفس حقوق حملة الأسهم فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، اقتسام الممتلكات في حالة تصفية الشركة أو الاطلاع على وثائقها، غير أن حملتها لا يمتلكون الحق في التصويت شأنهم في ذلك شأن حملة السندات العادية، بذلك يمكن القول أن شهادات الاستثمار هي عبارة عن جزء من السهم، إذ يتمثل الجزء الآخر في شهادات حقوق التصويت التي لا يمكن لحملة شهادات الاستثمار امتلاكها، وإنما هي من حق حملة الأسهم العادية، وعليه يسمح إصدار هذه الشهادات بالحصول على مصادر تمويل دون التخلي عن السيطرة على الشركة من قبل المساهمين القدامى، الذين يحتفظون بحق تسيير الشركة وتوجيهها ومراقبتها مع الإبقاء على نسب التصويت كما هي.

أو كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المملوكة من قبل الدولة والتي ترغب في إبقائها تحت سيطرتها. تتداول هذه الشهادات في البورصة شأنها شأن بقية الأوراق المالية، ويتمتع حملتها بالأولوية إلى جانب المساهمين العاديين، في الاكتتاب في أي إصدار قادم لشهادات الاستثمار بغرض رفع رأس مال الشركة المعنية، بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة توزيع أسهم جديدة مجاناً على حملة الأسهم فإنه يستوجب على الشركة المصدرة إصدار شهادات جديدة وتوزيعها مجاناً على حملة الشهادات كل حسب حصصه من الشهادات القديمة التي مجوزته، بالضبط كما تتم العملية بالنسبة لحملة الأسهم.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن التنازل عن شهادات حقوق التصويت إلا إذا كانت مرفقة بشهادات الاستثمار، وأن الجمع بين هاتين الشهادتين يمثل سهماً كاملاً من حيث الحقوق المالية وكذا حقوق التصويت.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: التصنيف الحديث للأدوات المالية (المشتقات المالية)

تعتبر الأدوات المالية الجديدة مجالاً خصباً للبحث الأكاديمي، ولقد تم تصنيفها إلى عدة أنواع. وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب هي كالآتي:

<sup>1</sup>: محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

### المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية

يمكن تلخيص مفهوم المشتقات المالية فيما يلي:

#### 1) تعريف المشتقات المالية:

تعد المشتقات المالية من المستحدثات في الأصول المالية، وانعكاسا للرغبة في تعظيم العائد فضلا تقليل المخاطرة، لا سيما وأن مدخل العائد المخاطرة يمثل مرتكزا للمستثمرين في الأسواق المالية، وبالتالي فإن ذلك يستدعي توسيع مكونات المحفظة الاستثمارية وإيجاد بدائل ومستحدثات مالية للأصول التقليدية تساعد في تحقيق ذلك.<sup>(1)</sup> المشتقات هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية... وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد.

والمشتقات أو الأوراق المالية المشتقة هي أداة مالية تعتمد قيمتها على قيم متغيرات أخرى أصلية، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت الأوراق المالية المشتقة أهمية متزايدة في مجال التمويل، ويتم الآن تداول عمليات التسليم الآجل وخيارات البيع والشراء الآجل بنشاط في كثير من البورصات، ويتم تداول العقود الآجلة والمبادلات وأنواع أخرى مختلفة كثيرة الخيارات البيع والشراء الآجل والتي التداول عليها بانتظام خارج البورصات بواسطة مؤسسات مالية وعملائها. فيما يطلق عليه "السوق غير النظامية أو غير الرسمية للأوراق المالية". وتشكل الأوراق المالية المشتقة الأخرى والأكثر تخصصا جزءا من إصدار سندات أو أسهم.

وتعرف المشتقات أيضا بأنها "مطالبات محتملة" أي contingent claims ويستخدم هذان المصطلحان كبديل لبعضهما البعض وفي كثير جدا من الأحيان تكون المتغيرات التي تركز عليها الأوراق المالية المشتقة هي أسعار الأوراق المالية المتداولة، فخيار شراء أو بيع الأسهم هو مشتق تعتمد قيمته على سعر الأسهم.<sup>(2)</sup>

كما تعرف أيضا هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير، وتتصف بما يلي:

- تتغير قيمتها عند تغير قيمة الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد، مثل سعر الفائدة، أسعار الصرف، سعر سلعة معينة مثل النفط والذهب، أو مؤشر إيثمان أو غيرها.
- لا تحتاج صافي استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.

<sup>1</sup>: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 124.

<sup>2</sup>: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 5-11.

• سيتم تسويتها.

أهمية التعامل بالمشتمقات المالية: تتمثل فيما يلي:

لم يكن ظهور عقود المشتمقات المالية وليد صدفة أو مجرد ابتكار لورقة مالية جديدة، بل كان وليد حاجة وضرورة وما يؤكد ذلك الأهمية الاقتصادية لعقود المشتمقات التي تتمثل في تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية، كما تتيح الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية فضلا عن إتاحة فرص استثمار جديدة، إلى جانب كونها أداة للتنبؤ بالأسعار في السوق الحاضرة في تواريخ لاحقة، وأنها تسهم في سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، وتحقيق سمة الكمال للسوق.

وتمثل وظيفة التغطية أهم وظائف عقود المشتمقات.

**المطلب الثاني: أنواع المشتمقات المالية**

يمكن تلخيص أهم أنواع المشتمقات المالية فيما يلي:

**(1) عقود الخيار:** سيتم إيجازها فيما يلي:

**(1-1) تعريف عقود الخيار:** عقد الخيار هو عقد يتم فيه الاتفاق والتفاوض بين طرفين وذلك في فترة محددة، وبسعر محدد مسبقا وكمية محددة من سلعة أو أصل معين، حيث تتوفر الرغبة بين الطرفين.

والسعر المحدد مسبقا يتم بالتراضي بين أطراف العقد، أما المدة المحددة لتنفيذ العقد فتسمى بفترة النضوج، حيث يتفق الطرفين على كل شروط العقد على أن يتم تنفيذه بعد انقضاء الفترة المحددة بعد ذلك يمكن تنفيذ العقد بتأكيد الشراء/البيع أو إلغاء العقد.<sup>(1)</sup>

ويعرف البعض عقود الخيار عادة على أنه الحق في الاختيار بين عدة بدائل، وفي أسواق الأسهم فإن عقد الخيار هو الحق في شراء أو بيع سهم معين بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، وقيمة عقد الخيار سوف تشتق من الورقة المالية الأصلية والتي يكون الخيار هو الحق في شرائها أو بيعها، ولذلك يشار إلى عقود الخيار بأنها أوراق مالية مشتقة.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>: Alain Ruttins, Futurs, Swaps, Options, les produits financiers dérivés, Esplanade de l'Europe, Belgique, 2003, p: 99-100.

<sup>2</sup>: محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص: 126.



### 1-2) أنواع عقود الخيار: هناك ثلاثة أنواع رئيسية من عقود الخيار هي:

1-2-1) عقود خيارات الشراء: هو عقد بين طرفين يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق في الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار، وبطبيعة الحال فإن المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الاختيار، كما انه سوف ينفذ العقد ويشترى الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

1-2-3) عقود خيارات البيع: هو عقد بين طرفين يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر (المشتري) الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق ويسمى بعلاوة أو سعر الخيار وبطبيعة الحال فإن المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الخيار كما أنه سوف يبيع الأصل محل العقد إذا انخفض السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

1-2-4) الضمانات: يمكن النظر إلى الضمانات على أنها عقود اختيارات شراء تصدر بواسطة الشركات على أسهمها وعادة ما تكون لفترات زمنية طويلة مقارنة بعقود الاختيارات.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى أنواع ثانوية هي:

### 1) عقود خيار حسب تاريخ تنفيذ العقد: هناك نوعين هما:

- عقود الخيار الأمريكية: هي عقود يسمح فيها المشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.
- عقود خيار أوروبية: هي عقود يكون فيها لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

### 2) عقود خيار حسب التغطية:

هناك نوعين هما:

<sup>1</sup> طارق عبد العال، المدخل الحديث في المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

## الفصل الأول: تصنيف الأدوات المالية

- عقود خيار الشراء المغطاة: هي عقود يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد أي أنه يستطيع أن يغطي التزامه بالبيع إذا اختار مشتري العقد تنفيذ العقد.
- عقود خيار الشراء غير المغطاة: هي عقود لا يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد، ولذلك إذا اختار مشتري العقد التنفيذ فإن البائع سيضطر إلى شراء الأصل من السوق ثم تسليمه للمشتري.

### (3) أنواع عقود الخيار حسب الربحية: نميز بين:

- بالنسبة لمشتري عقد اختيار الشراء فإنه:
  - يحقق أرباح إذا كان السعر السوقي أكبر من سعر التنفيذ المحدد في العقد.
  - ويكون عقد اختيار الشراء غير مربح إذا كان السعر السوقي أقل من سعر التنفيذ.
  - ويكون العقد متكافئ إذا تساوى سعر السوق مع سعر التنفيذ .
- ويحدث العكس بالنسبة لعقود اختيار البيع.<sup>(1)</sup>

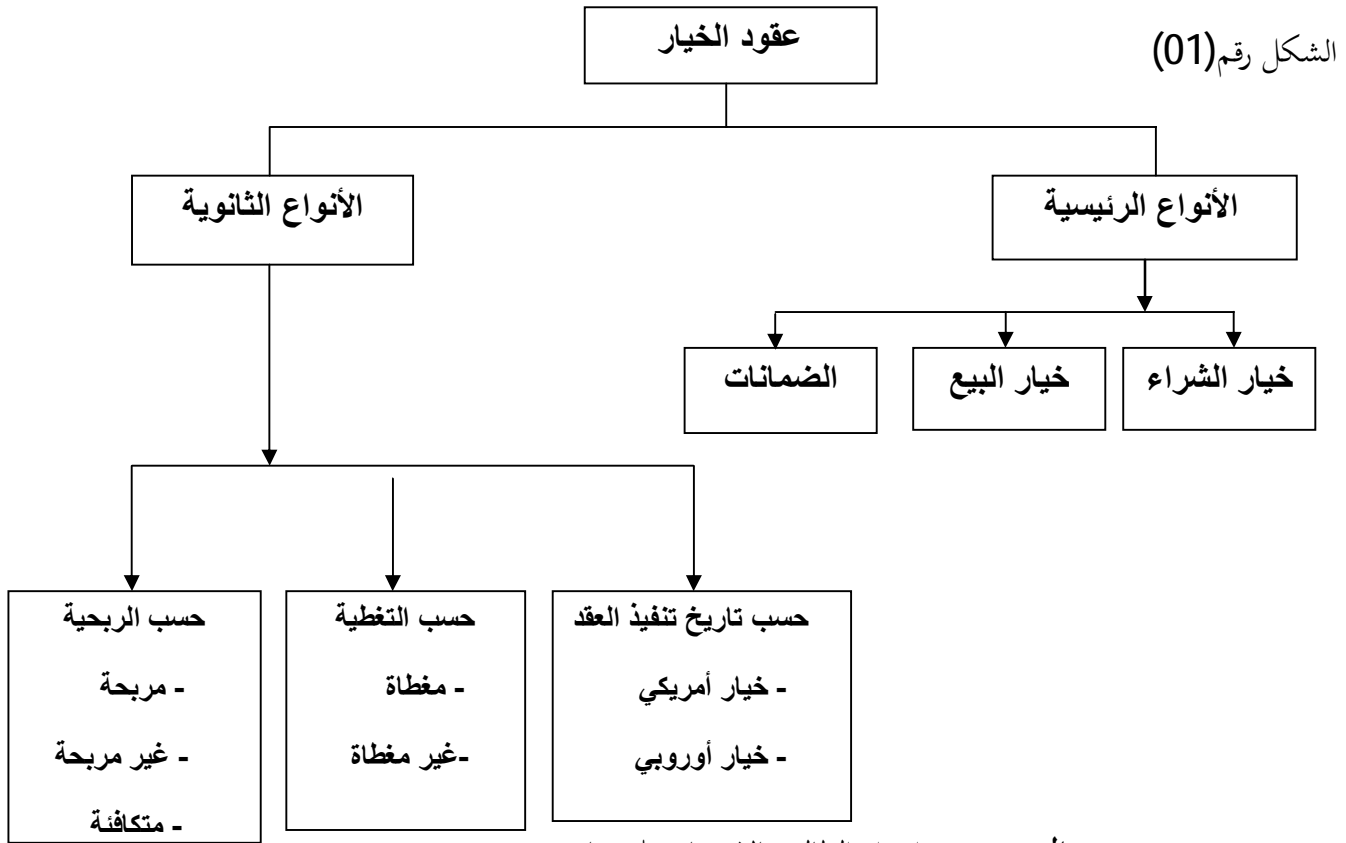
ويمكن التعبير عن كل ذلك من خلال الجدول التالي: الجدول رقم (02)

البيان	عقود اختيار الشراء	عقود اختيار البيع
-الخيار المربح	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ
-الخيار غير المربح	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ
-الخيار المتكافئ	سعر السوق = سعر التنفيذ	سعر السوق = سعر التنفيذ

المصدر: طارق عبد العال، المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص: 54.

والشكل التالي يظهر بوضوح أنواع عقود الخيار:

<sup>1</sup> طارق عبد العال، المدخل الحديث في المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 43.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

## 2) عقود المبادلة: يتم إنجازها فيما يلي:

2-1) تعريف عقود المبادلة: هي عقد بين طرفين من أجل مبادلة تدفقات نقدية، وتمثل عقود المبادلة نسبة 80% من العقود التي تتم خارج البورصة، ومن جهة أخرى فإن الفائدة الاقتصادية للمنتج تطورت بشكل ملحوظ وتشرح أيضا العمليات التي تتم في السوق الأولية بالتراضي مع تحديد شروط العقد بالاستناد إلى ISDA (International Swaps Association).

وتكون عقود المبادلة عن طريق مبادلة معدل الفائدة (Interest Rate Swaps) IRS، أو مبادلة المشتقات CRS (Currency Rate Swaps)، أو مبادلة التدفقات النقدية (Cash Flows).

## 2-2) أنواع عقود المبادلات: تتعامل الأسواق بأربعة أنواع من عقود المبادلة وهي: (1)

- عقود مبادلة العملات.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة.
- عقود مبادلة السلع.

<sup>1</sup>: ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص: 353-357.

### • عقود مبادلة حقوق الملكية.

وتعد عقود مبادلة العملات وأسعار الفائدة الأكثر شيوعاً في الأسواق النقدية والمالية الدولية، وخاصة بين المؤسسات المالية إذ نادراً ما يتعامل بها الأفراد.

**2-2-1) عقود مبادلة العملات:** ويقصد بها مبادلة عملة بعملة أخرى، فعلى سبيل المثال يقوم متداول العملات في البنك ببيع دولار آني مقابل يورو وإعادة شرائه بعد أسبوع بسعر الدولار الحالي لمدة أسبوع، وذلك لتغطية احتياجاته لليورو لمدة أسبوع بدلا من اقتراضه مباشرة من السوق.

ونميز بين نوعين من عمليات مبادلة العملات هي:

• **عمليات المبادلة التامة:** ويتم في هذا النوع إغلاق عمليتي الشراء والبيع مع نفس الجهة المتعامل معها، حيث يتم بعد المفاوضة على السعر والاتفاق عليه تحديد سعري التبادل اللازمين (السعر الآني والسعر الآجل) ومن ثم إجراء عملية المبادلة كاملة مع نفس الجهة.

• **عمليات المبادلة الموجهة:** يتكون هذا النوع من عمليتين منفصلتين تغلق كل منهما مع جهة مختلفة، فقد يقوم المتعامل بمفاوضة أحد الأطراف لشراء عملة معينة على أساس التسليم الآجل وبعدها بفترة قصيرة يقوم بمفاوضة طرف آخر لبيع نفس العملة على أساس التسليم الآني، وهذا بطبيعة الحال يدفعنا للقول بأنه ليس بالضرورة أن يتساوى المبلغان تماما عند استعمال عمليات المبادلة لخلق وضع أجل مقابل وضع اجل آخر. (1)

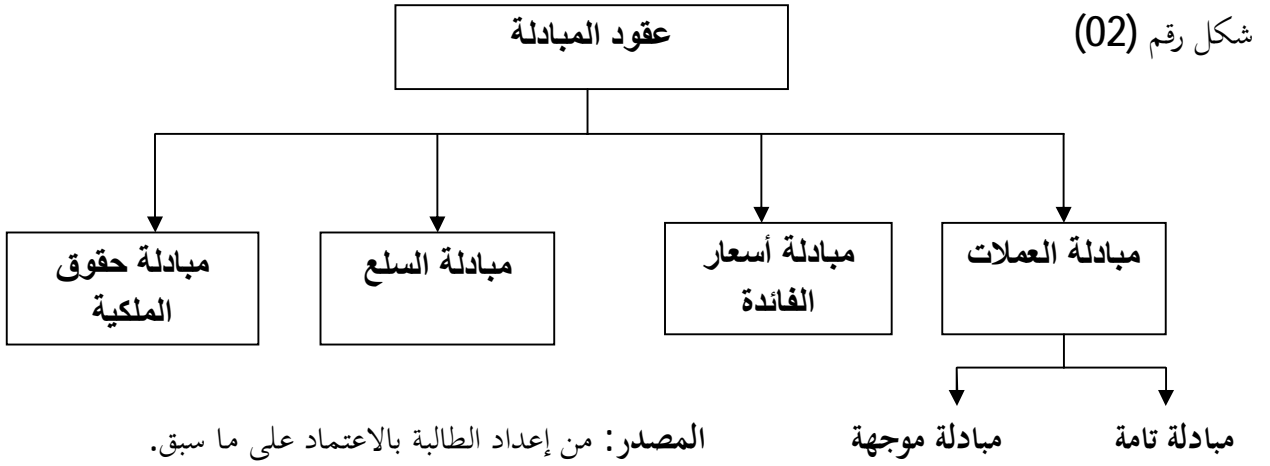
**2-2-2) عقود مبادلة أسعار الفائدة:** مبادلة أسعار الفائدة غالبا ما يتم بين شركتين حيث يتم تبادل أسعار فائدة متغيرة بأسعار فائدة ثابتة، حيث تتركز فائدة طرفي العقد في تخفيض كلفة اقتراضهما للأموال من السوق من جهة وإتاحة المجال أمام الشركات ذات التصنيف المتدني الحصول على الأموال بسعر فائدة ثابت ولأجل أطول من تلك التي يمنحها السوق كذلك التصنيف الائتماني، وغالبا ما تحضى المؤسسات بتصنيف ائتماني مرتفع يتيح لها الاقتراض مباشرة من السوق المالي، بينما المؤسسات الصغيرة لا تجد من يقرضها إلا البنوك نظرا لافتقارها لشروط و ضمانات تسجيل وإصدار السندات في أسواقها.

**2-2-3) عقود مبادلة السلع:** حيث يقوم طرف بمبادلة كمية من سلعة ما مثل الذهب بسعر ثابت مع الطرف الآخر الذي يتعهد بدفع سعر السوق المتقلب.

<sup>1</sup>: ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 353-357.

2-2-4 عقود مبادلة حقوق الملكية: تتكون عمليات مبادلة حقوق الملكية من قيام الطرف الأول بدفع العائد على مؤشر سوق محدد مثل S&P500 مقابل قيام الطرف الثاني بدفع العائد على مؤشر سوق آخر مثل DAX الألماني أو العائد على سندات الخزينة الأمريكية أو LIBOR حيث يسهل ذلك على مدراء المحافظ بتنويع مخاطر محافظهم دون الاضطرار إلى بيع مكوناتها من أسهم سوق معينة.<sup>(1)</sup>

وفيما يلي شكل توضيحي لأنواع عقود المبادلة:



3) العقود المستقبلية: يمكن إيجازها فيما يلي:

3-1) تعريف العقود المستقبلية: تعد العقود المستقبلية من الأدوات الحديثة في مجال الاستثمار المالي فهي تشبه العقود الآجلة قديماً، وتمثل هذه الأدوات تعاقدًا بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري، بغرض تسليم السلعة أو الأصل في تاريخ لاحق متفق عليه.

كما يمكن أن تعرف أيضا على أنها عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال.

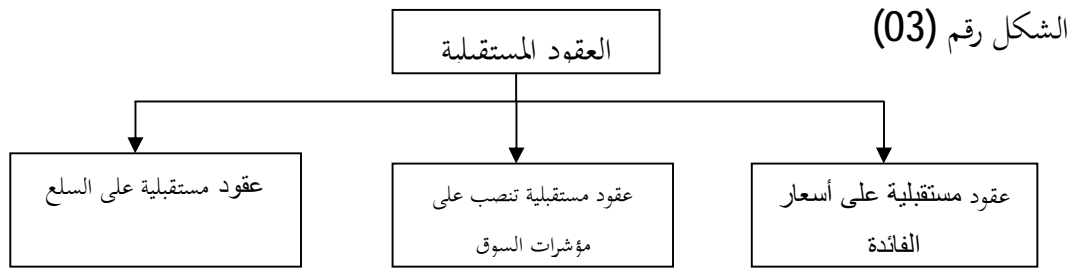
<sup>1</sup> ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 353-357.

3-2) أنواع العقود المستقبلية: من بين العقود المستقبلية نذكر ما يلي:

3-2-1) عقود مستقبلية على أسعار الفائدة: هي العقود التي تتم بين مشتري العقد وبائع العقد، أغلب هذه العقود يتم إحلالها قبل تاريخ الاستحقاق بصفة عكسية عن التي تم بها الاتفاق في البداية، ولا يتم التسليم الفعلي للأصول المقترضة.<sup>(1)</sup>

3-2-2) العقود المستقبلية التي تنصب على مؤشرات السوق: هذه العقود عبارة عن تسليم المؤشر المفترض في تاريخ وسعر محددين مسبقا، وتكون قيمة النقود الملزم دفعها من طرف المشتري تساوي قيمة ثانية تحددها البورصة مضروبة في الفرق بين قيمة المؤشر على أساس سعر إقفال آخر يوم يتعامل في العقد وسعر شراء العقد.

3-2-3) عقود مستقبلية على السلع: هو بمثابة عقد بين طرفين يلزم بمقتضاه أحدهما على تسليم الطرف الثاني مقدارا محددًا من سلعة معينة في تاريخ محدد.<sup>(2)</sup>



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره.

4) العقود الآجلة: تشكل العقود الآجلة التزاما بشراء أو بيع أصل معين في تاريخ مستقبلي محدد، وبسعر متفق عليه، وفي ظل هذا العقد فإن المشتري يلتزم بشراء أصل معين، كما يلتزم البائع ببيعه بذلك السعر مع وجود مرونة في التفاوض في تكوين شروط العقد.

كما عرف العقد الآجل بأنه عبارة عن اتفاقية بين شخصين لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا، وبسعر محدد يسمى سعر التنفيذ، ويتم في العقود -عادة- تحديد مواصفات الأصل، كدرجة الجودة أو التصنيف، الكمية، طريقة التسليم، مكان التسليم، السعر وطريقة السداد، حيث يتم التفاوض على جميع هذه الأمور بين المشتري والبائع.

<sup>1</sup> : [http // www.iefpdia.com /arab/wp-content/uploads/2010](http://www.iefpdia.com/arab/wp-content/uploads/2010), consulter le 01/03/2013, à 14:30.

<sup>2</sup> : [http // www.iefpdia.com /arab/wp-content/uploads/2010](http://www.iefpdia.com/arab/wp-content/uploads/2010), consulter le 01/03/2013, à 14:30.

وقد تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع أو لأذونات الخزينة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة، وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة فيإمكان المستثمر الذي يريد الحصول على قرض معين مثلا أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار فائدة بمعدل ثابت محدد مسبقا، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد، وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة.

كما تستخدم العقود الآجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية، فإذا قام شخص (أ) ببيع بضاعة على الحساب إلى (ب) في دولة أخرى، على أن يقبض ثمنها بعد ستة أشهر مثلا بالعملة الأجنبية، وتوقع (أ) أن تنخفض قيمة العملة الأجنبية مستقبلا، فإن بإمكانه أن يبيع العملات الأجنبية هذه من خلال السوق بسعر صرف يتم الاتفاق عليه آنيا، على أن يتم التسليم بعد ستة أشهر، وبذلك فإن أي انخفاض في العملة الأجنبية لن يؤثر على صافي المبلغ الذي سوف يقبضه بعملته المحلية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: مخاطر التعامل بالمشتمقات المالية

رغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات، وتمثل المخاطر التي يمكن أن تواجهها أدوات المشتقات أساسا هي:<sup>(2)</sup>

**1) مخاطر السوق:** تتعلق هذه المخاطر أساسا بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، والتي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد، كما قد تنجم تلك المخاطر من نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول وعدت إمكانية إبرام عقود مشتقات للاحتياط ضد احتمال استمرار هذا التدهور، إلى جانب ذلك هناك مخاطر التسوية، فقد تصل الأصول المتعاقد عليها إلى حدها الأدنى يوم التسوية الذي قد يشهد تقلبات حادة مما يؤثر على القيمة التي تتم على أساسها التسوية.

ويزيد احتمال التعرض لمخاطر السوق كلما كان هناك احتكارية من صانعي السوق، حيث يقومون بعمليات الشراء والبيع على نطاق واسع، ولذلك يمكنهم التأثير بدرجة أكبر على الأوراق المالية وعلى توقعات

<sup>1</sup>: حريزي رايح، سوق الأوراق المالية (البورصة) والأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص:192.

<sup>2</sup>: محمد سحنون، سميرة محسن، الملتقى الدولي (الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، مداخلة بعنوان مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، أيام 21/20 أكتوبر 2009، ص:4-5.

المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، الأمر الذي قد يفضي إلى تقلب أسعار بعض تلك الأوراق بشكل جاد.

**(2) المخاطر الائتمانية:** تنتج عن عدم قدرة أحد الطرفين على الوفاء بالتزامات العقد، وتقدر بتكلفة الإحلال بسعر السوق للتوقعات المتولدة عن العقد في حالة التقصير.

ويعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر انتشارا في البورصات غير المنظمة، الأمر الذي يقضي اهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها.

هذا ويطالب عدد كبير من البنوك المركزية في المرحلة الحالية البنوك الخاضعة لها بتقديم تقارير تتعلق بأنشطتها المالية في أسواق المشتقات، باعتبار أن ذلك يمثل امتدادا طبيعيا لدورها الرقابي، كما تقوم بعض البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن عدم سداد بعض العملاء للقروض الممنوحة لهم لتمويل التعامل في المشتقات.

**(3) مخاطر التشغيل (المخاطر الرقابية):** ويقصد بها المخاطر الناجمة عن ضعف نظم الإشراف والرقابة الداخلية على العاملين في البنوك وغيرها من المؤسسات المتعاملة في سوق المشتقات، وكذا المخاطر الناتجة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة.

ومن أمثلة ضعف الرقابة الداخلية ونظم العمل، السماح لمسؤول واحد بالبنك بممارسة دور السمسار والقيام بتسوية المعاملات في نفس الوقت، إذ أنه من الضروري أن لا يجمع شخص واحد بين الدورين معا للحيلولة دون التلاعب وإخفاء الخسائر التي يمكن التعرض لها.

**(4) المخاطر القانونية:** ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ مثلا عن عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس، أو إدخال تغييرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب أو وجود قوانين تخطر على منشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية.

**(5) أثر الدفع المالي:** من بين مخاطر التعامل بالمشتقات المالية أيضا أثر الدفع المالي المشترك بين جميع هذه الأدوات، فالمستثمر يودع ببساطة 10% (في بعض الأحيان 5 أو حتى 2%) من قيمة العقود التي يشتريها أو يبيعها، ويمكن أن يرجع أو يخسر (10) عشر مرات أكبر من لو أنه اشترى أو باع الأصل محل التعاقد.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup>: محمود سحنون، سميرة محسن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4-5.



المبحث الثالث: التصنيف وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي استوحى مبادئه من المعايير الدولية إلا أن هناك اختلاف في تصنيفه للأدوات المالية وفيما يلي عرض لتصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية .

### المطلب الأول: التصنيف وفق النظام المحاسبي المالي

نميز بين تصنيفين حسب النظام المحاسبي المالي، تصنيف الميزانية وتصنيف مدونة الحسابات وفيما يلي عرض لكلى التصنيفين:

**1) تصنيف الأدوات المالية حسب الميزانية:** تصف الميزانية عناصر الأصول والخصوم بصفة منفصلة حيث نميز في عرض الأصول والخصوم في الميزانية بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.

**1-1) العناصر غير الجارية (غير المتداولة):** تشمل العناصر غير الجارية الأصول المالية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة متوسطة أو طويلة الأجل أي لفترة تفوق اثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إقفال الدورة. وتصنف الأصول المالية غير الجارية وفقا لمنفعتها و الأسباب السائدة عند اكتسابها إلى أربعة أنواع هي:

#### 1-1-1) سندات المساهمة والحسابات المدينة (الذمم):

وهي السندات التي يعتبر امتلاكها الدائم تقييدا لنشاط المؤسسة لأنها تسمح لها بممارسة النفوذ أو السيطرة على المؤسسة التي أصدرت تلك السندات ويندرج ضمن هذا النوع:

- المساهمات في الشركات التابعة.
- المساهمات في المؤسسات المشاركة.
- المساهمات في المؤسسات المشتركة.

#### 1-1-2) السندات المثبتة لنشاط المحفظة:

وهي السندات المحتفظ بها من طرف المؤسسة بغرض تحقيق مردودية مرضية في المدى الطويل ولكن دون أن تتدخل في تسيير المؤسسة التي أصدرت هذه السندات. (1)

#### 1-1-3) سندات مثبتة أخرى:

وتتمثل في حصص رأس المال (كالأسهم) أو توظيفات (كالسندات) طويلة الأجل والتي تكون المؤسسة قادرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولديها النية أو أنها ملزمة بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

<sup>1</sup>: le Code comptable, Berti Editions, 2010 /2011, P :92-98.

1-1-4) القروض والحسابات المدينة التي أنشأتها المؤسسة:

وهي التي لا تنوي المؤسسة أو ليس لها القدرة على بيعها في الأجل القصير مثل القروض التي تمنحها المؤسسة للغير (أفرد أو مؤسسات) لفترة تفوق اثنا عشر شهرا، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تستحق بعد أكثر من اثنا عشر شهرا، الحقوق لدى العملاء وغيرها من الحقوق (الذمم) المماثلة.

1-2) العناصر الجارية (المتداولة): وتشمل الأصول المالية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة قصيرة تقل عن اثنا عشر شهرا من تاريخ إفعال الدورة، ومن أمثلة ذلك:

- الذمم (الحقوق) قصيرة الأجل كالعملاء.
- القيم المنقولة للتوظيف (الأسهام والسندات المكتسبة بغرض إعادة بيعها في فترات قصيرة لتحقيق الأرباح من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء).<sup>(1)</sup>
- الأدوات المالية المشتقة (الخيارات، المبادلات...) بالإضافة إلى النقدية (الصندوق، البنك...).

2) تصنيف الأدوات المالية حسب مدونة الحسابات: ويكون هذا التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية حيث تصنف الأصول المالية لأغراض المعالجة المحاسبية الأولية واللاحقة إلى أربعة أصناف، وهو تصنيف يتماشى مع تصنيف معايير المحاسبة الدولية.

2-1) أصول مالية تم اقتناؤها من طرف المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح من التقلبات السعرية قصيرة الأجل أو تحقيق هامش التعامل ومن أمثلتها:

- قيم منقولة للتوظيف تسجل في حساب 50 ماعدا 509 (سندات التوظيف في حساب 506، سندات مخولة لحق الملكية في حساب 503).
- الأدوات المالية المشتقة ما لم تكن موجهة لأغراض التغطية وتسجل في حساب 52.
- النقدية (الصندوق، البنك...).

2-2) أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولها تاريخ استحقاق محدد، ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية:

- الأصول المالية المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة.

<sup>1</sup>: le Code comptable, op-cit, P :92-98.

• الأصول المالية المصنفة كأصول متاحة للبيع.

• القروض والذمم (الحسابات المدينة) التي أصدرتها المؤسسة.

فحسب مدونة الحسابات يسجل هذا النوع من الأصول في حساب 272 السندات التي تمثل حق الدين.

2-3) القروض والذمم التي أصدرتها المؤسسة، وهي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مقيدة (متداولة) في سوق نشط، باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية:

• الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة.

• الأصول المصنفة كأصول متاحة للبيع.

ومن أمثلة هذا النوع:

• ديون الزبائن وغيرها من ديون الاستغلال التي تسجل في حساب 411.<sup>(1)</sup>

• القروض الممنوحة من طرف المؤسسة كالقروض الممنوحة للعمال أو المؤسسات الأخرى والتي تسجل في حساب 274.

• الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تسجل في حساب 275.

2-4) الأصول المالية غير المشتقة التي تم تعيينها كأصول متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأنواع السابقة.

ومن أمثلة هذا النوع:

• السندات (الأدوات) المثبتة التابعة لنشطة المحفظة والتي تسجل في حساب 273.

• الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والتي تسجل في حساب 271.

• السندات المثبتة الأخرى غير التابعة لأنشطة المحفظة.

<sup>1</sup>: le Code Comptable, op-cit, p99.

### المطلب الثاني: تصنيف الأدوات المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

وفقا للمعايير الدولية فإن جوهر الأداة المالية هو الذي يحدد كيفية تصنيفها دون النظر إلى شكلها القانوني بحيث تصنف الأداة المالية حسب نية وهدف المؤسسة من اقتنائها، لذلك حدد المعيار الدولي رقم (39) ثلاث مجموعات من الاستثمارات للإفصاح عن تلك الأدوات، وفيما يلي تحليل لطبيعة وأسس تصنيف كل منها:

#### المجموعة الأولى: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها:

تتمثل الأدوات المالية التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الاستثمارات التي تتوافر لإدارة الوحدة الاقتصادية في تاريخ الشراء النية الصادقة والقدرة الأكيدة على الاحتفاظ بها حتى حلول تاريخ استحقاقها، أما إذا توقعت الوحدة الاقتصادية بيع هذه الاستثمارات اسبب ما مثل التغير في أسعار الفائدة، أو سعر العملة الأجنبية، أو الحاجة للسيولة أو أية أسباب تمويلية فعليها تصنيف هذه الاستثمارات في نوع آخر وليس استثمارا محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، وتتمثل تلك الاستثمارات بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات).<sup>(1)</sup>

حيث أن لها تاريخ استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، خلافا للاستثمار في أدوات الملكية (الأسهم) التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق ثابت، ويستثنى من ذلك بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها تاريخ استحقاق معين وقيمة ثابتة، حيث أن قيمتها يمكن أن تتغير عند البيع حسب سعرها في السوق.

#### المجموعة الثانية: الاستثمارات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة

تتمثل الأدوات التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الأدوات المالية التي تفتنيها الوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق الأرباح في المدى القصير (من خلال التقلبات قصيرة الأجل في أسعارها السوقية) بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق، وتصنف هذه الأدوات على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها. وتتمثل بشكل رئيسي في الأدوات المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية والقروض والذمم المدينة المستحوز عليها بواسطة الوحدة الاقتصادية بنية تحقيق ربح في المدى القصير.

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،

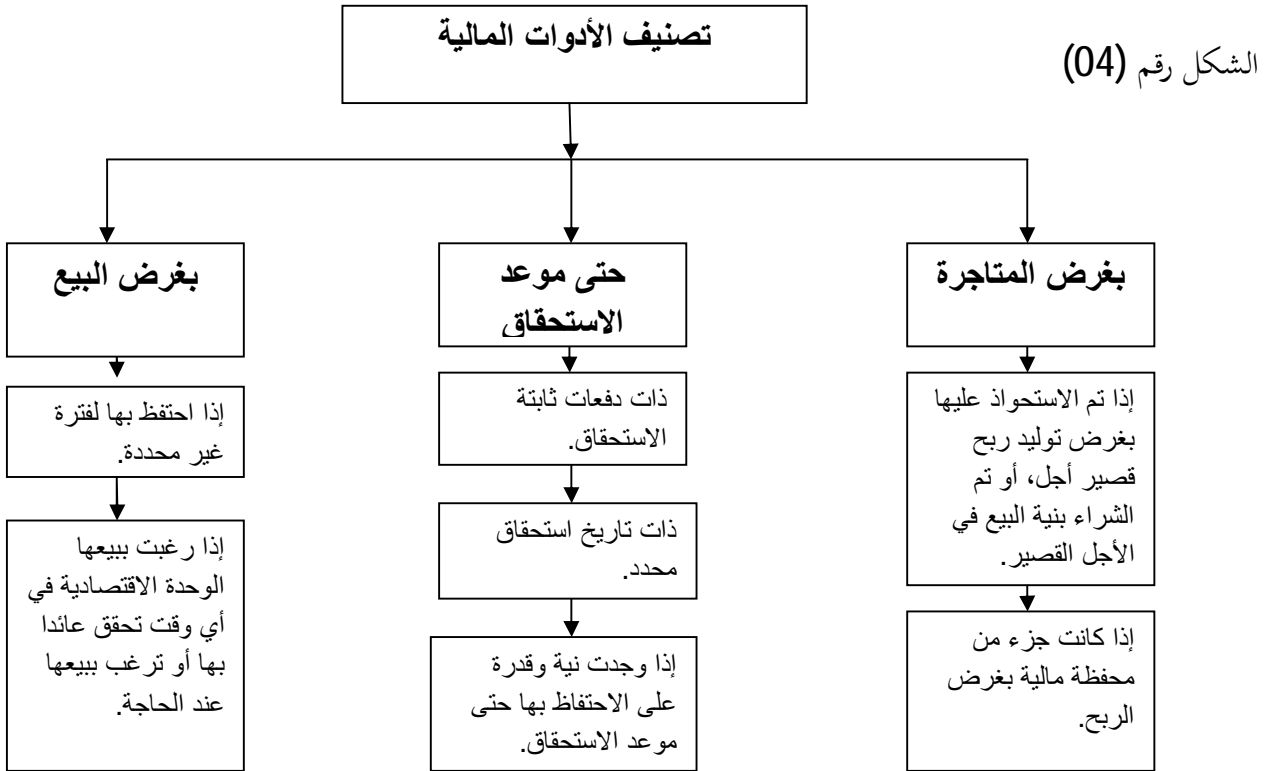
تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 43.

المجموعة الثالثة: الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع

تتمثل الأدوات المالية التي تم تصنيفها في هذه المجموعة في الأدوات المالية التي يحتفظ بها لفترة غير محددة، فهي ليست محتفظ بها للمتاجرة أو لتاريخ استحقاقها، ويقصد بها الأدوات المالية التي أن تباعها الوحدة الاقتصادية في أي وقت وتحقق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة.

وتصنف الأدوات المالية على أنها متاجرة أو أنها متاحة للبيع بناء على رغبة ونية الإدارة، فإذا كان مدير المحفظة مخولاً ببيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة أو موازنة المخاطر في المحفظة ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح في المدى القصير، فإن الأوراق المالية عندئذ تصنف على أنها متوفرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع شراء الأوراق المالية في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة. (1)

والشكل التالي أكثر توضيحاً للمجموعات السابقة:



المصدر: خالد عبد الرحمن يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 45.

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

المطلب الثالث: إعادة تصنيف الأدوات المالية

لقد أجازت معايير المحاسبة الدولية للمنشأة إعادة تصنيف الأدوات المالية إذا حدث تغيير في النية أو في القدرة على الاحتفاظ بالأدوات المالية، ولكن ضمن قدرة محدودة وفيما يلي عرض لكيفية إعادة تصنيف الأدوات المالية.

(1) إعادة تصنيف من فئة محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها إلى فئة غرض المتاجرة

عندما تقرر الإدارة تحويل استثماراتها من فئة (المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها) إلى فئة (غرض المتاجرة) يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق بين القيمة الدفترية المرحلة والقيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.<sup>(1)</sup>

(2) إعادة التصنيف من فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى فئة متاحة للبيع

في حال إذا قررت الإدارة تحويل استثماراتها من فئة (المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها) إلى فئة (متاحة للبيع) يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق (ربح أو خسارة) في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية حسب اختيار الوحدة الاقتصادية.

(3) إعادة التصنيف من فئة المتاحة للبيع إلى فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

قد تقرر الوحدة الاقتصادية تحويل استثماراتها من فئة (متاحة للبيع) إلى فئة (محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها) للأسباب التالية:

- حدوث تغيير في النية أو القدرة بحيث أصبحت نية الإدارة الاحتفاظ بالأداة حتى موعد الاستحقاق.
- انقضاء فترة العقوبة المقررة على الوحدة الاقتصادية التي تقوم ببيع أو تحويل استثمارات مالية كانت مصنفة ضمن فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهي عامان ماليان، حيث تنص العقوبة وفقاً لأحكام المعيار الدولي رقم (39) على أنه " في حال قيام الوحدة الاقتصادية بنقل أو بيع أصل مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه فلا يحق لها أن تصنف باقي الأصول المالية في نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

<sup>1</sup>:خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص:46.

حيث في مثل هذه الحالة يكون من المناسب للوحدة الاقتصادية ترحيل الأصل المالي بالتكلفة المهتلكة بدلا من القيمة العادلة، بحيث يصبح المبلغ المرحل للقيمة العادلة للأصل المالي هو تكلفته المهتلكة الجديدة.

### (4) إعادة التصنيف من فئة المتاح للبيع إلى فئة غرض المتاجرة

فيما يتعلق بالتحويل من فئة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى فئة الاستثمارات لأغراض المتاجرة فيكون ذلك عندما تتوفر أدلة على قيام الوحدة الاقتصادية بممارسة سلوك تجاري يدل دلالة قوية على أن الاستثمار المعني سوف يتم الاتجار فيه على المدى القصير، وتسجل الفروق المدرجة في حقوق الملكية ( في حال اختيار الوحدة الاقتصادية إدراج هذه الفروق من قبل ضمن حقوق الملكية وليس قائمة الدخل) في قائمة الدخل.

### (5) إعادة التصنيف من فئة غرض المتاجرة إلى فئة متاح للبيع

لا يسمح بتحويل الاستثمارات من فئة المتاجرة إلى أي فئة أخرى نظرا لطبيعتها والهدف من اقتنائها وقد استمرت هذه القيود على موضوع السماح بالتحويل إلى أن حدثت الأزمة العالمية الأخيرة، مما استدعى اجراء تغيير على المعيار الدولي رقم "39" بتاريخ 2010-08-13 حيث سمح بالتعديل الاستثنائي على المعيار على أن يتم معالجة الحسابات غير المتحققة في بند احتياطات في حقوق المساهمين وليس قائمة الدخل، وذلك للتخفيف قدر الإمكان من الآثار السلبية لتراجع تقييم الأصول الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وقد بدأ سريان هذه التعديلات اعتبارا من 2009-07-01. (1)

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47.

### خلاصة الفصل

لقد تم من خلال هذا الفصل عرض طرق التصنيف المختلفة وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، حيث استنتجنا من خلال هذا الفصل الفروقات الموجودة سواء بين النظام المالي المحاسبي والمعايير الدولية أو في النظام المحاسبي في حد ذاته، حيث وجد تصنيف للأدوات المالية وفق الميزانية إلى أصول مالية جارية وأصول مالية غير جارية، وتصنيف وفق مدونة الحسابات التي تضمنتها الحسابات ح/50، ح/52، ح/26، ح/27 وهذا لأغراض المعالجة المحاسبية. وهذا ما سوف يتم عرضه خلال الفصل الآتي، أما التصنيف وفق معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية فنجد المتاحة للبيع والمحاذاة بغرض المتاجرة والمحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم تصنيف الأدوات المالية بغرض إجراء المعالجات المحاسبية.



## الفصل الثاني

# تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة

### تمهيد الفصل:

تقوم المؤسسة بعد اقتنائها للأدوات المالية وتبويبها حسب نيتها بإثباتها في الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية، ويكون ذلك وفق طرق محاسبية مختلفة وهذا ما سوف يتم عرضه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث هي على التوالي:

عالج المبحث الأول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من خلال ثلاثة مطالب هي: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية، المعالجة المحاسبية لعملية التنازل عن الأداة المالية وأمثلة تطبيقية عن المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، بينما عالج المبحث الثاني محاسبة الأدوات المستعملة للتحوط من خلال ثلاثة مطالب هي: الإطار العام لمحاسبة التحوط، فعالية التحوط والمعالجة المحاسبية لعمليات التحوط، في حين عالج المبحث الثالث المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف واختبارات تدني القيمة من خلال مطلبين هما: المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف، المعالجة المحاسبية لاختبارات وتدهور القيمة

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية

من خلال هذا المبحث يتم عرض كيفية تقييم وقياس الأدوات المالية وفق القيمة العادلة وذلك من خلال ثلاثة مطالب هي كالتالي:

المطلب الأول: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية

يتم تقييم الأدوات المالية وتحديد سعرها بإتباع طرق مختلفة بغرض المعالجة المحاسبية، وتكون المعالجة المحاسبية للأدوات المالية حسب الغرض الذي حيزت من أجله، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى طرق تقييم الأدوات المالية والمعالجة المحاسبية لها.

(1) تقييم الأسهم: يتم تقييم الأسهم وفقا لما يلي:

(1-1) تقييم الأسهم الممتازة: لقد بينا سابقا أن السهم الممتاز هجين بين السهم العادي والسند، فهو يحصل على عائد ثابت كالسند ويمثل شكلا من أشكال الملكية.

يكون تقييم الأسهم الممتازة من خلال خصم الأرباح الموزعة للسهم بمعدل خصم مناسب والذي يعطينا سعر السهم. نموذج تقييم الأسهم الممتازة:

$$P0 = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{dp}{(1+kp)^t}$$

حيث:

P0: القيمة الحالية للسهم.

Dp: التوزيعات للسهم الممتاز للفترة مالا نهاية.

Kp: معدل العائد المطلوب على السهم الممتاز من قبل المستثمر.<sup>(1)</sup>

(2-1) تقييم السهم العادي: يمثل السهم العادي أداة ملكية ، والاستثمار فيها يحقق عوائد للمستثمر تتمثل في:

- الأرباح الموزعة حيث أن مالك السهم له الحق في الأرباح التي توزعها الشركة.

<sup>1</sup> : <http://www.almaktabah.net> consulté le 19/03/2013 à 17 :30 .

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

- الأرباح الرأسمالية وهي الناتجة عن ارتفاع سعر أسهم الشركة في السوق، فالمستثمر يأمل في بيع أسهمه في المستقبل بسعر أعلى من السعر الذي اشترى به.

ولا تختلف طريقة تقييم الأسهم العادية عن طريقة تقييم الأسهم الممتازة والسندات، أي طريقة خصم التدفقات المتوقعة، ويتكون التدفق النقدي المتوقع من:

- الأرباح الموزعة كل سنة طيلة فترة الاحتفاظ بالسهم.

- السعر الذي يتوقع أن يبيع المستثمر أسهمه في نهاية فترة الاستثمار ويشمل هذا السعر المبلغ الأصلي + الربح الرأسمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة نماذج لتقييم الأسهم العادية تختلف باختلاف حالات تحقيق الأرباح وتوزيعها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- نموذج تقييم الأسهم العادية لفترة محددة:

$$P_0 = \sum_{t=1}^n \frac{Dt}{(1+ks)^t} + \frac{P_n}{(1+ks)^n}$$

حيث:

$Dt$ : التوزيعات للسهم العادي في الفترة  $t$ .

$P_n$ : سعر السهم العادي في الفترة  $n$ .

$ks$ : معدل العائد المطلوب على السهم العادي من قبل المستثمر.

- نموذج تقييم الأسهم العادية لفترة لا نهائية<sup>(1)</sup>:

$$P_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{Dt}{(1+ks)^t}$$

- نموذج تقييم الأسهم العادية في حالة عدم نمو التوزيعات:

$$P_0 = \frac{D}{ks}$$

<sup>1</sup>: <http://www.almaktabah.net> consulté le 19/03/2013 à 17 :30 .

حيث:

D: توزيعات السهم العادي.

Ks: معدل العائد المطلوب على السهم العادي من قبل المستثمر.

(2) تقييم السندات: يتم تقييم السندات وفقا للنموذج التالي

$$\sum_{t=1}^n \frac{M}{(1+kd)^t} + \frac{M}{(1+kd)^n} = P0$$

حيث:

P0: القيمة الحالية للسند.

I: الفائدة السنوية.

M: القيمة الاسمية للسند المطلوبة في الفترة n.

Kd: معدل العائد المطلوب على السند من قبل المستثمر.

N: فترة الاحتفاظ بالسند.

(3) المعالجة المحاسبية: لا تختلف المعالجة المحاسبية للأسهم عن المعالجة المحاسبية للسندات كثيرا، ومن خلال هذا العنصر تم التطرق إلى المعالجة المحاسبية للسندات باعتبارها الأكثر تداولاً حيث تستعملها المؤسسة للإقراض والاقتراض، في حين أن الأسهم فقط عند فتحها لرأس مالها للاكتتاب، وفيما يلي عرض لكيفية المعالجة المحاسبية للسندات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي.<sup>(1)</sup>

### 3-1) سندات التوظيف قصيرة الأجل (متاحة بغرض البيع):

تقوم المؤسسة بزيادة هذا النوع من السندات التي تدخل ضمن الأصول المالية الجارية عندما يكون لديها فائض في الخزينة وتسجل محاسبيا عند حيازتها بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الوساطة والمصاريف البنكية والرسوم غير القابلة للاسترجاع.

<sup>1</sup> : Pascal Barneto, Pierre Gruson, instruments financiers et IFRS (évaluation et comptabilisation en ias 32, 39 et ifrs 7), dunod, Paris, 2007, P :120.

بحيث يجعل عند الحيابة حساب ح/506 سندات التوظيف أو ح/503 سندات مخولة لحق الملكية مدينا، ويقابله في الجهة الدائنة حساب التقديرات، أما إذا كانت الحيابة بأجل فيجعل حساب ح/509 في الجهة الدائنة.

أما عن التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة فيقيم هذا النوع من السندات بقيمتها العادلة، وفي حالة ما إذا كانت القيمة العادلة أكبر من القيمة المحاسبية فهذا يعني أن هناك زيادة في القيمة تسجل في حساب ح/765 نواتج مالية أما إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة المحاسبية، فهذا دليل على وجود انخفاض في القيمة ويسجل في حساب ح/665 أعباء مالية .

### 3-2) سندات طويلة الأجل (المتاحة للبيع والتي لها تاريخ استحقاق):

تقوم المؤسسة بحيابة هذا النوع من الاستثمارات المالية رغبة منها في تحقيق أرباح مستقبلية وتحقيق النفوذ، وتقوم المؤسسة عند الحيابة بإثباتها محاسبيا وذلك يجعل الحسابات المعنية مدينة ح/26 أو ح/27 بالقيمة العادلة والتي تساوي قيمة الحيابة مضاف إليها مصاريف الحيابة، ويقابلها في الجهة الدائنة حساب التقديرات إذا كانت قد حيزت نقدا، أما إذا كانت بأجل فيقابلها حساب ح/269.<sup>(1)</sup>

ويكون تقييم هذا النوع من الأدوات المالية في نهاية الدورة كما يلي:

بالنسبة للسندات المثبتة المتاحة للبيع يجب تقييمها بقيمتها العادلة (السندات المدرجة في البورصة تقييم بالسعر المتوسط للشهر الأخير للدورة، أما غير المدرجة في البورصة فتقيم بسعر البيع المحتمل) وتسجل التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة في الأموال الخاصة عن طريق حساب ح/104.

أما السندات المثبتة التي لها تاريخ استحقاق تسجل في نهاية الدورة بالتكلفة المهلكة، وتعرف التكلفة المهلكة على أنها المبلغ المقيم بها الأداة المالية عند تسجيلها الأولي مطروحا منها التسديدات وكل تخفيض بسبب تدهور القيمة، ولحساب التكلفة المهلكة نستخدم معدل الفائدة الفعلي (معدل الفائدة المحين).<sup>(2)</sup>

حيث:

- التكلفة المهلكة = قيمة الأصل عند تسجيله الأولي - التسديدات من أصل المبلغ + أو - الإهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق - كل انخفاض في القيمة وإمكانية عدم التحصيل.

<sup>1</sup> : Pascal Barneto, Pierre Gruson, OP-CIT, P : 120.

<sup>2</sup> : Anne Manh, Catherine Mailet, le meilleur des normes comptables internationales IAS/IFRS, Parais, 4<sup>e</sup> édition Foucher, 2010.

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

- المعدل الفعلي هو المعدل الذي يعطينا قيمة حالية للتدفقات الناتجة عن الأداة المالية معدومة.

### المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للتنازل عن الأدوات المالية

يكون التنازل عن الأداة المالية من طرف المؤسسة في حال حلول تاريخ استحقاق الأداة، أو عند رغبة المؤسسة في بيعها من أجل توفير سيولة أو لظروف اقتصادية أخرى تتعلق بالوحدة الاقتصادية.

وعند تنازل المؤسسة على سندات التوظيف فإنها تجعل حساب ح/503 أو حساب ح/506 دائئا بالمبلغ الإجمالي، والتكلفة مصححة بزيادة أو خسارة بالقيمة ويجعل لها في المقابل أحد حسابات النقديت وإذا كان بيعها بأجل فيجعل في مقابلها حساب ح/465 الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل أو حساب ح/667 خسائر صافية للتنازل عن الأصول المالية، هذا في حالة تحقيق خسارة أما في حالة ما إذا تم تحقيق أرباح فيكون حساب ح/767 الأرباح الصافية الناتجة من التنازل عن الأصول المالية.

وفي حال ما إذا تنازلت المؤسسة عن السندات المثبتة المتاحة للبيع عندها يتم استرجاع فوارق التقييم، إذا كان الفرق المسجل سابقا موجبا (ارتفاع في القيمة العادلة) فيرصد بتحويله إلى النتيجة عن طريق حساب ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض القيمة، أما إذا كان الفرق سالبا فإنه يرصد عن طريق حساب ح/665 نقائص القيمة.

هذا ويتم إدراج فوارق التقييم المسجلة في حساب ح/104 فارق التقييم في النتيجة الصافية للسنة المالية عندما يتم بيع أو تحصيل أو تحويل الأصل المالي في حالة وجود مؤشر موضوعي على تناقص أو انخفاض قيمة الأصل.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية حول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية

من خلال هذا المطلب سوف يتم تقديم مجموعة من الأمثلة بغرض توضيح ما قد تم عرضه في المطلبين السابقين.

مثال 01:

في تاريخ 2010/10/15 تمت حيازة سند يتحقق بعد 10 سنوات بمعدل فائدة سنوي قدره 6% بقيمة 10000 دج علما أن هذا التاريخ هو نفسه تاريخ إصدار السند، وفي 2010/12/31 كانت قيمته العادلة 15000 دج.

<sup>1</sup>: Pascal Barneto, Pierre Gruson, OP-CIT, P :121.

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

وفي 2011/02/10 قامت المؤسسة ببيع نصف من السندات المحازة بمبلغ 9000 دج

المطلوب: التسجيل المحاسبي عند الحيازة وفي نهاية الدورة.

التسجيل المحاسبي لعملية التنازل.

دائن	مدين	2010/10/15	دائن	مدين
10000	10000	ح/ سندات التوظيف ح/ البنك إثبات حيازة المؤسسة على سندات توظيف	512	506
		2010/12/31		
5000	5000	ح/ سندات التوظيف ح/ فارق التقييم - فوائض القيمة تسجيل الفائض في القيمة العادلة للأداة المالية	765	506

تسجيل عملية التنازل:

دائن	مدين	02.2011/10	دائن	مدين
7500 1500	9000	ح/ البنك ح/ سندات التوظيف ح/ الأرباح الصافية إثبات عملية التنازل	506 767	512

مثال 02:

قامت الشركة "A" في 2004/12/15 بشراء سندات من الشركة "B" بسعر 45200000 دج بغرض بيعها متى أتاحت لها الفرصة، وفي تاريخ 2004/12/31 كانت قيمتها العادلة 45220000 دج وفي 2005/12/31 بلغت قيمتها العادلة 45210000 دج.



## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

وفي 2006/01/19 قامت المؤسسة بالتنازل عنها كلية بقيمة 58300000 دج، هذا وقد بلغت مصاريف التنازل الضرورية 1000000 دج (خارج الرسم)، ولم تخسر هذه السندات أبدا في قيمتها، وليكن معدل الرسم على القيمة المضافة 7%.

الحل:

تسجيل حيازة السندات والتسجيل في نهاية الدورة.

دائن	مدین	2004/12/15	دائن	مدین
45200000	45200000	ح/ سندات مساهمة متاحة للبيع ح/ البنك إثبات حيازة السندات	512	262
		2004/12/31		
20000	20000	ح/ سندات مساهمة متاحة للبيع ح/ فارق التقييم تسجيل ارتفاع في القيمة العادلة	104	262
		2005/12/31		
10000	10000	ح/ فارق التقييم ح/ سندات مساهمة متاحة للبيع تسجيل الانخفاض في القيمة العادلة	262	104

تسجيل عمليات التنازل عن السندات:

دائن	مدین	2006/10/19	دائن	مدین
170000	1000000 70000	ح/ أجور الوسطاء والأتعاب ح/ رسم قابل للاسترجاع ح/ البنك تسجيل المصاريف المختلفة	512	622 4456
		2006/10/19		

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

58300000	ح/ البنك	512
13090000	ح/ الأرباح الصافية	767
45210000	ح/ سندات مساهمة متاحة للبيع	262
	تسجيل قيد التنازل	

مثال 03:

في 2005/01/01 قامت مؤسسة ما بجائزة سندات مدرجة في البورصة، وقدمت لك المعلومات التالية:

- القيمة الاسمية 100000000 دج، بمعدل فائدة 5%.
- الدورية سنوية من 2005/01/01 إلى 2010/01/01.
- سعر الإصدار 98% من القيمة الاسمية.
- سعر التسديد 100% من القيمة الاسمية.

لهذه المؤسسة النية في الاحتفاظ بهذه السندات في محفظتها وذلك حتى حلول أجل استحقاقها.

المطلوب:

- تحديد الصنف الذي تنتمي إليه هذه الأوراق المالية.
- كيف يتم تقييمها الأولي.
- حساب معدل الفائدة الفعلي.
- إعداد جدول إهلاك هذه الأداة المالية.
- التسجيل المحاسبي الموافق للسنة 2005، 2006.

الحل:

- (1) الصنف الذي تنتمي إليه الأداة المالية هو أصول مالية غير جارية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- (2) يتم تقييم هذه الأداة تقييماً أولياً بالقيمة العادلة.
- (3) حساب المعدل الفعلي:

- يتم حساب المعدل الفعلي بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المحاسبية الأولية} = \sum_{i=1}^n cf(1 + t)^{-n}$$

الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

Cf : التدفق النقدي.

N : هو عدد التدفقات النقدية.

T : معدل الفائدة الفعلي.

الفائدة عند المعدل 5% = 100000000 × 0,05 = 5000000 دج.

القيمة الاسمية = 0,98 × 100000000 = 98000000 دج.

$$-^4(t+1) + -^3(t+1) + -^2(t+1) + -^1(t+1)5000000 = (A)98000000 + -^5(t+1)105000000$$

$$-^5(t+1) 105000000 + \frac{(1-(1+t)^4-)}{t} 5000000 =$$

$$100000000 = 8227047,48 + 177297725,52 =$$

$$2000000 = 98000000 - 100000000 = (A)$$

الفائدة عند 6%:

بنفس الخطوات السابقة يتم حساب الفائدة عند المعدل 6% فنجد العدد السالب - 22121163,78

وعليه يتم حساب المعدل الفعلي كما يلي:

$$\frac{2000000-0}{2000000-(-22121163,78)} = \frac{5-i}{5-6}$$

$$0,47 = 5 - i \text{ وعليه } i = 5,47\%$$

الجدول رقم (03)

(4) إعداد جدول الإهلاك للأداة المالية:

التاريخ	الفائدة الاسمية	الفائدة الفعلية	الإهلاك	التكلفة المهتلكة
2005/01/01				98000000
2005/12/31	5000000	5360600	360600	98360600
2006/12/31	5000000	5380324,82	380324,82	98740924,82
2007/12/31	5000000	5401128,6	401128,6	99142053,41
2008/12/31	5000000	5423070,32	423070,32	99565123,73
2009/12/31	5000000	5446212,2	446212,27	100000000

(5) التسجيل المحاسبي الموافق لسنتي 2005 و 2006:

مدین	دائن	2005/01/01	مدین	دائن
273	512	ح/ سندات مثبته تابعة لأنشطة المحفظة ح/ البنك إثبات حيازة الأداة المالية	98000000	98000000
		2005/12/31		
512	762	ح/ البنك ح/ سندات مثبته تابعة لأنشطة المحفظة ح/ عائدات الأصول المالية تسجيل الفوائد الناتجة عن حيازة السندات	5000000 360600	5360600
		2006/12/31		
512	762	ح/ البنك ح/ سندات مثبته تابعة لأنشطة المحفظة ح/ عائدات الأصول المالية	5000000 380324,82	5380324,82

المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المستعملة في التحوط (محاسبة المشتقات المالية)

تلجأ المؤسسة إلى حماية نفسها من التغيرات المختلفة الممكنة الحدوث مثل تغيرات أسعار الفائدة... وتكون هذه الحماية عن طريق المشتقات المالية التي تشتق قيمتها من الأصل الخوط عليه (الحمي)، وهذه العملية يجب إثباتها محاسبيا وهي ما يعرف بمحاسبة التحوط.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف محاسبة التحوط، وفعالية التحوط والمعالجة المحاسبية للتحوط وذلك من خلال ثلاثة مطالب هي: (1)

<sup>1</sup> : [www.IASB.org](http://www.IASB.org) /IAS32 consulté le 15/04/2013 à 13 :30.

### المطلب الأول: الإطار العام لمحاسبة التحوط

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى عموميات حول محاسبة التحوط، ولكن قبل في ذلك لابد من التطرق إلى كيفية تقييم المشتقات المالية:

**1) تقييم المشتقات المالية:** الواقع أن طرق تقييم المشتقات المالية وتحديد سعرها لم تتبلور في شكلها النهائي، وهناك عدة نماذج مثل بلاك شولز، بانويوميل، الكيونات الصفرية ومعدل ليبور، وبما أن هذا الأخير هو الأكثر استعمالاً وانتشاراً سيتم التطرق إليه فيما يلي:

يعد معدل ليبور سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك في سوق لندن، وهو معدل مرجعي يمكن أن يعول عليه عند التعامل بالمشتقات المالية مثل عقود سعر الفائدة الآجلة، العقود المستقبلية على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، عقود المبادلة. وهناك عشر عملات لعشرة دول تطرح معدلاتها يومياً، حيث حدد كبار المتعاملين في السوق مجموعة بنوك لكل عملة للمساهمة في تحديد معدلات ليبور الخمسة عشرة الخاصة بكل عملة، حيث عدد البنوك المساهمة حالياً هي 8 لأربع عملات و 12 لعملتين و 16 لأربع عملا ، وتمثل هذه العملات ( الدولار الأسترالي، الكرونا الدنماركي، الدولار النيوزلندي، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، اليورو والدولار الأمريكي).

ويتم حسابه كما يلي:

- تقوم البنوك المساهمة لكل عملة بتقديم عروض لروثير، ثم ترتب هذه العروض من الأعلى إلى الأدنى بعدها يتم استبعاد معدلين من الأعلى ومعدلين من الأدنى لتحديد تأثير المعدلات المتطرفة، ثم تحسب معدلات ليبور لذلك اليوم بحساب المتوسط الحسابي للعروض المتبقية وتثبت المعدلات في السوق في حدود الساعة 11:45، وتستمر أسعار الفائدة بالتغير خلال اليوم وقد تختلف عن معدل ليبور المعلن.

حيث يتميز هذا المعدل بالشفافية لأن جميع العروض التي تقدمها البنوك المساهمة تعرض على شاشات رويتر وغيرها من الشركات المختصة ببث المعلومات المالية، كما تتميز بتحديد المعاملات المتطرفة من خلال استبعاد أعلى وأدنى معدل عند حساب كل معدل.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> : [www.imamu.edu.sa/colleg](http://www.imamu.edu.sa/colleg) , consulté le 23/03/2013 à 14 :30.

## (2) تعريف التحوط:

يعني التحوط للأغراض المحاسبية تحديد مشتق أداة مالية غير مشتقة كمعادلة offset كلياً أو جزئياً للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط. والبند المحوط يمكن أن يكون أصلاً أو مطلوباً أو التزاماً ثابتاً أو عملية مستقبلية متوقعة معرضة لمخاطرة التغير في القيمة أو تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف محاسبة التحوط بتأثيرها المعادل على صافي الربح أو الخسارة بشكل متماثل.<sup>(1)</sup>

## (3) الشروط التي تسمح للمؤسسة باستعمال محاسبة التحوط:

- يسمح بمحاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في ظروف معينة وشريطة أن:
- تتضمن عملية التحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التحوط وهدف المؤسسة في تسيير المخاطر وإستراتيجية التحوط.
  - أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
  - إمكانية اختبار فعالية التحوط بطريقة صادقة، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط.
  - والقيمة العادلة لأداة التحوط.
  - التحوط مقيم بطريقة مستمرة وتحديد كيف أمكنه أن يكون فعالاً خلال كل دورات التحوط.<sup>(2)</sup>

## (4) العناصر المحوط عنها:

وفق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 39 فإن العناصر المحوط عنها يمكن أن تكون:

- عناصر في الأصول أو الخصوم قد تم تسجيلها في الميزانية.
- الأدوات المالية أو غير المالية.
- المعاملات التي يكون لها احتمال كبير في تخصيص النتيجة.<sup>(3)</sup>

## المطلب الثاني: فعالية التحوط

يجب أن يكون التحوط الذي تقوم المؤسسة بإنشائه أن يكون فعالاً من أجل تأدية الغرض الذي أنشئ من أجله.

<sup>1</sup> : [www.IASB.org](http://www.IASB.org) /IAS32 consulté le 15/04/2013 à 13 :30.

<sup>2</sup> :Pascal Barneto, Pierre Gruson, OP-CIT , p : 182 – 183.

<sup>3</sup> :Pascal Barneto, Pierre Gruson, OP-CIT, P : 183.

## 1) توفير الوثائق:

في المراحل الأولى من إنشاء عملية التحوط، يجب أن تقدم وثائق مسبقة وواضحة وتتوفر على المعلومات الكافية وذلك كما يلي:

- الخطر الذي أدى بالمؤسسة إلى إنشاء التحوط.
- الأداة المحوط عنها.
- أداة التحوط.
- طبيعة علاقة التحوط.
- طريقة حساب الفعالية.
- مراجعة وتقييم الفعالية.

## 2) تقييم الفعالية:

أداة التحوط تعتبر فعالة إذا استطاعت المؤسسة عند إنشاء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه تم بالكامل تقريبا معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط، وأن النتائج الفعلية في من نطاق قدره 80% إلى 125%، فعلى سبيل المثال إذا كانت الخسارة في أداة التحوط 120 والمكسب في أداة النقد 100 فإنه يمكن قياس المعادلة بمقدار 100/120 وهي 120 % أو بمقدار 120/100 وهي 83 %، وستتوصل المؤسسة إلى أن التحوط فعال جدا.<sup>(1)</sup>

يعتمد الأسلوب الذي تتبناه المؤسسة لتقييم فاعلية التحوط على استراتيجياتها الخاصة بإدارة المخاطر وفي بعض الحالات تقوم المؤسسة بتبني أساليب مختلفة لأنواع مختلفة من التحوطات، وإذا كانت الأحكام الرئيسية لأداة التحوط والأصل أو المطلوب المحوط بكامله أو العملية المنتبأ بها المحوط عليها هي نفسها فإن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزى للمخاطر التي يتم تحويلها تعادل بشكل كامل التحوط عندما يتم الدخول فيه وبعد ذلك حتى يتم الإنجاز، فعلى سبيل المثال من المحتمل أن يكون سعر فائدة مقايضة تحوطا فعالا إذا كانت المبالغ المقترضة والرئيسية والفترة تواريخ إعادة التسعير وتواريخ الفائدة والمقبوضات والدفعات الرئيسية وأساس قياس سعر الفائدة هي نفسها لأداة التحوط وبند التحوط.

<sup>1</sup> : [www.IASB./IAS32](http://www.IASB./IAS32) consulté le 15/04/2013 à 13 :30.

ومن ناحية أخرى تعادل أداة التحوط المخاطرة المحوطة جزئياً فقط، فعلى سبيل المثال لا يكون التحوط فعالاً بشكل كامل إذا كانت أداة التحوط البند المحوطة في عملات مختلفة ولا يتحركان بشكل متوافق كذلك لا يكون تحوط لمخاطرة سعر فائدة باستخدام مشتق فعال بشكل كامل إذا كان جزء من التغير في القيمة العادلة للمشتق عائد لمخاطرة الائتمان للجهة المناظرة.<sup>(1)</sup>

### 3) طريقة قياس الفعالية:

لا توجد طريقة واحدة لقياس فعالية التحوط أو تقديرها، وإنما تقاس وفق استراتيجيه المؤسسة في تسيير المخاطر، والمثال التالي يوضح كيفية حساب فعالية التحوط وتحليل فعالية علاقة التحوط.

مثال:

لدى الشركة (أ) التزام بسعر فائدة ثابت بمبلغ 1000000 دج وله عمر متبقي خمسة سنوات حتى استحقاقه، دخلت الشركة في عقد تبادل swap لمدة خمسة سنوات لدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة بسعر فائدة متغير بنفس الشروط وذلك للتحوط على تعرضها لدفعات نقدية متغيرة على الالتزام الذي هو بسعر فائدة ثابت عائد لخطر سعر الفائدة.

كانت القيمة العادلة لعقد التبادل swap صفراً في البداية ولاحقاً حدث هناك زيادة بمبلغ 49000 دج وتتألف من تغير بمبلغ 50000 دج ناتجة عن زيادة أسعار السوق للفائدة وتغير بالنقص بمبلغ 1000 دج ناتج عن زيادة مخاطر الائتمان للطرف المقابل في عقد التبادل، لا يوجد تغيير في القيمة العادلة للالتزام الذي له سعر فائدة ثابت. إلا أن القيمة العادلة (القيمة الحالية) للتدفقات النقدية المستقبلية اللازمة لمقابلة التعرض للتدفقات النقدية المرتبطة بسعر الفائدة المتغير على الالتزام قد ازدادت بمبلغ 50000 دج.

المطلوب:

1- تحليل مدى فعالية التحوط من خلال عقد تبادل swap .

2- إجراء تحليل مدى فعالية علاقة التحوط الناتجة إذا كانت القيمة العادلة لعقد التبادل قد زادت بمبلغ 51000 دج بدلا من 50000 دج.

<sup>1</sup> : [www.IASB./IAS32](http://www.IASB./IAS32) consulté le 15/04/2013 à 13 :30.



الحل:

(1) قياس معدل فعالية التحوط:

- التدفقات النقدية المستقبلية = 50000 دج

- لوحظ ارتفاع ناتج عن أثر التغير في سعر الفائدة في السوق قدر ب 50000 دج، كما لوحظ انخفاض ناتج عن مخاطر الائتمان قدر ب 1000 دج.

لتصبح قيمة المشتقة بعد التغير في قيمتها = 49000 دج

وعليه فإن:

معدل فعالية التحوط (H) = التدفقات النقدية المستقبلية / التغير في قيمة المشتقة

$$= 49000 / 50000 = 102\%$$

هذا التحوط فعال لأنه في المجال [80 - 125]

(2) تحليل علاقة التحوط:

أصبح التحوط أكثر فعالية، إذن علاقة المبادلة التي قامت بها المؤسسة أصبحت أكثر فعالية للتحوط ممن أخطار التغير في أسعار الفائدة في السوق.

$$= 50000 / 50000 = 100\% \text{ فعالية التحوط (H)}$$

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية التحوط

تتم المعالجة المحاسبية لعمليات التحوط حسب الغرض الذي أنشئ من أجله التحوط ومن خلال هذا المطلب سوف يتم عرض تغطية القيمة العادلة بالتفصيل بالإضافة إلى التطرق لتغطية التدفقات النقدية وتغطية الاستثمار الصافي.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup>:Pascal Barneto, pierre Gruson, OP-CIT, P : 196.

1) تغطية القيمة العادلة:

تغطية القيمة هو أن تحمي المؤسسة نفسها من التعرض إلى التغير في أسعار الأصول أو الخصوم والذي يمكن أن يؤثر في نتيجة الكيان، إن التغير في القيم (ربح أو خسارة) لأداة التحوط (بالنسبة للجزء المحوط عليه) يسجل محاسبيا في النتيجة، ومن الجانب التطبيقي أو العملي فإن التحوط لا يوفر التغطية الكاملة أي الفعالية 100% . ومن خلال المثال التالي سوف يتم توضيح كيفية تغطية القيمة العادلة ومعالجتها المحاسبية.

مثال:

مؤسسة في 2006/07/01 تمتلك أصول ثابتة تبلغ قيمتها 500000 دج والتي سوف تمول بدين بقيمة 500000 دج يستحق في نهاية المدة، بمعدل 5% من قيمة الديون التي تخضع إلى التغير في أسعار الفائدة (خطر تقلب الأسعار) ولتغطية هذا الخطر أنشأت المؤسسة عقد مبادلة swap مع مؤسسة أخرى بالشروط التالي:

- معدل الدين ثابت يقدر ب 5%
- معدل عقد المبادلة مغير وثلاثي Euribor وأول تدفق لهذا العقد يكون في 2007/07/01
- في 2006/12/03 انخفضت أسعار الفائدة وتبعها انخفاض في L'euribor ليصل إلى 3,75%
- في 2007/07/01 ارتفع L'euribor إلى 4,5%
- سعر الفائدة الفعلية هو 5,5% وفي هذه الحالة يساوي المعدل الاسمي المقترح، والفائدة على القرض الرئيسي تبلغ:

$$27000 = 0,055 \times 500000 \text{ دج}$$

والتسجيل الأولي يكون:

هذه التغطية على القيمة من مخاطر الأسعار على الديون التي تسجل أصلا، وقيمة عقد المبادلة تساوي الصفر وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية وعليه:<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> : Pascal Barneto, Pierre Guson, OP-CIT, P : 197-198.

الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

دائن	مدين	2006/07/01	دائن	مدين
500000	500000	ح/ النقدية ح/ الديون تسجيل الديون المصرفية	50	512 530
0	0	ح/ عقود مشتقة - عقد مبادلة ح/ النقدية تسجيل الالتزام (عقد المبادلة)	512 530	52

وتكون الميزانية العامة في 2006/07/01 كما يلي: الجدول رقم (04)

الخصوم	الأصول
0	النقدية 500000
500000	الدينون (swap) 0
500000	المجموع 500000

وفي نهاية الفترة 2006/12/31 يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

دائن	مدين	2006/12/31	دائن	مدين
13750	13750	ح/ أعباء مالية ح/ الفائدة المتراكمة تسجيل الأعباء المالي	518	661

ويجب تسجيل مبادلة الديون المتراكمة كما يلي:

دائن	مدين	2006/12/31	دائن	مدين
625	625	ح/ الفائدة المتراكمة المستحقة على مبادلة الديون ح/ نواتج مالية	778	5181

الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

		تسجيل الفوائد المتراكمة على مبادلة الديون		
--	--	---	--	--

يجب تسجيل قيمة عقد المبادلة والدين في الميزانية واختبارات الفعالية وتعطى النتيجة التالية: (1)

$$95\% = 6300 \div 6000$$

دائن	مدين	2006/12/31	دائن	مدين
6000	6000	ح/ عقد المبادلة ح/ نواتج مالية تسجيل التغيرات في القيمة من مبادلة الديون	778	52
6300	6300	ح/ أعباء مالية ح/ الديون تسجيل التغيرات في القيمة من مبادلة الديون	50X	661

عدم فعالية التغطية تعتبر عبء وعليه:

$$300 = 6000 - 6300 \text{ دج}$$

دائن	مدين	2006/12/31	دائن	مدين
300	300	ح/ الأعباء المالية ح/ الفائدة المتراكمة المستحقة تسجيل الجزء غير الفعال لتغطية مبادلة الديون	5181	661

ويظهر في الميزانية العامة في 2006/12/31 :

الجدول رقم (05)

الخصوم	الأصول
13725 رأس المال الخاص	500000 النقدية
520050 الديون	6325 عقد المبادلة
506325 المجموع	506325 المجموع

<sup>1</sup> : Pascal Barneto, Pierre Guson, OP-CIT, P :199.

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

التسجيل المحاسبي في 2007/07/01 .

في هذه الفترة يتعين تسجيل الدفع الثابت على القرض بمعدل ثابت وذلك كما يلي:

دائن	مدين	2007/07/01	دائن	مدين
27500	27500	ح/ أعباء مالية ح/ النقدية تسجيل الأعباء المالية	512 أو 530	661

وفي نفس التاريخ يتعين تسجيل فروقات الفائدة في إطار مبادلة الديون<sup>(1)</sup>

$$2500 \text{ دج} = (0,05 - 0,045) \times 500000$$

دائن	مدين	2007/07/01	دائن	مدين
2500	2500	ح/ نواتج مالية تسجيل فروقات الفائدة على مبادلة الدين	778	512 أو 530

### (2) تغطية التدفقات النقدية:

تحوط التدفق النقدي هو تحوط من للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن مخاطر متصلة بالسوق مثل مخاطرة العملة، والبند موضع التحوط يمكن أن يكون تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بالتزام أو أصل أو تدفقات نقدية مستقبلية احتمال حدوثها أكيد، مثل عوائد من مبيعات مستقبلية بعملة أجنبية. عندما يكون التحوط فعال تسجل التغيرات في أداة التحوط في رؤوس الأموال الخاصة إلى غاية تحقق التدفق النقدي للأدوات المحوط عنها، وفي حالة ما كان التحوط غير الفعال فمسجل في النتيجة في حالة كان الأمر يتعلق بنواتج مشتقة، أو في رؤوس الأموال الخاصة في الحالة المعاكسة.

<sup>1</sup> : Pascal Barneto, Pierre guson, OP-CIT , P : 200.

### 3) تغطية التدفقات الصافية:

ويقصد به التحوط من فروق الصرف الأجنبية التي تنشأ للمؤسسة على استثماراتها الصافية في مؤسسات أجنبية. حيث يتم تسجيل خسائر ومكاسب الصرف في رؤوس الأموال الخاصة، ويوجد فرق طفيف في المعالجة المحاسبية بينها وبين تغطية التدفقات النقدية يتعلق بما إذا كانت أداة التحوط مشتقة أم غير مشتقة، فإذا كانت الأداة غير مشتقة هنا عدم فعالية التحوط لا تعالج محاسبيا بشكل منفصل وإماتعال كليا في رؤوس الأموال الخاصة.<sup>(1)</sup>

#### المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف واختبارات تدني القيمة

من خلال هذا المبحث يتم عرض كيفية المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف للأدوات المالية، كما يتم إظهار أسباب تدني القيمة للأدوات المالية وكيفية معالجتها محاسبيا.

#### المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لإعادة تصنيف الاستثمارات

عند تحويل الاستثمارات من فئة إلى أخرى تثبت الأدوات المالية المرغوب تحويلها إلى الفئة الحول إليها بالقيمة العادلة بتاريخ عملية التحويل، وفيما يلي المعالجة المحاسبية لعمليات التحويل بين الفئات:

#### 1) التحويل من فئة المتاح للبيع إلى فئة بغرض المتاجرة:

تنتج عن عملية إعادة تصنيف الأدوات المالية إما مكاسب أو خسائر تتم معالجتها كما يلي:

#### 1-1) عند التحويل في حالة وجود مكاسب:

عندما ترغب الوحدة في إجراء تحويل لأداة نتيجة قيمتها العادلة فإن المكاسب التي تظهر تعتبر غير محققة يتم قيدها حسب التالي مع مراعاة المكاسب غير المحققة سابقا في حساب المكاسب المحققة.  
من حساب:

506 ح/ استثمارات في أدوات مالية مصنفة لغرض المتاجرة (بالقيمة العادلة)

79 ح/ مكاسب غير محققة (عن فترة سابقة)\*

إلى حساب:

262 ح/ استثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة عند التحويل)

<sup>1</sup>:Pascal Barneto, Pierre Gruson, OP-CIT, P :200-204.

\*: هذا الحساب لا يوجد ما يقابله في مدونة الحسابات لهذا تم وضعه في الحساب 79 متاح.

762ح/ مكاسب محققة

(2-1) عند التحويل في حالة وجود خسائر:

في حالة رغبة الوحدة القيام بالتحويل مع وجود انخفاض في القيمة العادلة فإنه يتم تخفيض قيمة الاستثمار بالفرق وتكون التسوية بالقييد كالتالي: (1)

من حساب:

68662ح/ خسائر محققة من استثمارات في أدوات مالية

إلى حساب:

506ح/ استثمارات مالية في أدوات بغرض المتاجرة

(2) التحويل من فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى فئة متاح للبيع:

تلجأ الوحدة إلى هذا الإجراء عندما تصبح غير راغبة في استمرارية احتفاظها بالأداة المالية حتى موعد استحقاقها، ويتم التحويل بين الفئتين بالقيمة العادلة بحيث تضاف أو تطرح المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن هذا التحويل، ويتم إثبات الفرق في حقوق الملكية، وذلك بالقييد التالي:

(1-2) عند التحويل في حالة وجود مكاسب:

في هذه الحالة يثبت في حساب الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة للبيع مدينا بالقيمة العادلة، أما في الجانب الدائن فيثبت حساب الاستثمار في الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بقيمتها الدفترية في الفترة السابقة، بالإضافة إلى المكاسب غير المحققة والمتمثلة في الفرق بين الحسابين المذكورين وذلك كما يلي:

من حساب:

262ح/ استثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع

إلى حساب:

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

273 ح/ استثمارات مالية في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

762 ح/ مكاسب غير محققة من أدوات مالية

(2-2) عند التحويل في حالة وجود خسائر:

في هذه الحالة يجعل حساب الاستثمار في الأدوات المالية (السندات) المتاحة للبيع مدينا بالقيمة العادلة، وفي الجانب الدائن يجعل حساب الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة للبيع بقيمتها الدفترية في الفترة السابقة، وتسجل في الجانب المدين الخسائر غير المحققة والمتمثلة في الفرق بين الحسابين المذكورين وذلك كما يلي:<sup>(1)</sup>

من حساب:

262 ح/ استثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع

6868 ح/ خسائر غير محققة من الاستثمار في أدوات مالية

إلى حساب:

273 ح/ استثمارات مالية في أدوات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

**المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لانخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية**

يقصد بانخفاض قيمة الاستثمارات بأنه التدني غير المؤقت في قيمة الاستثمارات المالية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها الحالة التي تمر بها الوحدة الاقتصادية المستثمرة فيها من أزمة سيولة خانقة.

وفي هذا الصدد فإنه على الوحدة الاقتصادية في تاريخ الميزانية، تقييم ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى انخفاض قيمة الأداة، بحيث لا يتوقع إعادة تعويضه أو التعافي منه، فإذا تبين وجود انخفاض فعلي تتم معالجته كالتالي:

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 81.



**1) إذا كانت الأداة محتفظ بها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع:**

في هذه الحالة يعتبر الانخفاض في قيمة الأداة المالية بمثابة خسارة يتم إقفالها في قائمة الدخل وتقدر هذه الخسارة بأنها الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد عند التصرف في الأداة المالية مع مراعاة استبعاد مبلغ الهبوط السابق المثبت في حقوق الملكية وذلك فيما يتعلق بالأدوات المتاحة للبيع.

**2) إذا كانت الأداة المالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:**

في هذه الحالة يجب قياس انخفاض القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع مستقبلا مخصوما باستخدام سعر الخصم الأصلي للأداة، ويعالج هذا الفرق في قائمة الدخل مباشرة.

وتكون المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأدوات المالية كالتالي: (1)

**2-1) إذا كانت أداة متعلقة بحقوق الملكية:**

إذا تبين وجود تراجع في قيمة الأداة المالية حيث ظهر أن قيمتها العادلة أقل من قيمتها الدفترية ووردت معلومات إلى إدارة الوحدة هذا التراجع ليس مؤقتا بسبب تقلب سوقي وإنما ناتج عن تدهور في قيمة الأصل، فإن المعالجة المحاسبية للخسارة الناتجة عن هذا الانخفاض تتم بتخفيض قيمة الاستثمار بمقدار الخسارة في قائمة الدخل كالتالي:

**2-1-1) إذا كانت أداة متعلقة بحقوق ملكية:**

من حساب:

6868ح/ خسارة غير محققة ناتجة عن الاحتفاظ بأداة مالية (خسائر أخرى).

إلى حساب:

26أو 27ح/ استثمارات في أدوات مالية

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

2-1-1) في حالة التأكد من أن الانخفاض دائم وليس مؤقت:

من حساب:

68662 ح/ خسائر ناتجة عن الاحتفاظ بأدوات مالية

إلى حساب:

6868 ح/ خسائر غير محققة ناتجة عن الاحتفاظ بأدوات مالية

2-2) إذا كانت أداة متعلقة بأدوات الدين (سندات):

يحدث الانخفاض أو الخسارة في الاستثمارات في أدوات الدين عندما يكون هناك احتمال بأن لا يتمكن المستثمر من استرداد المبالغ المستحقة (مبلغ الدين + الفائدة) المحددة وفقا لشرط عقد الإصدار فإذا أصبحت القيمة العادلة للأداة في نهاية السنة أقل من قيمتها الاسمية فيتوجب إثبات الفرق كخسارة غير محققة ويتم إظهارها في قائمة الدخل، فإذا تبين وبسبب ظروف مالية صعبة تعاني منها الوحدة الاقتصادية بوجود شك حول تحصيل القيمة التعاقدية، ففي هذه الحالة فإن الخسارة غير المحققة المشار إليها يجب إعادة معالجتها على أنها خسارة تدني ويتم إظهارها في قائمة الدخل، وتخفض السندات إلى التكلفة المعدلة الجديدة بالقيود التالي: (1)

من حساب:

68665 ح/ خسارة تدني استثمارات (سندات)

665 ح/ تسوية القيمة العادلة للسندات المتاحة للبيع

إلى حساب:

6868 ح/ خسارة غير محققة (خسائر أخرى)

262 ح/ سندات متاحة للبيع

<sup>1</sup>: : خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

## الفصل الثاني: تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة

وعند بيع الأصل المالي أو سداده، يتم تجزئة المبلغ الدفترى بناء على القيمة العادلة النسبية للجزء المحتفظ به والجزء المباع، ويتم الإقرار بالمكسب أو الخسارة بناء على العوائد المقبوضة مقابل الجزء المباع.<sup>(1)</sup>

والجدول التالي يظهر مدى خضوع فئة الاستثمارات في الأدوات المالية لاختبار انخفاض القيم.

### الجدول رقم (06)

الفئة	أساس القياس	مدى خضوعها لاختبار انخفاض القيمة وكيفية اختبارها
بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	لا يجرى مثل هذا الاختبار
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المهتلفة	يجرى هذا الاختبار ويتمثل في الفرق بين القيمة المسجلة وما بين القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع والمخصوم بسعر الفائدة الفعال الخاص بالأدوات المالية عند حملها، ويعالج هذا الانخفاض في قائمة الدخل.
متاحة للبيع	القيمة العادلة	يجرى هذا الاختبار في حالة إظهار التغيرات في القيمة ضمن حقوق الملكية، والمتمثل في وجود تراجع دائم في القيمة العادلة للأصل من قيمتها الدفترية ويعالج هذا الانخفاض في قائمة الدخل.

**المصدر:** خالد عبد الرحمان يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائدات الأسهم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص: 83.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حال ما إذا حققت المؤسسة أرباح في سنوات لاحقة وكان بإمكانها تغطية خسائر الدورات السابقة فإنها تقوم باسترجاع الخسائر وذلك بتسجيلها في دائن الحساب 78 حيث يقابله في الجهة المدين حسابات الأصول المعنية.

<sup>1</sup>: خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

### خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل عرض الطرق المختلفة لتقييم كل من الأسهم والسندات والمشتقات المالية، كما تم عرض المعالجة المحاسبية للأدوات المالية عند اقتنائها وفي نهاية الدورة المحاسبية، وكذلك المعالجة المحاسبية لعمليات التنازل عن الأدوات المالية وعمليات التحوط، ومن خلال كل هذا تم استنتاج أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى معالجة بعض الحسابات المتعلقة بإعادة التصنيف واختبارات خسائر تدني القيمة . كما تم استنتاج أن التقييم وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع تقييم المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، إذ أن كلاهما يعتمد مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي أتاح فرصة التقييم بالتكلفة التاريخية وهذا في حالة وجود صعوبات في تحديد القيمة العادلة.

الفصل الثالث  
دراسة تطبيعية

### تمهيد الفصل

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة، وذلك من أجل التعرف على واقع التعامل بالأوراق المالية في الجزائر من خلال توزيع استمارة الاستبيان المتمثلة في الملحق رقم 01 على مجموعة من المؤسسات منها مالية وهذا باعتبارها الوسيط بين الراغب في شراء الأدوات المالية والبائع، ومنها عامة وخاصة باعتبارها مؤسسات مدرجة في البورصة وتتعامل بالأدوات المالية، كما تم توزيع استمارة الاستبيان في البورصة باعتبارها المكان الذي يتم فيه تداول الأدوات المالية ولهذا تم تخصيص مبحث لدراسة واقع بورصة الجزائر، وقد تم تلخيص الدراسة في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول احتوى واقع بورصة الجزائر وذلك في ثلاثة مطالب هي على التوالي: نشأة وتطور بورصة الجزائر، الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر والجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير البورصة، في حين عالج المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال ثلاثة مطالب هي على التوالي: تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة، الإحصائيات الخاصة بمجتمع وعينة الدراسة وأقسام الاستبيان، بينما عالج المبحث الثالث تحليل الاستبيان من خلال مطلبين هما: تحليل نتائج الدراسة للمحور الأول وتحليل نتائج الدراسة للمحور الثاني.

## المبحث الأول: واقع بورصة الجزائر

من أجل معرفة واقع التعامل بالأدوات المالية في الجزائر لا بد من التطرق إلى دراسة السوق التي يتم التعامل فيها بالأدوات المالية وذلك من خلال ما يلي:

### المطلب الأول: نشأة وتطور بورصة الجزائر

فكرة إنشاء بورصة الجزائر مرت بمرحلتين هما:

**المرحلة الأولى (1990 - 1992):** في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلالها وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، فمن جملة هذه الإجراءات أنشئت مؤسسة اسمها "شركة القيم المنقولة" وهي هيئة شبيهة بالبورصة يسيرها مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة الثمانية، وبتاريخ 09 نوفمبر 1990 وتطبيقا لما تم تقريره آنفا فإن صناديق المساهمة الثمانية قد قامت بتأسيس هذه الشركة ذات رأس مال يقدر ب: 320000 دج بعقد موثق على شركة ذات أسهم، وخلال السداسي الثاني من سنة 1991 ظهرت ثلاثة مراسيم تنفيذية هي:

- المرسوم التنفيذي رقم 169/61 يتعلق بكيفية التعامل بالأوراق المالية.

- المرسوم التنفيذي رقم 170/91 يتعلق بإنشاء لجنة البورصة.

- المرسوم التنفيذي رقم 171/91 يتعلق بتحديد أنواع الأوراق المالية وأشكالها.

وهذه القرارات والمراسيم ساعدت على بروز بورصة الجزائر.<sup>(1)</sup>

**المرحلة الثانية (1992 إلى يومنا هذا):** في هذه المرحلة تم استبدال ما تم تسميته بشركة القيم المنقولة لتصبح "بورصة الأوراق المالية"، ورغم أنها مرت بفترة ناجمة عن ضعف رأسمالها من الناحية الاجتماعية والدور الذي كان مبهم وغير واضح في عام 1992 إلا أنها قامت برفع رأسمالها إلى 932000 دج وذلك حسب القرارات التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 10/93 الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 المتضمن النص الكامل المنظم لبورصة الجزائر.

<sup>1</sup> : <http://www.badr-cu34.ibda3.org> consulté le 02/05/2013 à 14 : 00.

- النظام رقم 03/97 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997 يتضمن القواعد الأساسية والرئيسية والنهائية لسير بورصة الجزائر، وبهذه القوانين والمراسيم تكون الجزائر قد استكملت جميع شروط قيام البورصة.

### المطلب الثاني: الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر

هناك هيئات ومنظمات تسعى لضمان سير بورصة الجزائر وتمثل هذه الهيئات في:

#### 1) لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:

تتكون اللجنة من ستة أعضاء يجدد نصفهم كل سنتين ورئيس يعين لمدة أربع سنوات عن طريق التنظيم وينهي مهامه عن طريقه، ولا يجوز للرئيس ولا المستخدمين الدائمين في اللجنة أن يقوموا بأية معاملات تجارية حول أسهم مقبولة في البورصة. ومن مهام وصلاحيات هذه اللجنة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على:

- حماية المستثمر في القيم المنقولة.

- حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

أما فيما يخص وظائف هذه اللجنة فهي تقوم بالوظائف التالية:

- الوظائف القانونية: وذلك بسن تقنيات تهتم بما يلي:

- رؤوس الأموال الممكن استثمارها.

- اعتماد الوسطاء القواعد المهنية المطلقة عليهم.

- الإصدارات في أوساط الجمهور وقبول القيم المنقولة للتفاوض بشأنها وتنظيم عمليات المقاصة.

- العروض العمومية لشراء قيم منقولة والنشر الدوري للمعلومات الخاصة بالشركات.

- تسيير أوراق القيم المنقولة وسنداتها المقبولة في البورصة.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup>:<http://badr-cu34.ibda3.org> consulté le 02/05/2013 à 14 :00.



- الوظائف الرقابية: ترأب لجنة التنظيم مايلي:

- الشركات التي تتداول قيمتها في البورصة.

- الوسطاء في عمليات البورصة.

- سير عمليات السوق (تحريرات وتفحص).

- الوظائف التأديبية والتحكيمية:

أنشئت لتعالج كل نزاع تقني ناتج عن تأويل القوانين التي تدير سير البورصة فتعالج كل إنقاص في الواجبات المهنية والأخلاقية لوسطاء عمليات البورصة بالإضافة إلى كل مخالفة للتدابير التشريعية التي تطبق عليهم.

(2) شركة إدارة بورصة القيم المنقولة:

هي شركة ذات أسهم، أسهمها مملوكة كلياً من طرف الوسطاء وتمارس مهامها تحت رقابة لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- التنظيم العلمي لإدراج القيم المنقولة في البورصة.

- التنظيم المادي لحصص البورصة.

- تنظيم عمليات المقاصة للتعاملات الخاصة بالقيم المنقولة.

- تسيير نظام التفاوض في الأسعار وتحديدتها. تسجيل المفاوضات (تقييدها).

- نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات.

نشر النشرة الرسمية لجدول التسعيرة.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> : <http://badr-cu34.ibda3.org> consulté le 02/05/2013 à 14 :00.

### 3) الوسطاء في عمليات البورصة:

- هم عبارة عن أشخاص طبيعيين أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف اللجنة، يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة شرط أن تكون داخل البورصة، ويحول لهم القيام بما يلي:
  - إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن.
  - يقفون موقف الطرف المقابل في عمليات القيم المنقولة ولا يمكن أن يمارسوا هذا الحق حيال زبائنهم.
  - التأكد من أن رؤوس الأموال التي يأتي بها زبائنهم لإنجاز عمليات في البورصة متأتية من عمليات مصرح بها قانونيا.

### 4) بقية المتدخلون:

- الشركات ذات الأسهم: المطابقة لتعاليم قانون التجارة.
  - الدولة والجماعات المحلية: مستنداتها مقبولة قانونيا للتداول في البورصة.
  - المستثمرون: أشخاص طبيعية، معنوية، البنوك وشركات التأمين.
- المطلب الثالث: جهود الدولة لتشجيع المؤسسات للدخول إلى البورصة

من خلال هذا المطلب سوف يتم عرض المؤسسات المدرجة في البورصة وكذا أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنعاش البورصة.

### 1) المؤسسات المدرجة في البورصة: (1)

- المؤسسة العمومية سونطراك.
- المؤسسة العمومية سونلغاز.
- مؤسسة أليانس للتأمين .
- إتصالات الجزائر.

<sup>1</sup> : <http://adiyaronline.com> consulté le 02/04/2013 à 14 :30.

- فندق الأوراسي .

- مجمع صيدال.

- مؤسسة المشروبات روية.

## (2) الجهود المبذولة من طرف الدولة:

تحاول السلطات المعنية بالنهوض بالبورصة من أجل الرفع بالاقتصاد الجزائري ومواكبة نظيراتها من الدول العربية في هذا المجال، وفي هذا الصدد قامت وزارة المالية بوضع خطة من أجل تطوير بورصة الجزائر والممتدة على مدى سنتين والتي شرع في تطبيقها انطلاقا من العام الجاري "2013" بالتعاون مع عشرة من أكبر الخبراء الدوليين والجزائريين في مجال الأسواق المالية تحت إشراف مجلس وزاري مشترك ومشاركة "لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة" وكل المتدخلين والعاملين في هذا الميدان، ومنهم البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والشركات، حيث تم وضع هذه الخطة على أساس نقاط القوة والضعف التي تتميز بها سوق المال الجزائرية

وتدور خطة التطوير حول خمسة محاور، تتمثل في إعادة الثقة في السوق المالية وتعزيزها وتطوير صناعة محلية للمهن والخدمات المالية في الجزائر، والقيام بإصدار أوراق مالية جديدة، خصوصا أسهم جديدة من طرف شركات صغيرة ومتوسطة ومجمعات كبيرة خاصة وشركات عمومية في إطار قانون جديد وبجوافز مهمة وجديدة، إضافة إلى تعزيز وعصرنة الأنظمة الالكترونية والمعلوماتية الخاصة بالبورصة، وتعزيز مكانة المؤسسات العامة في السوق المالية وتقوية دور لجنة مراقبة عمليات البورصة وتعزيز دور الحفظ المركزي.

كما قررت اللجنة ذاتها الاستفادة من تجارب الدول الأخرى مثل دولة الامارات باعتبارها واحدة من أهم الأسواق المالية دوليا.

ومن ضمن جهود الدولة من أجل إنعاش البورصة وتنشيطها مشروع إدراج حوالي أربعين (40) مؤسسة عمومية متوسطة في البورصة.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> : <http://www.4algeria.com> consulté le 03/05/2013

### المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا البحث سيتم عرض المنهج المتبع في الدراسة مع تقديم وتحليل لعينة الدراسة وأسئلة الاستبيان وذلك من خلال ثلاثة مطالب هي:

#### المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة

تم توزيع الاستبيان على مستوى بنك الجزائر الخارجي ومؤسستين مدرجتين في البورصة وهما سوناطراك وروبية، بالإضافة إلى البورصة والتي تم تقديمها آنفا.

##### 1-1) تقديم مؤسسة روبية:

هي مؤسسة خاصة (عائلية) تم إنشاؤها سنة 1966 تقع في المنطقة الصناعية بروبية في الجزائر العاصمة، حيث اقتصت في صناعة مواد غذائية هي الطماطم المصبرة والمهريسة ومرى الفواكه، وفي 1999 بدأت مؤسسة روبية عهدة جديدة حيث اقتصت في الأغذية المصبرة كالبقوليات والعصائر المختلفة. وفي السنة الجارية قامت المؤسسة بفتح رأسمالها للاكتتاب في بورصة الجزائر حيث بلغ عدد أسهمها 2122988 سهم بقيمة 400 دج للسهم.

##### 1-2) مؤسسة سوناطراك:

هي مؤسسة وطنية لإنتاج المحرقات وقد تم إنشاؤها 1964م حيث كانت تحت تصرف فرنسا، وفي 1965 وبعد المفاوضات التي أجريت بين فرنسا والجزائر أصبحت ملكيتها مشتركة بين البلدين، وفي 1967م شرعت الجزائر في عملية تأمين نشاطات التكرير والتوزيع، باعتبار سوناطراك الشركة الرئيسية لتوزيع المنتجات النفطية في السوق الوطنية وتندشين أول محطة بالألوان الرمزية للشركة.

وفي 1969م أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك، كما وافقت الدولة على المشروع الذي قدمته سوناطراك بنقل غاز البترول المميع والمكثفات حيث تكفلت هي بإنجاز المشروع.

وفي 1971/02/14م كان تأمين المحروقات وبالتالي فتح أفاق جديده في المجال، كما تفرعت عنها مؤسسات أخرى في المجال، كما قامت سوناطراك بجهود معتبرة في الاستكشاف والتطوير واستغلال الحقول وفي الهياكل لنقل المحروقات وفي مصانع تمييع الغاز وفي ناقلة الغاز المسال.

### 1-3) بنك الجزائر الخارجي:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 204-67 بتاريخ 11-10-1967 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري، ففي الإطار الداخلي يقوم بما يلي:

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات.
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف والتسيقات المباشرة أو غير مباشرة وتشمل القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية والكفالات.
- يمنح القروض الاستثمارية متوسطة الأجل.

أما في الإطار الخارجي فيقوم بما يلي:

- ترقية علاقة الجزائر من خلال الاستيراد والتصدير.
- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات بالمؤسسة الخارجية.

### المطلب الثاني: الإحصائيات الخاصة بمجتمع وعينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان كما سبق الذكر على المؤسسات المدرجة في البورصة ومجموعة من البنوك حيث تم توزيعه على مستوى الإدارة العامة لهذه البنوك بالإضافة إلى البورصة، كما كنا نرغب في التوزيع في مؤسسات أخرى لكن ونظرا لضيق الوقت حيث امتدت فترة الدراسة التطبيقية من 1 أبريل إلى غاية 20 من نفس الشهر، كما أن بعض المؤسسات رفضت استقبالنا.

### 1) مصادر جمع المعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، ذلك بهدف بيان موضوع الدراسة، وتم الحصول على البيانات اللازمة في الجانب التطبيقي من خلال توزيع استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض، حيث تحتوي الاستمارة على قسمين، الأول يحوي أسئلة عامة تخص أفراد الدراسة والقسم الثاني يحوي أسئلة تخص فرضيات البحث، وتم إعطاء مجموعة من الأسئلة تحوي اختيارات لمعرفة وجهة نظر أفراد العينة، وأسئلة

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

أخرى تحتل الإجابة بنعم أو لا بالإضافة إلى خيار عدم الإجابة وهذا لتشجيع أفراد العينة على الإجابة، والقدرة على الوصول إلى نتائج دقيقة من خلال التحليل، حيث تم تحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

### (2) تحليل عينة البحث:

وفيما يلي جدول لعرض الإحصائيات الخاصة بمجتمع الدراسة.

#### الجدول رقم (07)

الرقم	المؤسسات محل الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات غير المسترجعة
01	مؤسسة سوناطراك	20	14	06
02	مؤسسة روية	08	07	01
03	بورصة الجزائر	07	07	00
04	بنك الجزائر الخارجي	15	10	05
	المجموع	50	38	12
	النسب	%100	76%	24%

#### المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه الملاحظ هو أن العينة التي تمثل كل مؤسسة تختلف، بحيث أن العينة التي تمثل مؤسسة سوناطراك كانت 20 إلا أن المسترجع منها كان 14 فقط وهذا راجع لعدم الإلمام بالموضوع ورفض البقية الإجابة على الاستبيان، بينما كانت العينة في مؤسسة روية 08 واسترجع 07 وهذا وفق عدد العمال المختصين في المجال، في حين كانت العينة في بورصة الجزائر 07 واسترجع 07 بينما كانت العينة في بنك الجزائر الخارجي 15 وتم استرجاع 10 فقط وهذا لامتناع بعض الموظفين على الإجابة.

#### المطلب الثالث: أقسام الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين هما:

**القسم الأول:** يشمل القسم الأول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بأفراد العينة وهي المؤهل العلمي، الوظيفة، مكان العمل والخبرة المهنية.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

القسم الثاني: يتكون القسم الثاني من عشرة (10) أسئلة موزعة على محورين هما:

- المحور الأول يتضمن ثلاثة أسئلة تدور حول واقع السوق المالي الجزائري والأسباب التي أدت إلى تدهوره وواقع التعامل بالأوراق المالية في الجزائر.

- في حين تضمن المحور الثاني أسئلة حول النظام المحاسبي المالي ومدى تقاربه مع معايير المحاسبة الدولية وكذلك أسئلة حول إمكانية استعمال المشتقات المالية في الجزائر وأسئلة حول القيمة العادلة باعتبارها أساسا لقياس الأدوات المالية.

### المبحث الثالث: تحليل الاستبيان

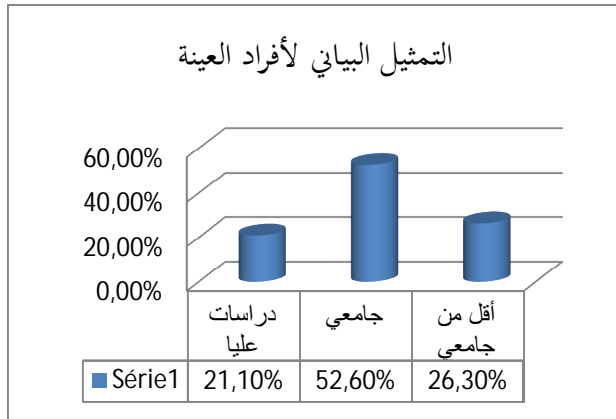
من خلال هذا المبحث سوف يتم تحليل محاور الاستبيان كل على حدى

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة للمحور الأول

1) دراسة المتغير الأول الذي يمثل المستوى التعليمي لأفراد العينة:

الشكل رقم (05)

الجدول رقم (08)



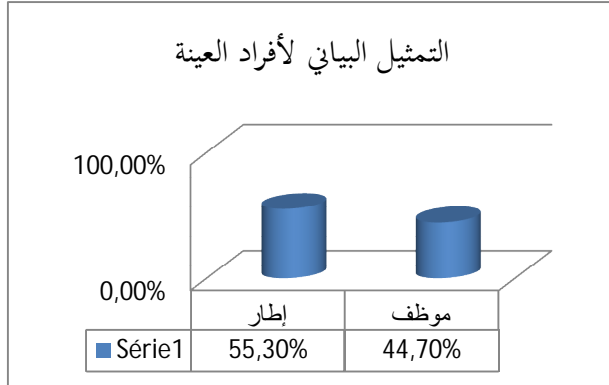
المتغير	التكرار	النسبة
دراسات عليا	08	21,1%
جامعي	20	52,6%
أقل من جامعي	10	26,3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد المتحصلين على شهادات عليا قليل جدا إذ لا يتعدى 8 وهذا العدد يمثل نسبة 21,1%، بينما بلغ عدد الجامعيين وهم المتحصلين على شهادة الليسانس 20 وهو العدد الذي يمثل نسبة 52,6% وهي أعلى نسبة، والنسبة المتبقية والي تساوي 26,3% بعدد لا يساوي 10 فهي الفئة التي تمثل أقل من جامعي.

2) دراسة المتغير الثاني الذي يمثل وظيفة أفراد العينة:

الشكل رقم (06)



الجدول رقم (09)

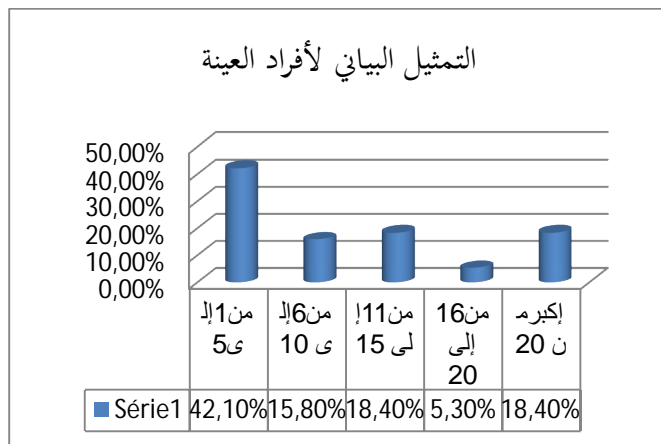
المتغير	التكرار	النسبة
إطار	21	55,3%
موظف	17	44,7%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يتضح الجزء الأكبر من العينة إطارات حيث يمثلون نسبة 55,3% وهي النسبة التي تقابل العدد 21، بينما الباقي من العينة والتي تمثل 17 بنسبة 44,7% يمثلون موظفين عاديين في المجال.

3) دراسة المتغير الثالث الذي يمثل الخبرة المهنية لأفراد العينة

الشكل رقم (07)



الجدول رقم (10)

المتغير	التكرار	النسبة
من 1 إلى 5	16	42,1%
من 6 إلى 10	06	15,8%
من 11 إلى 15	07	18,4%
من 16 إلى 20	02	5,3%
أكبر من 20	07	18,4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معظم أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين 1 و5 سنوات وعددهم 16 من مجموع أفراد العينة وهو العدد الذي يمثل نسبة 42,1% بينما الذين تتراوح خبرتهم بين 6 إلى 10 سنوات يمثلون 6 من

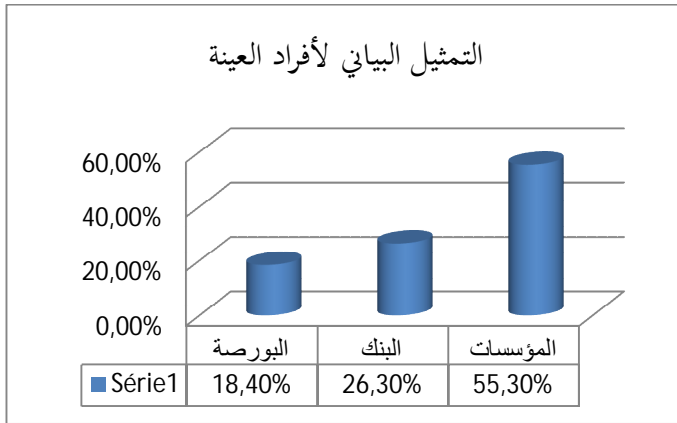


## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

مجموع العينة وهو الرقم الذي يمثل نسبة 15,8%، في حين أن الذين تتراوح خبرتهم بين 11 و15 سنة يمثلون 7 من مجموع العينة بنسبة 18,4%، والذين تتراوح خبرتهم بين 16 و20 سنة فقط من مجموع العينة بنسبة 5,3%، أما الذين لديهم خبرة أكبر من 20 سنة يمثلون 7 من مجموع العينة بنسبة 18,4%.

### 4) دراسة المتغير الرابع الذي يمثل مكان تواجد أفراد العينة

الشكل رقم (08)



الجدول رقم (11)

المتغير	التكرار	النسب
البورصة	07	18,4%
البنك	10	26,3%
المؤسسات	21	55,3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يظهر أنه تم توزيع الاستبيان في المؤسسات المدرجة في البورصة وهي الفئة التي تمثل الرقم 7 من مجموع العينة بنسبة 18,4%، في حين كانت العينة في البنك 10 أفراد بنسبة 26,3% بينما العينة في المؤسسات المدرجة في البورصة تمثل 21 من مجموع العينة أي الأغلبية بنسبة 55,3%.

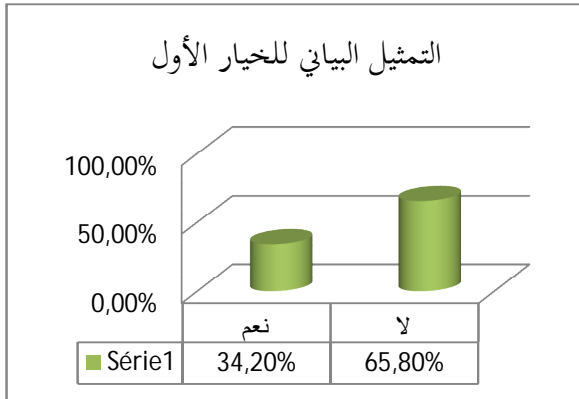
### المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة للمحور الثاني

المحور الثاني يتضمن عشرة أسئلة هي كما يلي:

السؤال الأول: يتمحور حول أسباب تدهور وضع بورصة الجزائر حيث تم وضع ثلاثة خيارات وكانت الإجابة على كل خيار كما يلي:

- الخيار الأول: قلة تنوع أوراق المحفظة المالية حيث تمت الإشارة بنعم على اختياره وبلا على عدم اختياره.

الشكل رقم (09)



الجدول رقم (12)

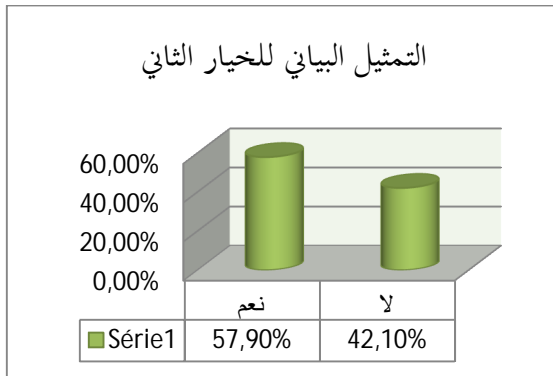
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	13	34,2%
لا	25	65,8%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن 13 فقط من مجموع العينة والذين يمثلون نسبة 34,2% من يرون أن تدهور بورصة الجزائر يعود إلى قلة تنوع محفظة الأوراق المالية، في حين لا يوافق البقية والذين يمثلون الأغلبية بنسبة % أي 25 من مجموع العينة.

- الخيار الثاني: ضعف التحفيز من طرف الدولة للشركات من أجل دخول البورصة، حيث تمت الإشارة بنعم على اختياره وبلا على عدم اختياره.

الشكل رقم (10)



الجدول رقم (13)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	22	57,9%
لا	16	42,1%

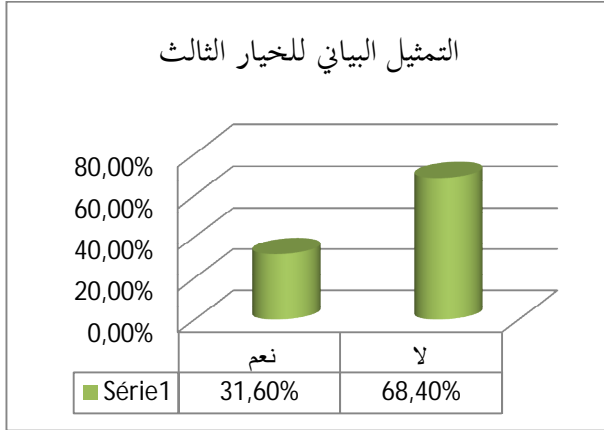
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن أغلبية العينة التي تمثل 22 من مجموع العينة بنسبة 57,9% توافق على أن عدم تحفيز الدولة للشركات للدخول في البورصة هو السبب في وضعها المتدهور، بينما يرى البقية العكس ويمثلون نسبة 42,1% وهي النسبة التي تقابل العدد 16.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

- الخيار الثالث: المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات تناضل من أجل البقاء وليس لها أهداف توسعية وتمت الإشارة بنعم على الموافقة على هذا الخيار وبلا على عدم الموافقة.

الشكل رقم (11)



الجدول رقم (14)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	12	31,6%
لا	26	68,4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

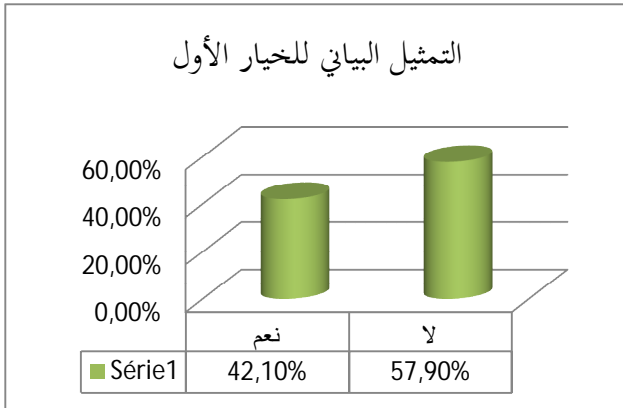
من خلال هذا التحليل يظهر أن أغلبية العينة لا توفق على هذا الخيار وهي تمثل 68,4 % والتي تمثل 26 من مجموع العينة، في حين يوافق البقية على هذا الخيار وهم يمثلون 12 من مجموع العينة بنسبة 31,6 %.

السؤال الثاني كان سؤالاً مفتوحاً تتم الإجابة عنه لاحقاً.

**السؤال الثالث:** يتمحور حول نوعية أدوات الاستثمار في بورصة الجزائر والمتمثلة في أسهم وسندات مع تسجيل الغياب الكامل للمشتقات المالية، وقد تم اقتراح ثلاثة أسباب للاختيار هي:

**الخيار الأول:** غياب الشفافية والثقة في السوق المالي الجزائري وتمت الإشارة بنعم على الموافقة على الخيار وبلا على عدم الموافقة.

الشكل رقم (12)



الجدول رقم (15)

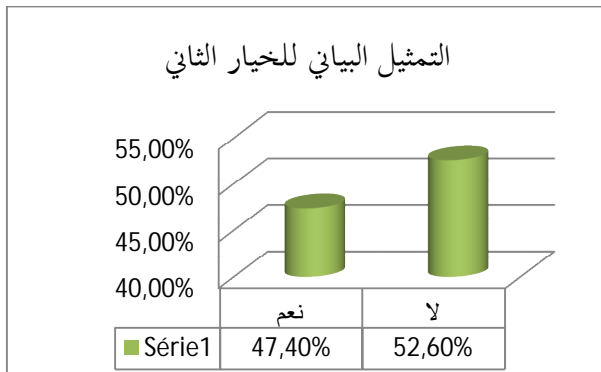
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	16	42,1%
لا	22	57,9%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول في الأعلى نلاحظ أن نسبة 57,9% من العينة وهي تمثل 22 من مجموع العينة أي الأغلبية لا توافق على أن هناك انعدام الثقة والشفافية في السوق المالية الجزائرية، بينما نسبة 42,1% التي تمثل 16 من مجموع العينة توافق على هذا الخيار.

الخيار الثاني: قلة المنافسة في السوق الجزائرية

الشكل رقم (13)



الجدول رقم (16)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	18	47,4%
لا	20	52,6%

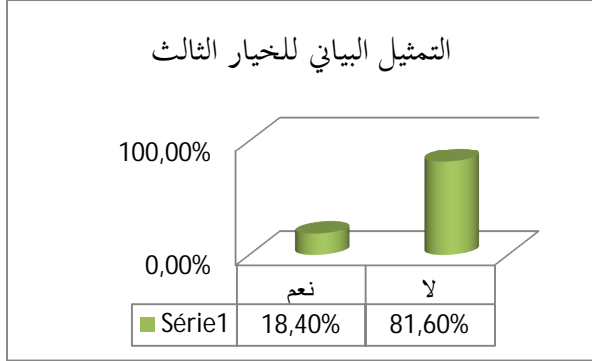
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأغلبية من العينة لا توافق على ان هنا غياب للمنافسة في السوق الجزائرية وهذا بنسبة 52,6% أي ما يوازي 20 من مجموع العينة، في يوافق البقية على أن هناك غياب للمنافسة في السوق الجزائرية حيث تمثل البقية 18 من مجموع العينة أي بنسبة 47,4%.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

الخيار الثالث: عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الشكل رقم (14)



الجدول رقم (17)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	07	18,4%
لا	31	81,6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

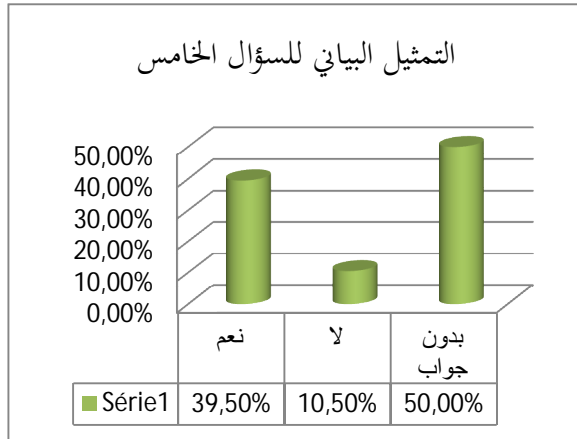
من خلال الجدول أعلاه الأغلبية الساحقة من العينة والتي تمثل 31 من مجموع العينة بنسبة 81,6 % لا توافق على أنعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية سبب في استعمال الأسهم والسندات دون المشتقات المالية، بينما يرى البقية العكس وهم يمثلون 7 من مجموع العينة أي بنسبة 18,4 %.

السؤال الرابع كان سؤالاً مفتوحاً يتم تحليله لاحقاً.

السؤال الخامس: يتمحور حول النظام المحاسبي المالي حيث كان: يحتوي النظام المحاسبي المالي تناقضا في فحواه وهذا راجع إلى أن إعداد الجانب النظري منه كان وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية في حين الجانب التطبيقي أو الجانب المتعلق بمدونة الحسابات تم إعداده وفق النظام الفرنسي. وكانت الإجابة على هذا السؤال ب: نعم أو لا أو بدون جواب.

وكانت الإجابات كما يل

الشكل رقم (15)



الجدول رقم (18)

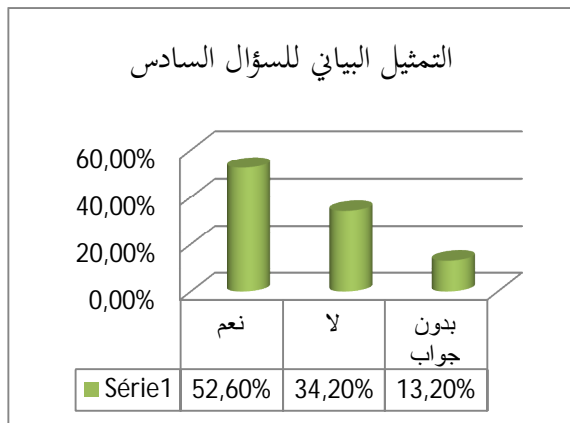
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	15	39,5%
لا	4	10,5%
بدون جواب	19	50%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته 39,5% أي ما يعادل 15 من مجموع العينة كانت إجاباتهم بنعم على هذا السؤال بينما ما نسبته 10,5% أي ما يعادل 4 من مجموع العينة أجابوا بلا، والبقية وهي تمثل نسبة 50% أي ما يعادل 19 من مجموع العينة امتنعوا عن الإجابة، ومن خلال الحوار معهم تبين أن امتناعهم كان لعدم معرفتهم الكافية بالنظام المحاسبي المالي.

السؤال السادس: كان، فتح الأبواب لاستثمارات جديدة ينعش الاقتصاد ويزيد من درجة مخاطر الاستثمار مما يسمح باستعمال المشتقات المالية لتغطية هذه المخاطر، والإجابة كانت بنعم أو لا أو بدون جواب.

الشكل رقم (16)



الجدول رقم (19)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	20	52,6%
لا	13	34,2%
بدون جواب	05	13,2%

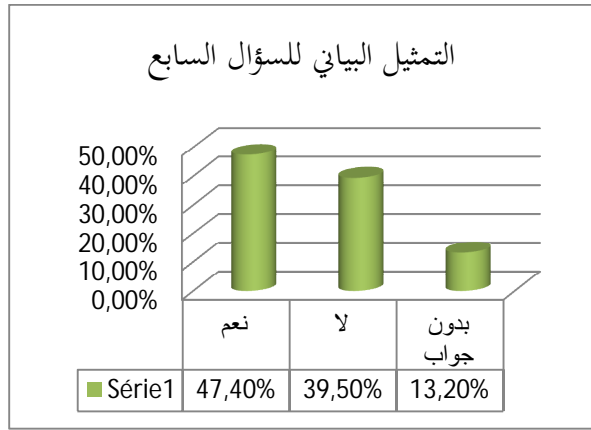
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

من خلال الجدول يتضح أن أغلبية العينة والتي تمثل نسبة 52,6% أي ما يعادل 20 من مجموع العينة توافق على أن فتح أبواب جديدة للاستثمار تزيد من درجة المخاطر وتسمح باستعمال المشتقات المالية، بينما ما نسبته 34,2% وهي النسبة التي تعادل 13 من مجموع العينة لا توافق على السؤال، في حين ما نسبته 13,2% أي ما يعادل 5 من مجموع العينة اختاروا عدم الإجابة.

**السؤال السابع:** كان، صغر حجم معظم المؤسسات الجزائرية والتي ليس لها جانب في البورصة تحد من استعمال الأدوات المالية. وكانت الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو بدون جواب.

الشكل رقم (17)



الجدول رقم (20)

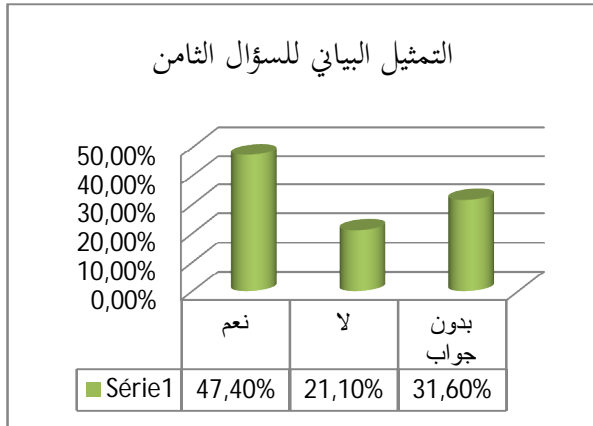
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	18	47,4%
لا	15	39,5%
بدون جواب	5	13,2%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته 47,4% والتي توازي العدد 18 من مجموع العينة توافق على أن صغر حجم المؤسسات وعدم إدراجها في البورصة يحد من استعمال الأدوات المالية، في حين ما نسبته 39,5% وهو ما يعادل 15 من مجموع العينة لا يوافقون على هذا السؤال، والبقية التي تمثل نسبة 13,2% والتي تعادل 5 من مجموع العينة امتنعت عن الجواب.

**السؤال الثامن:** كان، إن وضع نظام محاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يسمح بتطبيق القيمة العادلة، وكانت الإجابة حول هذا السؤال بنعم أو لا أو بدون جواب.

الشكل رقم (18)



الجدول رقم (21)

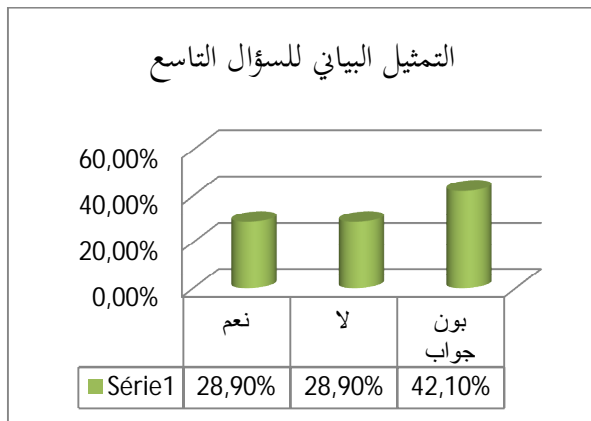
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	18	47,4%
لا	08	21,1%
بدون جواب	12	31,6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما نسبته 47,4% أي ما يعادل 18 من مجموع العينة توافق على أن النظام المحاسبي باعتباره مبني على أساس معايير المحاسبة الدولية يسمح بتطبيق القيمة العادلة، بينما ما نسبته 21,1% أي ما يعادل 8 من مجموع العينة أجاب بلا على هذا السؤال، أما البقية التي تمثل نسبة 31,6% والتي تعادل 12 من مجموع العينة التزمت عدم الإجابة على السؤال.

السؤال التاسع: كان، إتاحة النظام المحاسبي المالي فرصة المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يعيق من تطبيق القيمة العادلة. والإجابة على هذا السؤال كانت بنعم أو لا أو بدون جواب.

الشكل رقم (19)



الجدول رقم (22)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	11	28,9%
لا	11	28,9%
بدون جواب	16	42,1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن ما نسبته 42,1% اختاروا عدم الإجابة وهذا راجع لعدم معرفتهم

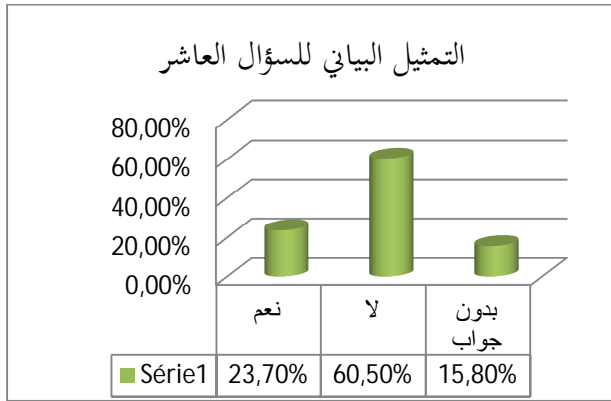


## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

الكافية بالنظام المحاسبي المالي وهم يمثلون 16 من مجموع العينة، بينما الباقي اختلفت إجاباتهم بين نعم ولا بنفس النسبة والتي تساوي 28,9%.

**السؤال العاشر:** كان، تعتبر التكلفة التاريخية أفضل أساس لقياس الأدوات المالية، وكانت الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو بدون جواب، وكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (20)



الجدول رقم (23)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	09	23,7%
لا	23	60,5%
بدون جواب	06	15,8%

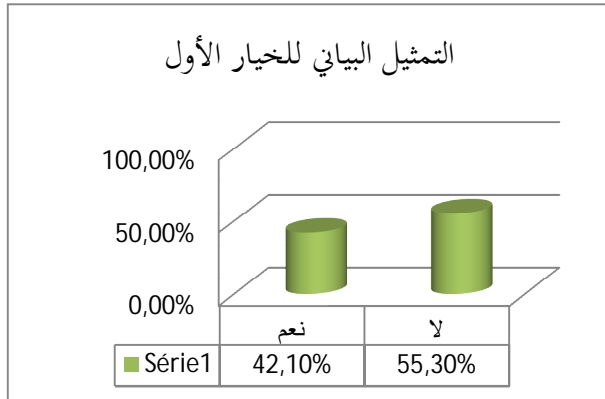
**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يظهر أن الأغلبية من مجموع العينة، والتي تساوي إلى 23 وتمثل نسبة 60,5% لا توافق على أن التكلفة التاريخية هي أفضل أساس لقياس الأدوات المالية، في حين ما نسبته 23,7% أي ما يعادل 9 من مجموع العينة يرى العكس، والبقية التي تمثل نسبة 15,8% أي ما يعادل 6 من مجموع العينة اختارت عدم الإجابة.

كما أتبع هذا السؤال بسؤال آخر هو: إذا كانت إجابتك بلا فما هو البديل الأفضل، وقد تم وضع ثلاثة خيارات هي كما يلي:

**الخيار الأول:** القيمة العادلة، وتمت الإشارة بنعم على الموافقة على هذا الاختيار وبلا على عدم الموافقة وفيما يلي تحليل للنتائج المتوصل إليها:

الشكل رقم (21)



الجدول رقم (24)

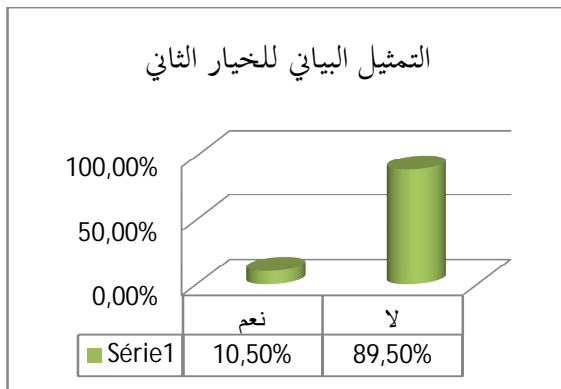
المتغير	التكرار	النسبة
نعم	16	42,1%
لا	21	55,3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 55,3% أي ما يعادل 21 من مجموع العينة لا يوافقون على خيار القيمة العادلة، في حين البقية التي تمثل نسبة 42,1% أي ما يعادل 16 من مجموع العينة توافق على هذا الخيار.

الخيار الثاني: التكلفة المهلكة، وقد تمت الإشارة بنعم على اختيارها وبلا على عدم اختيارها، وفيما يلي نتائج تحليلها.

الشكل رقم (22)



الجدول رقم (25)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	04	10,5%
لا	34	89,5%

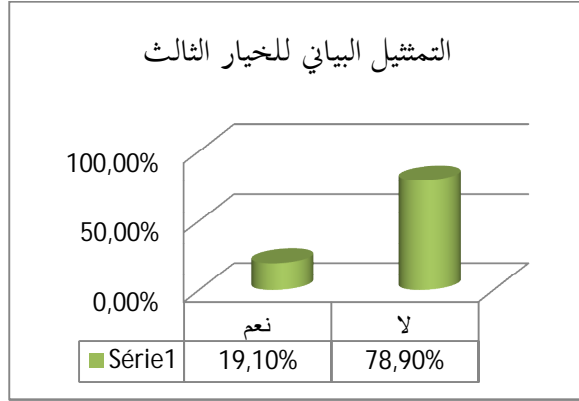
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلبية العينة والتي تمثل 89,5% أي ما يعادل 34 من مجموع العينة لا توافق على خيار التكلفة المهلكة، بينما البقية وهي نسبة قليلة جدا 10,5% أي ما يعادل 4 من مجموع العينة توافق على خيار التكلفة المهلكة.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

**الخيار الثالث:** القيمة السوقية، وتمت الإشارة بنعم على الموافقة على الخيار وبلا على عدم الموافقة، ونتائج التحليل كانت:

الشكل رقم (23)



الجدول رقم (26)

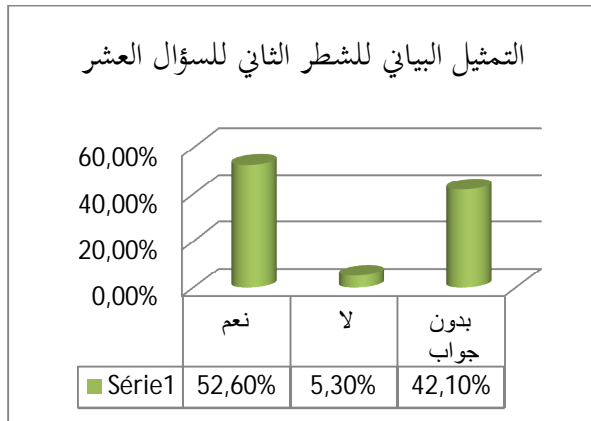
التغيرات	التكرار	النسبة
نعم	08	19,1%
لا	30	78,9%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أغلبية العينة التي تمثل **78,9%** أي ما يعادل **30** من مجموع العينة لا توافق على خيار القيمة الحالية، في حين البقية التي تمثل نسبة **19,1%** أي ما يعادل **8** من مجموع العينة توافق على خيار القيمة الحالية.

كما أنه تم إتباع هذه الخيارات بسؤال آخر هو: إذا كان اختيارك القيمة العادلة، فهل توافق على أنها الخيار الأمثل لتقييم الأدوات المالية. وكانت الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو بدون جواب، وقد كانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (24)



الجدول رقم (27)

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	20	52,6%
لا	02	5,3%
بدون جواب	16	42,1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

تمت الإجابة على هذا السؤال بنعم بنسبة 52,6% أي ما يعادل 20 من مجموع العينة، وبلا بنسبة

5,3% أي ما يعادل 2 من مجموع العينة، في حين البقية اختاروا عدم الجواب وكانوا يمثلون نسبة 42,1% أي ما يعادل 16 من مجموع العينة.

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بالأسئلة المفتوحة فقد كانت كما يلي:

**السؤال الثاني:** ما هو نوع الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر؟

أجمع كل أفراد العينة بأن الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر هي أسهم وسندات مع غياب التعامل بالمشتقات المالية.

**السؤال الرابع:** ما هو أثر النظام المحاسبي المالي في تنشيط وتطوير بورصة الجزائر؟

لم تكن الإجابات حول هذا السؤال كثيرة حيث أجاب 10 أفراد من العينة من مجموع 38، وكانت إجاباتهم:

- توجيه الاقتصاد الوطني للنشاط في قطاعات أخرى.
- إحداث نوع من النشاط والمنافسة بين المؤسسات.
- فتح المجال للمنافسة الوطنية وتنشيط البورصة.
- إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول البورصة من خلال تطبيق ال SCF.
- توجيه عائدات الإقتصاد الوطني.

في حين كانت الإجابات الأخرى تنكر إمكانية النظام المحاسبي المالي في تنشيط أو تطوير بورصة الجزائر حيث اعتبروا النظام المحاسبي كنظام لا يمكنه فعل أي شيء بل الدولة هي التي بإمكانها تطوير البورصة وذلك بتغيير واستحداث القوانين الحالية، و فقط إذا حدث يظهر أثر النظام المحاسبي المالي.

### خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى المؤسسات المدرجة في البورصة، المالية والبورصة اتضح أن هناك نقص كبير في الإلمام بالموضوع من طرف أفرادها سواء كانوا إطارات أو موظفين وعدم الإطلاع الكافي على النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، وهذا بسبب عدم تلقيهم تكويننا حول الموضوع.

أما فيما يخص تصنيف الأدوات المالية فهو يقتصر على الأسهم والسندات حيث تعتبر السندات هي الأكثر استعمالا وهذا ما لمسناه من خلال مناقشتنا مع أفراد العينة المدروسة هذا وحسب رأيهم لأن المؤسسات الجزائية لا تجذب فتح رأسمالها ولا تحب المشاركة ولهذا تفضل استعمال أدوات الدين لتمويل مشاريعها أو توظيف أموالها، أما فيما يخص التقييم للأدوات المالية فقد لمسنا فيهم عدم تفرقتهم بين مفهوم القيمة العادلة والقيمة الحالية والسوقية .

الخطمة العائمة

تناول البحث دراسة موضوع الأدوات المالية من حيث تصنيفها وتقييمها وفقا للقيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وقد تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة الإحاطة بكل ما يتعلق بالموضوع وذلك لإظهار مدى التوافق في تصنيف الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من جهة، وأسباب الفروقات التي يحتويها النظام المحاسبي في حد ذاته من جهة أخرى، كما تمت المحاولة بتجسيد ذلك في الواقع من خلال دراسة لبعض المؤسسات التي لها علاقة بالموضوع وتعامل بالأدوات المالية، مستعملا في ذلك أداة الاستبيان لجمع المعلومات، ومن أجل معالجة الموضوع تم الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية (الميدانية) وذلك من خلال ثلاثة فصول نظرية هي على التوالي: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية تم من خلاله التطرق لجميع المفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية بصفة عامة، تصنيف الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وهنا تم إبراز مختلف التصنيفات للأدوات المالية بصفة عامة من جهة ووفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة المالية والتقارير المالية من جهة أخرى، وتقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية على حد سواء. أما الفصل الرابع فقد تناول الجانب التطبيقي من خلال معالجة نتائج تحليل الاستبيان.

## (1) نتائج البحث:

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية والتي قد تنفي أو تثبت الفرضيات التي تم وضعها في البداية:

- يختلف تصنيف الأدوات المالية بين تقليدي وحديث، فالتقليدي يمثل إما أدوات ملكية (أسهم) أو أدوات دين (سندا) والحديث يمثل المشتقات المالية، حيث تختلف طرق تقييمها ومعالجتها المحاسبية حسب نوعها وهذا ما يثبت الفرضية الأولى القائلة: يختلف مفهوم الأدوات المالية بين التزام مالي وأصل مالي وحق ملكية وعلى أساس اختلافها تختلف أنواع كل منها وطرق معالجتها.

- هناك اختلاف في تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث نجد تصنيفا وفق الميزانية وتصنيفا آخر وفقا لمدونة الحسابات أعد لغرض المعالجة المحاسبية، كما أن هناك اختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية وهذا ينفي الفرضية القائلة: النظام المحاسبي المالي استوحى مبادئه من المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية مما يعني أنه ليس هناك فرق في تصنيف الأدوات المالية.

- هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية، حيث أن كلاهما يدعو إلى تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة، وهذا ما يثبت الفرضية القائلة: تعتمد المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي تطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية.

- وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية فإن جميع الأدوات المالية تقيم تقيما أوليا وتقيما لاحقا وفق القيمة العادلة باستثناء المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها فإن تقييمها اللاحق بالتكلفة المهلكة.

- سوق المال الجزائرية هي سوق غير كفؤة وهذا حسب أغلب إجابات أفراد العينة يعود إلى ضعف التحفيز من طرف الدولة للشركات لدخول البورصة، واهتمام الدولة القطاع الربحي أكثر من غيره من القطاعات.
- الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر تقتصر على أسهم وسندات فقط مع تسجيل الغياب الكامل للمشتقات المالية، وهذا حسب إجابة جميع أفراد العينة.
- سبب استعمال الأسهم والسندات فقط يعود إلى قلة المنافسة في السوق المالي الجزائرية، وهذا حسب إجابة معظم أفراد العينة.
- استعمال المشتقات المالية حسب رأي أغلبية العينة يتطلب فتح أبواب استثمار جديدة، حيث زيادة الاستثمار يشجع على دخول البورصة وبالتالي زيادة المخاطر مما يستدعي التحوط منها.
- وهذه النتائج تثبت الفرضية القائلة: التعامل بالأدوات المالية في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى وهناك صعوبات تواجه المؤسسات فيما يخص شروط الاندراج في البورصة.
- من خلال المناقشة مع أفراد العينة خلال الإجابة على استمارة الاستبيان اتضح أن أغلبية أفراد العينة ليس لديهم معرفة كافية بالنظام المحاسبي المالي، وأرجعوا السبب لعدم تلقيهم تكويننا حول الموضوع، وهذا ما جعل بعض الأفراد يمتنعون عن الإجابة على الاستبيان.
- اتضح من خلال مناقشتنا مع أفراد العينة أيضا أن هناك خلط بين مفهوم القيمة العادلة والقيمة الحالية والسوقية.

## (2) التوصيات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- يجب أن تضع الدولة شروطا جديدة من شأنها تسهيل دخول المؤسسات إلى البورصة.
- الفرض على المؤسسات الكبرى التي يبلغ رأس مالها حدا معينا دخول البورصة وهذا لتنشيط السوق المالية.
- فتح المجال أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة للدخول إلى البورصة.
- صياغة قانون يوضح فيه طبيعة والشروط المتعلقة بالمستثمر المرغوب فيه في الجزائر.
- إجراء تكويننا للعمال خاصة في المجال المالي والمحاسبي حول النظام المحاسبي المالي.
- وضع تحفيزات للمؤسسات من أجل دخول البورصة كتخفيض الضرائب على المؤسسات المدرجة فيها.



- محاولة الاستفادة من تجارب الدول العربية الرائدة في هذا المجال مثل الكويت، الإمارات...

**(3) آفاق البحث:** من أجل استكمال الجوانب المتعلقة بالدراسة والتي لم يتم التطرق إليها خلال هذا البحث نقترح المواضيع التالية:

- تقييم الأدوات المالية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لإظهار الفروقات بين التقييمين وإبراز أي الأساسين أفضل للتقييم.

- واقع التعامل بالأدوات المالية في الجزائر.

- أثر تطبيق القيمة العادلة على عوائد الأدوات المالية في المؤسسات الجزائرية.

## الملخص:

يعتبر موضوع الأدوات المالية من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة، ونظرا لما للموضوع من أهمية فقد تم التطرق إلى الجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوع، حيث تم التطرق إلى مفهوم الأدوات المالية التي تمثل إما أصلا ماليا أو التزاما ماليا أو حق ملكية، كما تم التطرق إلى تصنيف الأدوات المالية والتي تمثل أدوات مالية تقليدية (أسهم وسندات) وأدوات حديثة (مشتقات مالية) هذا بمفهومها العام، أما فيما يخص التصنيف وفق النظام المحاسبي المالي SCF فنميز بين تصنيف الميزانية (أصول مالية جارية وأصول مالية غير جارية)، وتصنيف مدونة الحسابات (ح/50، ح/52)، (ح/26، ح/27)، وفيما يخص تصنيف معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS نميز بين أدوات مالية متاحة للبيع وأدوات مالية محازة بغرض البيع وأدوات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. كما تم التطرق إلى تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

**الكلمات المفتاحية:** الأدوات المالية، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، النظام المحاسبي المالي (SCF)، القيمة العادلة، تصنيف الأدوات المالية، تقييم الأدوات المالية.

### Résumé :

Le sujet des instruments financiers est un sujet important dans le domaine comptable, et acouse de cette importance en a passent sur les différents coutés du ce sujet. Commençant avec l'explication des instruments financiers qui représente les actifs financiers et les passifs financiers et les droit de propriétaire. Et aussi on a parler d'une façon générale sur les types traditionnelle des instruments financiers ( les actions et les titres ), et les nouveau types ( dérivés financiers ), et on a dans les classifications selon le système comptable financier deux types, la classification de belon ( actif financier courante et actif financier non courante ), et classification de plant comptable SCF ( 50, 52, 26, 27 ), et tandis concerne les normes comptable internationales et les rapports financiers internationales on a trios types : actifs détenu jusqu'à échéance, actifs disponibles à la vente, actifs prêts et créances.

Et on a passent aussi sur l'évaluation des instruments financiers a la juste valeur.

**Les mots clé :** Instrument financier, les normes comptables internationales (IAS/IFRS), le système comptable financier (SCF), la juste valeur, classification des instruments financiers, évaluation des instruments financiers.

**Abstract:**

The subject of the financial instruments is an important topic in the accounting field, and because of this importance in a pass on the different courts of this topic. Starting with the explanation of the financial instruments which represents the financial assets and financial liabilities and the right of owner. And also there was talk in a general way with the traditional types of financial instruments ( the actions and securities ), and the new types ( financial derivatives ), and it was in the classifications according to the accounting system financial two types, the classification of Shelduck ( financial asset and current financial assets non-current ), and classification of plant accountant SCF ( 50, 52, 26, 27 ), and while the accounting standards and international financial reporting international was three types: assets held to maturity, available for sale assets, assets loans and receivables.

And it was also pass on the evaluation of financial instruments that has the fair value.

**The key words:** Financial Instrument, international accounting standards (IAS/IFRS), the accounting system financial (SCF), the fair value, classification of financial instruments, evaluation of the financial instruments.

# قائمة الأعمال الجميع

## قائمة المراجع

### (1) قائمة الكتب بالعربية:

- (1) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2007.
- (2) رسمية أحمد أبو موسى، الأوراق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعتر للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- (3) طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، مصر 2003.
- (4) طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة، الدار الجامعية مصر، 2003.
- (5) طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- (6) ماهر كينج شكري، مروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (7) محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- (8) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (9) محمد صلاح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (10) محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات - أوراق - بورصات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- (11) وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار بداية، عمان، 2009.

### (3) قائمة الرسائل الجامعية:

- (1) رايح حريزي ، سوق الأوراق المالية (البورصة) والأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
- (2) خالد عبد الرحمن يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- (3) رشيد بوكساني، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.
- (4) سمية بلجلبية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.
- (5) صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008/2007.
- (6) عمرو حسن إبراهيم، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمات المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011.

### (3) المجالات والقوانين:

- (1) محمد سفير، جمال مدات، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق و إشكالية التحديد، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 13، ديسمبر 2012.

2) Le code comptable, Berti Edition, 2010/2011.

### (4) قائمة الملتقيات العلمية:

- (1) رشيد بوكساني، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة بعنوان مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقادات والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة، 18/17 جانفي 2011.

(2) شعيب شنوف، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان دور القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ، 21/20 أكتوبر 2009.

(3) محمد سحنون، سميرة محسن، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، 21/20 أكتوبر 2009.

(5) قائمة الكتب بالفرنسية:

1) Alain Rttins, futurs - swaps – options, les produits dérivés financiers, Espalande de l'Europe, Parais, Belgique, 2003.

2) Anne Manh, Catherine Maillet, le meilleur des normes comptables internationales IAS/IFRS, Parais, 4<sup>e</sup> édition Foucher, 2010.

3) Pascal Barneto, Pierre Gruson, instruments financiers (évaluation et comptabilisation en ias 32,39, ifrs 7), dunod, Parais, 2007.

(6) الأترنيت:

1) [www.IASB.org](http://www.IASB.org)

2) [www.focus.IFRS](http://www.focus.IFRS)

3) [www.iasplus.com/en / standards /standard49](http://www.iasplus.com/en / standards /standard49).

4) [www.nuqudy.com /201011221665/leming/Municipal-bonds-monolines-BAB](http://www.nuqudy.com /201011221665/leming/Municipal-bonds-monolines-BAB)

5) [www.brooonzyah.net](http://www.brooonzyah.net)

6) [www.iefpdia.com](http://www.iefpdia.com)

7) [www.almaktabah.net](http://www.almaktabah.net)

8) [www.adiyaronline.com](http://www.adiyaronline.com)

9) [www.badr-cu34.ibda3.org](http://www.badr-cu34.ibda3.org)

10) [www.4algeria.com](http://www.4algeria.com)

11) [http:// www.doubl\\_clik.com](http://www.doubl_clik.com)



العلماء الحرف

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان تصنيف وتقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية وذلك استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يحتويها الاستبيان وذلك بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعتقدون أنها صحيحة، ونحيطكم علما بأن إجاباتكم سيتم استعمالها فقط لأغراض البحث العلمي، وأن دقة النتائج التي ستتوصل لها الدراسة تعتمد على مدى تجاوبكم الاستبيان الذي بين أيديكم لذا نرجو أن تتم الإجابة الأسئلة بكل عناية ودقة.

كما نحيطكم علما بأنه يمكنكم الحصول على نسخة من هذا العمل في حال اهتمامكم بالموضوع.

شكرا مسبقا.

الطالبة: خليفي سعاد

المحور الأول: أسئلة عامة:

الشهادة العلمية.....

الوظيفة.....

الخبرة المهنية.....

مكان العمل.....

الإيميل (Email).....

## المحور الثاني

1) تمتاز بورصة الجزائر بعدم الكفاءة وهذا راجع:

قلة تنوع محفظة الأوراق المالية.

ضعف تحفيز الدولة للشركات لدخول البورصة.

المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات تسعى للاستمرار دون أهداف توسعية.

2) ما هي أنواع الأدوات المالية الأكثر تداولاً في بورصة الجزائر.....

.....

3) تقتصر أدوات الاستثمار في بورصة الجزائر على الأسهم والسندات دون المشتقات المالية وهذا يعود إلى:

غياب الثقة والشفافية في السوق المالية الجزائرية.

غياب المنافسة بين المؤسسات الجزائرية.

عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

4) ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تنشيط وتطوير بورصة الجزائر.....

.....

.....

5) هناك تصنيفين للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي وهذا راجع لكون منهجيته مصاغة وفقاً لمعايير

المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومدونة الحسابات المعدة وفقاً للنظام الفرنسي.

بدون جواب

لا

نعم

6 فتح الأبواب لاستثمارات جديدة ينعش الاقتصاد الجزائري ويزيد من مخاطر الاستثمار وبالتالي تظهر الحاجة لاستخدام المشتقات المالية.

نعم  لا  بدون جواب

7 معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وليس لها جانب في البورصة وهذا يجد من استعمال الأدوات المالية.

نعم  لا  بدون جواب

8 إن وضع نظام محاسبي مالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يسمح بتطبيق القيمة العادلة.

نعم  لا  بدون جواب

9 إتاحة النظام المحاسبي المالي فرصة المفاضلة بين المكلفة التاريخية والقيمة العادلة يعيق تطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية.

نعم  لا  بدون جواب

10 تعتبر التكلفة التاريخية أفضل أساس لقياس الأدوات المالية.

نعم  لا  بدون جواب

إذا كانت إجابتك بلا فبرأيك ما هو البديل لها؟

القيمة العادلة.

التكلفة المهلكة.

القيمة السوقية.

إذا كان اختيارك هو القيمة العادلة فبرأيك هذه الأخيرة هي أفضل أساس لقياس الأدوات المالية.

نعم  لا  بدون جواب

République Algérienne Démocratique et Populaire  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique  
Université de Bouira Akli Mhand Oualhaje

Je me présente, je m'appel Khelifi Souad étudiante en Master deux, option: comptabilité et audit. j'ai l'honneur de solliciter votre bienveillance de bien vouloir accepter ma demande de votre participation a cet exposé intitulé:

(classification et évaluation des instruments financiers à la juste valeur selon le système comptable financier et les normes comptables internationales), et j'espère que vous répondez sur ce questionnaire précieusement.

Comme je vous informe que vos réponses seront servies pour des fins scientifiques, une copie de ce travail vous sera transmise.

Merci d'avance.

Informations générales:

Diplôme.....

Profession .....

Lieu de travail.....

Expérience professionnelle .....

Email.....

1)- la bourse algérienne n'est pas compétente à cause de :

- affaiblissement Pauvreté de diversités de portefeuilles financiers.
- Affaiblissement de l'incitée des entreprises Algériennes pour activé dans la Bourse.
- Les entreprise Algériennes sont petites et combattent pour survivre.

2)- Qu'elle les types des instruments financiers qui utilisé par les entreprises Algériennes dans la Bourse ?.....

.....

.....

3)- Les instruments des investissements au niveaux de la bourse Algérienne sont des instruments traditionnels et la cause en est :

- affaiblissement de confiance dans le marché financier acouse de l'absence de transparence.
- Rareté de la concurrence entre les entreprises Algériennes.
- Non application des normes comptables internationales.

4)- Que peut faire le système comptable financier pour stimuler et développer le marché financier Algérien.

.....

.....

.....

5)- On a deux types des instruments financiers selon le système comptable financier car la méthodologie de raisonnement adoptée à partir du les normes comptables financiers IAS/IFRS, tandis-que sur le plan comptable c'est le système français.

Oui  Non  Sant réponse

6)- quant ouverte les portes des investissements dans la Bourse sa peu stimulée le marché financier et grandir les risques de l'investissement et l'utilisation des dérivés financiers.

Oui  Non  Sant réponse

7)- la majorité des entreprises Algériennes sont soit moyennes ou bien jeunes non cotées en bourse ce qui limité l'utilisation des instruments financiers.

Oui  Non  Sant réponse

8)- mettre un système comptable financier selon les normes comptables internationale ça vous dirait facilitée d'application de la juste valeur

Oui

Non

Sans réponse

9)- Le système comptable financier différencie entre le coût historique et la juste valeur et ça complique l'application de la juste valeur du produit.

Oui

Non

Sans réponse

10)- Le coût historique est une base efficace pour évaluer les instruments financiers.

Oui

Non

Sans réponse

Si votre réponse est non, à votre avis quelle serait la meilleure option.

- ❖ La juste valeur.
- ❖ Le coût amorti.
- ❖ La valeur de marché.

Si votre réponse est la juste valeur, à votre avis cette dernière est-elle la meilleure base pour évaluer les instruments financiers.

Oui

Non

Sans réponse